وزارة التّعليـــم العـــالي والبّحـث العلمـي
جامعة محمّد خيضر- بسكـــرة -
كلـيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة - قطب شتمه -
فـــسم العلـــوم الإنســـانيّة
شعبة التـاريخ

عنوان المذكّرة

الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية وأثرها على الدول الأوروبية الكبرى (ألمانيا، بريطانيا، فرسا) نموذجا.

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ
تخصص: تاريخ معاصر

إعـــداد الطّالبة:
عماري أم السعد.

إشـــراف الدّكتور:
بوغديري كمال.

السّنة الجامعيّة: 2015-2016م/ 1436-1437هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمْ

سورة التوبة الآية -105-

الإهداء

الاهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك، ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك جل جلالك.

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الامة الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

الى من كلله الله بالهيبة والوقار، الى من علمني العطاء بدون انتظار، الى من احمل اسمه بكل افتخار ...والدي العزيز.

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والحنان والتفاني الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ...الى امي الغالية.

الى من اشرقت شمسه في سماء حياتي وتحمل بصبره معي إتمام هذا العمل ...زوجي العزيز.

الى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني اخوتي "احمد، لقمان، عبد العزيز، يحي، عبد الباسط، فتحي" وزوجاتهم "دنيا، سماح، منى" واولادهم" محمد، عمار، براء، عبد المالك"

الى عائلتي الثانية، عائلة زوجي " أبي حسين، و أخواتي جميلة، سميحة، خدوج، سمية، سلمى" وخاصة والدته التي كانت امي الثانية.

الى من ساعدني في كتابة هذا العمل اخي عبد العزيز

الى كل رفيقاتي في المشوار الجامعي

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل سبحانه والشكر له على كل نعمه وفضله

أتقدم بخالص الشكر وعميق لامتنان وفائق التقدير والاحترام

الى الأستاذ المشرف "بوغديري كمال" الذي وجهني خير توجيه فلم يبخل علينا يوما بنصائحه وتوجيهاته رغم كثرة التزاماته ومسؤولياته

ولا يفوتني في هذا المقام أن أوجه شكري وامتناني إلى

كل أساتذة قسم التاريخ وإلى كل موظفي المكتبات

والى زميلتي وصديقتي نجاح سلطان التي ساعدتني في جمع المراجع.

واشكر في الأخير كل من قدم لي يد المساعدة سواء من قريب او من بعيد

فالحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

أم السعد

تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية التي مر بها العالم سنة 1929 أهم حدث في الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين فهي الى جانب كونها تختلف عن الأزمات الاقتصادية السابقة إلا انها تميزت بالآثار العميقة التي خلفتها على الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الفكري وما أثارته من نقاش وجدل حول طبيعتها.

لقد ظهرت هذه الأزمة الاقتصادية في بداية الثلاثينات من القرن العشرين واستمرت إلى ما يقارب الأربعة أعوام تميزت عن سابقاتها بضخامتها وطول أمدها وشموليتها، وكان أول ظهور لها في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل بعد ذلك بحكم المصالح الاقتصادية إلى باقي دول العالم الرأسمالية والغير رأسمالية .ولقد كانت هذه الأزمة السبب المباشر في ظهور العديد من الأحزاب على الساحة الدولية فقد كانت مثلا السبب الذي ساعد أدولف هتلر على الوصول إلى الحكم في سنة 1933، وكذلك الأمر بالنسبة للواجهة الشعبية في سنة 1936 بفرنسا، وبسببها أيضا عمدت بريطانيا إلى تشكيل الوحدة الوطنية في سنة 1931 وهي التي كانت إلى حد كبير وراء نجاح فرنكلين روزفلت على رأس الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933.

لقد كان تأثير الأزمة الاقتصادية 1929 فريدا من نوعه ومدمرا على كل الدول تقريبا، الفقيرة منها والغنية، وتفردها يظهر في أثرها البعيد المتمثل في أن كبريات دول العالم قامت بمراجعة لسياستها الاقتصادية الحرة بهدف الحيلولة دون الوقوع مجددا في أزمات اقتصادية مماثلة وما ينجر عنها من انتشار للبطالة وللفقر وعدم وجود فرص عمل بديلة، كما أدت إلى توقف المصانع عن الإنتاج ونتج عنها أن اصبحت عائلات بكاملها تنام في أكواخ من الكرتون وتبحث عن قوت يومها في مخازن الأوساخ والقمامة.

وعلى أي حال فإن الأزمة التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 1929 وانتقلت بسرعة إلى أوروبا وبقية دول العالم باستثناء روسيا، لدليل على عمق العلاقات الاقتصادية والمالية التي ترط بين دول العالم الرأسمالي، وكمثال واضح على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتأثر العالم بكل ما يحدث فيها. فهي المسؤولة عن

تصدير الكساد الاقتصادي إلى بقية دول العالم، وإن الأصول المعقدة لهذه الأزمة وعواملها وميكانزمات مواجهتها تبقى محل خلاف بين علماء الاقتصاد والمؤرخين.

إشكالية الموضوع:

إن موضوع الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بالولايات المتحدة الأمريكية يعد على جانب كبير من الأهمية فهو يطرح إشكالية مركزية هدفها معرفة **ماهي طبيعة وأبعاد الأزمة العالمية لسنة 1929 وأهم آثارها على الدول الأوروبية الكبرى؟**

ولإزالة الغموض عما تخفيه هذه الأزمة في طياتها من حقائق تاريخية قمنا بطرح التساؤلات التالية:

- كيف يمكن للازدهار اقتصادي أن يؤدي الى حدوث أزمة؟ وما طبيعة هذه الأزمة؟
- كيف ظهرت هذه الأزمة في الولايات المتحدة الامريكية؟ وما هي أهم عوامل تفاقمها؟
- كيف أثرت هذه الأزمة على اقتصاد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى؟ وماهي أهم التدابير التي اتخذتها هذه الأخيرة للحد من تفاقم الأزمة؟

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع منها ما كان ذاتيا ومنها ما كان موضوعيا.

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بالأزمات وما يترتب عنها من آثار سلبية تمس جميع جوانب الحياة.
- قراءاتي الكثيرة حول هذا الموضوع وهذا ما شجعني في البحث فيه.
- الدافع القوي في التعرف على حيثيات الأزمة التي مست اقتصاد واحدة من أكبر القوى الدولية في تلك الفترة وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

الأسباب الموضوعية:

- كان اختيار لأزمة 1929، كون هذه الأخيرة كانت سببا من أسباب قيام الحرب العالمية الثانية.
- إثراء المكتبة بعمل أكاديمي حول الأزمة الاقتصادية 1929 كون هذه الأخيرة تفتقر لمثل هذه الأعمال.
- كون أن هذه الأزمة أثرت على العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأورية وذلك بحكم الروابط الاقتصادية.

أهداف الموضوع:

- الإجابة على التساؤلات الواردة في إشكالية البحث.
- السعي إلى التعرف على الأسباب الحقيقية والبوادر التي أدت الى قيام هذه الأزمة وتتبع المراحل التي مرت بها.
- التعرف على أهم الإجراءات والسبل التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لتجاوز هذه الأزمة.
- تسليط الضوء على واقع الأزمة الاقتصادية في الدول الأورية وسبل تجاوزها والآثار التي خلفتها.

المنهج المعتمد:

اعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين:

- ❖ المنهج الوصفي وذلك لما تقتضيه طبيعة الموضوع من وقوف على أهم المحطات التاريخية وسردها في إطارها الزماني والمكاني.
- ❖ المنهج التحليلي فدور المؤرخ لا ينتهي عند السرد والوصف المجرد للأحداث التاريخية وجمع المادة العلمية بل يتعدى ذلك لدراستها وتحليلها ونقدها ومقارنتها للوصول الى تفسير تاريخي منطقي. والاعتماد على خطاه لدراسة الأزمة الاقتصادية وصولا الى أهم الآثار والانعكاسات

التي خلفتها، بالإضافة أيضا إلى أن طبيعة الموضوع فرضت علينا الاعتماد على هذا المنهج.

خطة البحث: للإلمام بموضوع البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا خطة البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة: وفيها عرض للموضوع من جوانبه المختلفة.

- الفصل الأول: وكان بعنوان لمحة تاريخية عن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا قبل 1929.والذي يحتوي على مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ما قبل ظهور الأزمة الاقتصادية، وفي غضون السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى مباشرة. أما المبحث الثاني تناولنا فيه اقتصاد الدول الأورية الكبرى (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) قبل 1929 والتي خرجت اقتصادياتها مدمرة نتيجة الحرب العالمية الأولى.
- الفصل الثاني: تحت عنوان ظهور الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأهم إنعكاساتها والذي يحتوي على مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى إعطاء صورة واضحة عن بدايات الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع التعرف على الأسباب والعوامل التي ساهمت في تفاقمها و حدتها كما تطرقنا أيضا الى أهم الخصائص التي تميزها، بالإضافة أيضا الى التعرف على مراحل انتشارها، وفي المبحث الثاني تطرقنا الى انعكاسات الأزمة على الوضع الداخلي الأمريكي وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية وأهم الجهود المبذولة لمواجهة هذه الأخيرة وكيف خرجت الولايات المتحدة الأمريكية منها.
- الفصل الثالث: كان بعنوان الأزمة الاقتصادية 1929 في الدول الأورية الكبرى وأهم انعكاساتها، يحتوي على ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول ألمانيا و الأساليب التي اتخذتها لتجاوز الأزمة كما تطرقنا إلى أهم الانعكاسات التي خلفتها عليها وأهم الاجراءات التي اتخذتها لمواجهة هذه الأخيرة وفي المبحث الثاني تناولنا انتقال الأزمة إلى بريطانيا وأهم انعكاساتها عليها كما تعرفنا أيضا على أهم السبل التي اتخذتها للخروج من الأزمة وفي

المبحث الأخير تناولنا ظهورها في فرنسا وكيف أثرت علي حياتها السياسية كما تطرقنا أيضا الى أهم التدابير التي اتخذتها هاته الأخيرة للحد من آثار الأزمة.

- الخاتمة: وهي عبارة عن حوصلة واستنتاجات نهائية للموضوع .

المصادر والمراجع: ولإثراء هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع منها ما كان أساسيا وذا علاقة مباشرة بالموضوع ومنها ما هو ثانوي لكنه أثرى البحث ومن أهم المراجع المعتمدة: دراسات في التاريخ الأمريكي، لمؤلفه صلاح أحمد الهرِدي. وتاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1914-1945 للمؤلف عبد الحميد زوزو. وتاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن 16الى القرن20 للمؤلفين عبد العزيز سليمان نوار و محمد محمود جمال الدين. كما اعتمدت على الموسوعة التاريخية الحديثة (تاريخ القرن العشرين) للمؤلف بيير رونفن، ترجمة نور الدين حاطوم.

وقمنا باستخدام **بعض الدراسات السابقة** تخص الموضوع نذكر من بينها:

إياد ناظم جاسم العلواني، موقف بريطانيا وفرنسا من الأزمات الدولية 1935 – 1939، أطروحة دكتورة غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الأنبار، العراق، 2011.

إيمان متعب محي التميمي، الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية (الأسباب، والنتائج)، أطروحة دكتوره غير منشورة، جامعة المستنصرية، العراق، 2003.

صعوبات الموضوع:

- صعوبة ترجمة المراجع التي تخدم الموضوع من اللغة الإنجليزية الى اللغة العربية.
- قلة المصادر التاريخية التي تناولت الموضوع.
- صعوبة في ضبط خطة محكمة للموضوع.

الفهرس

مقدمة

الفصل الاول: لمحة تاريخية عن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية الكبرى قبل 1929.

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية قبل 1929.

المطلب الأول: في المجال الزراعي.

المطلب الثاني: في المجال الصناعي.

المطلب الثالث: في المجال المالي والتجاري.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في الدول الاوربية الكبرى قبل 1929.

المطلب الاول: في المانيا.

المطلب الثاني: في بريطانيا.

المطلب الثالث: في فرنسا.

الفصل الثاني: ظهور الازمة الاقتصادية 1929 في الولايات المتحدة الامريكية واهم انعكاساتها.

المبحث الأول: بدايات ظهور الازمة الاقتصادية 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: أسباب وعوامل ظهور الازمة الاقتصادية.

المطلب الثاني: خصائص الازمة الاقتصادية.

المطلب الثالث: مراحل انتشار الازمة الاقتصادية.

المبحث الثاني: انعكاسات الازمة والجهود الحكومية المبذولة لتجاوزها.

المطلب الاول: انعكاسات الازمة على الوضع الداخلي الأمركي.

المطلب الثاني: الإجراءات المبذولة للحد من تفاقم الازمة.

المطلب الثالث: الولايات المتحدة الامركية تتجاوز الازمة

الفصل الثالث: ظهور الازمة الاقتصادية 1929 في الدول الاوربية الكبرى واهم انعكاساتها .

المبحث الأول: المانيا والأساليب المتخذة لتجاوز الازمة.

المبحث الثاني: الازمة الاقتصادية في بريطانيا وسبل تجاوزها.

المبحث الثالث: فرنسا والإجراءات المتخذة لتجاوز الازمة.

خاتمة.

الملاحق.

قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول: لمحة تاريخية عن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوربية الكبرى قبل 1929.

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية قبل 1929.

خلال الخمسة أسابيع الأولى من بداية الحرب عام 1914، كانت كل دول أوروبا قد اشتبكت في اعظم حرب عرفها العالم، حتى ذلك الوقت أعلن الرئيس الأمريكي ودر ولسون* الحياد الأمريكي الذي ينص على تجنيب الولايات المتحدة الأمريكية مخاطر التورط في الحرب، بيد أن هذا الحياد لم يكن مستطاعا في نهاية الأمر، فلم يمر زمن قصير على بداية الحرب حتى لمس القادة الأمريكيون والسواد الأعظم من الشعب الأمريكي آثار الحياد تزداد في المجالين الاقتصادي والسياسي من الحياة الأمريكية[1] ويرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعرضت لأزمة اقتصادية في أعقاب نشوب الحرب بسبب توقف جانب كبير من صادراتها الى أوروبا، وكانت الدوائر السياسية والاقتصادية على حد سواء تعتقد أن الحرب لن تطول ولما طالت كان على المؤسسات الاقتصادية أن تجد لنفسها مجالات للنشاط .حيث أن الاسطولين الفرنسي والبرطاني كانا يفرضان على السواحل الألمانية حصارا شديدا فأصبحت مبيعات الولايات المتحدة مترتزة في إنجلترا وفرنسا حيث جر ذلك الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا الى إعلان الحرب على دول الوسط[2].

---

*ودر وولسون هو الرئيس 28 للولايات المتحدة الامريكية 1913 – 1921 ولد بولاية فرجينيا اصبح ثاني رئيس ديمقراطي يحكم لمدتين متواليتين بالبيت الابيض بعد اندروا جاكسون، وعند اندلاع الحرب العالمية الاولى أعلن ولسون حياد الولايات المتحدة الامركية، لكن في 6 ماي سنة 1917 قرر ولسون اعلان الحرب على المانيا بعد مهاجمتها لسفن التجارة الامركية، في 10ديسمبر1920 منح جائزة نوبل لسلام لجهوده الرامية لعقد اتفاقية السلام العادلة ولإنشائه عصبة الامم المتحدة، عرف بمبادئه 14 للسلم وهو من أعطى الحمامة كرمز للسلام توفي في 3 فبراير 1924 بواشنطن عن عمر يناهز 67 عاما اثر اصابته بالشلل انظر: السيد امين ناهد. **ودر ولسون الرئيس 28 للولايات المتحدة الامركية**. متوفر على الرابط www.elsyasi.com تمت الزيارة يوم 24 /2016/02 على الساعة 04:33.

[1] موسى مخول، 2009، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن 20 – أمركا –**. بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ،ص ص69،70.

[2] اسماعيل احمد ياغي، عبد الفتاح ابو علية، **تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر** . دار المرخ لنشر والتوزيع ، الرياض ، 1993 ، ص 379.

في سنة 1917 اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرارا مفاجئا تجاه سياسة الحياد التي اتبعتها طوال السنين الأولى من الحرب العالمية الاولى وأصبحت طرفا مباشرا فيها على إثر إعلانها الحرب على ألمانيا في 6 افريل1917 ثم إعلانها الحرب على النمسا في ديسمبر من نفس العام ولقد تضافرت جملة من العوامل الأساسية التي كانت وراء هذا التغيير الخطير في السياسة الأمريكية تجاه مجريات الحرب العالمية الأولى وتطوراتها فقد ربطت التجارة الواسعة خلال ثلاث سنوات من الحياد مع القروض الضخمة للغاية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أكثر فأكثر بجبهة الحلفاء إلى درجة أصبح فيها توقع أي انهيار يهدد مجمل الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في الصميم لذا أصبح لزاما عليها التمسك بالاتجاه الذي يحول دون انتصار المانيا وحلفائها على دول الحلفاء [1].

إلا أن المصالح الاقتصادية الأمريكية كانت الدافع الرئيسي لتغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحرب، فمنذ 1917 أصبحت موانئها ومرافئها مكدسة بالبضائع التي تنتظر الشحن دون جدوى، حيث توقفت سفنها التجارية عن نقلها، ووصلت هذه التخمة الاقتصادية بسرعة الى مراكز الإنتاج الأمريكية التي أخذت تشعر بوطأة تعثر تصدير إنتاجها خارج أراضيها نتيجة توقف المصدرين عن عملية شراء المواد الغذائية والمواد الأولية [2] .

كما ساهمت الحرب العالمية الأولى في نشاط اقتصادي أمريكي كبير نظرا لأن الصناعات الأوربية كانت متوقفة لدواعي الحرب، ولذلك استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هاته الفرصة واستطاعت أن تحقق تقدما في جميع الأسواق العالمية والأوربية منها بشكل خاص.

لقد أدت المكاسب الكبيرة التي حققتها من الحرب العالمية الأولى الى حدوث تطور هائل في حياتها الاقتصادية ولا سيما في الحقلين الصناعي والمالي، إذ تشير الإحصائيات الأمريكية الرسمية الى زيادة الثروتها القومية من 192 مليار دولار في عام 1914م الى

---

[1] عوني عبد الرحمن السبعاوي، **التاريخ الامريكي الحديث والمعاصر**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 208.

[2] المرجع نفسه، ص 210.

نحو 489 مليار دولار في عام 1920م أي بمقدار مرتين ونصف وتضاعف الرأسمال الأمريكي المستغل في الخارج خلال الفترة ذاتها تقريبا ، بأن ارتفع من 3.5 مليار دولار في عام 1914م الى نحو 7 مليارات دولار في عام 1919م مما أدى الى زيادة الهوة بين الرأسمالية الامريكيـــة ونظيرتها الأوروبية [1]، وفي هذا الصدد يحدثنا أحد المؤرخين الفرنسيين عن مكاسب الولايات المتحدة الأمريكية من وراء مشاركتها في الحرب بقوله : "**إنها هي التي خرجت منتصرة من الحرب والرابح الوحـيد والأول فيها، فلقد زاد إنتاج الفـــحم فيها وتـضاعف إنتاج الصلب، والإنتـاج الزراعي، حتى ان فائض "الميزان التجاري* للفترة الواقـعة ما بين 1914م – 1918م يعـادل الفـائض عن السنوات بين1787م–1914**[2]".

[1]إبتسام كاظم وادي الخفاجي، **الازمة الاقتصادية العالمية في الصحف العراقية 1929 – 1933**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2002، ص7.

* **الميزان التجاري**: هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما، وبين قيمة صادراته. و يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة. انظر منير اليعلبكي، **الميزان التجاري**. موسوعة المورد، متوفر على الرابط الالكتروني www.neelwafurat.com تمت الزيارة يوم 24 /2016/02 على الساعة 13:28.

[2] عبد العزز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامركية الحديث**، دار النهضة العربية بيروت، 1973، ص 177.

المطلب الاول: في المجال الزراعي

لم يكن المجال الزراعي نسيا منسيا في اقتصاديات الحكومة الأمريكية فقد يسر قانون الاتحاد للإقراض الزراعي، القروض للمزارعين بأسعار الفائدة المنخفضة [1].كما ان قانوناً لمخازن الإيداع حقق إلى حد كبير مشروع تقديم القروض للمزارعين، وذلك بأن تيسر خزانة الدولة تقديم القروض لهؤلاء وذلك بضمان المحصولات الرئيسية [2]،كما تم إصدار قانون خاص بفرض رسوم جمركية على الواردات الزراعية، بغية إقامة حاجز للحماية من منافسة السلع الأجنبية ويسمى بقانون فوردني كامبر الذي رفع الرسوم الى مستويات أعلى من مستوى عام 1913. ذلك لأن الزراعة الأوروبية استعادت نشاطها في زمن السلم وقل الطلب الأوروبي على السلع الزراعية الأمريكية [3].

انعكس هذا الوضع على النشاط الزراعي الأمركي فلم يحظ المزارعون ولا العمال بنصيب من الرخاء المتدفق في العشرينيات، ولقد طرأ انخفاض وجيز وحاد على أسعار المنتجات الزراعية في سنة 1921، ولم تحن أواسط العشرينيات حتى بدأ انهيار تدرجي ومتواصل دون ما انقطاع إلى أن بدأ تطبيق وسريان إصلاحات النظام الجديد[4] .

كما شهد الدخل الزراعي الإجمالي هبوطا كذلك من 15.5 بليون دولار الى 5.5 بليون دولار بين عامي 1920 -1932، ففي عام 1920 در محصول القمح ما يقارب بليون ونصف البليون، وقد بيعت 13 مليون بالة من القطن في سنة1920 م، بسعر تجاوز بليون دولار بقليل بينما بيع نفس المقدار بعد 12 سنة بأقل من نصف بليون دولار ونفس القول ينطبق على معظم المحصولات الأخرى [5].

---

[1] صلاح احمد الهرمي، **دراسات في التاريخ الامريكي**، دار الوفاء لدنيا الطبعة والنشر، الاسكندرية ، 2000، ص235.

[2] ألان نيفنز هنري ستيل كوماجر، **موجز تاريخ الولايات المتحدة الامريكية**، تر: محمد بدر الدين، الدار الدولية لنشر والتوزيع، القاهرة ، 1990، ص451.

[3] المرجع نفسه، ص471.

[4] صلاح احمد الهرمي، **دراسات في التاريخ الامريكي**، المرجع السابق، ص252.

[5] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث**، المرجع السابق، ص253.

لقد ظلت الأسعار التي كان المزارع يدفعها من أجل ألاته ومخصباته ورهوناته على ما كانت عليه وتجلت النتيجة في تصاعد أرقام تأجير المزارع وبيع المرهون منها لقاء الديون [1].

لقد سجلت الإدارة الزراعية ضرر ما يقارب من (6000 000 فلاحا) ومن هذا العدد فقد 23 ألف أراضيهم لمديونيهم وارتفعت قيمة الرهونات الزراعية من 7.857 مليون دولار في عام 1920 إلى 9.241 مليون دولار في أواخر عام 1930 وخلال الحقبة نفسها انخفض عدد المزارع من 6.448.343 الى 4.228.648 مزرعة ويزد على ذلك انخفاض قيمة الأراضي الزراعية من 79 مليون دولار في عام 1920الى5 مليون دولار في عام 1927، وما تبع ذلك من انخفاض معدل إنتاجها خاصة السلع الزراعية الرئيسية[2] .

عملت الحكومة بغية التصدي لهذه الأوضاع وتحقيق سيطرة أفضل إصدار تشريع في عام 1921، وذلك بتأسيس الاتحاد الزراعي الذي ضم أعضاء من مجلس النواب والشيوخ لكلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ولم يكن هذا التشريع ضروريا لمساعدة الوضع الزراعي السيئ فحسب لكن لجعل الفلاحين على قدم المساواة مع رجال الأعمال والتجار[3].

وللغاية نفسها تم تشكيل اللجنة الزراعية في عام 1921م من أجل تقييم تقارير تخص مسائل تحسين النشاط الزراعي ففي عام 1925 و1926م تشكلت لجنة زراعية غير رسمية من أجل اقتراح وسائل لتحسين الوضع الزراعي، وكذلك مناقشة مسألة الجمعيات الزراعية في مجلس النواب والشيوخ الجمهوري، ولقد أرسلت هذه اللجنة إلى الكونغرس مشروعا يدعوا إلى تطوير المنظمات الفلاحية لدعم عمليات البيع، كما تضمن هذا المشروع إنشاء مجلس تسويقي تعاوني اتحادي مؤلف من خمسة أعضاء بغرض تحسين الإنتاج الزراعي المتأثر بتذبذب الأسعار[4] .

---

[1] ألان نيفنز هنري ستيل كوماجر، المرجع السابق، ص491

[2] ايمان متعب محي التميمي، **الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية (الاسباب والنتائج)**، أطروحة دكتوره غير منشورة، جامعة المستنصرية، العراق ،2003، ص 20.

[3] صلاح احمد الهردي، **دراسات في التاريخ الأمريكي**، المرجع السابق، ص 253.

[4] إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص20

لم تكترث حكومتي هادرج* وكولردج ** بالمصالح الزراعية وكان أول حل من الجمهوريين لمشكلة الزراعة هو إصدار تعرفة جمركية للمنتجات الزراعية، وأقل ما يقال بصدد هذا الحل أنه لم يكن مناسبا لأن الولايات المتحدة الأمركية كانت تصدر من المنتجات الزراعية أكثر مما تستورد. واستخدم الرئيسان حق الفيتو لرفض مقترحات سليمة كانت تدعوا إلى مساعدات مالية وإشراف على المحصولات برغم من أنها كانت مقترحات مؤيدة من الهيئات الزراعية [1].

*هاردينج: (1865- 1923) سياسي امركي والرئيس التاسع والعشرين للولايات المتحدة الامركية، انظم الى الحزب الجمهوري وانتخب عضو بمجلس شيوخ الولاية عام 1899، وانتخب رئيسا للولايات المتحدة الامركية عام 1920، عقد معاهدات الصلح في السنة التالية مع المانيا والنمسا والمجر ، ثارت حول حكوماته اتهامات بالفساد والرشوة والاختلاسات لاسيما في وزارات العدل والداخلية، توفي فجأة سنة 1923 وخلفه الرئيس كألفين كوليدج .انظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج7، المؤسسة العربية لنشر والتوزيع، بيروت ، ص21.

** كوليدج: هو الرئيس 30 للولايات المتحدة الأمركية تم انتخابه بعد وفاة الرئيس هاردينج. انظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج7، ص21.

[1] ألن نيفنز، هنري كوماجر، المرجع السابق، ص372.

المطلب الثاني: في المجال الصناعي

لقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الاولى بدرجة كبيرة، ولاسيما رجال الأعمال وأرباب الصناعة كثيرا، مما جعلهم يحققون في مدة قصيرة أرباحا خيالية، ويكفي كدلالة على الازدهار الاقتصادي الأمريكي أن نشير إلى أن التبادل التجاري بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فقد تضاعف بين عامي (1914 -1916) بنسبة أربعة أمثال، وباتت الصناعة الأمريكية تعمل بأقصى طاقاتها، لسد العجز والفراغ الذي كان يخلفه تدمير المصانع في أوروبا والزيادة المضطرة على طلب السلاح والمواد الغذائية لسد حاجات الجبهات المتقاتلة، وقد استفادت من هذا الوضع لدرجة كبيرة جدا بالإضافة الى الأسطول الأمريكي الذي زاد بصورة سريعة من قدرته على النقل ومن عدد سفنه التجارية [1].

وهكذا فتحت أسواق دول الحلفاء بشكل خاص، وأسواق دول العالم الأخرى بشكل عام أبوابها أمام المنتوجات الأمريكية المختلفة على مصرعيها بعد أن حولت جميع الدول الأوروبية المتحارة تقريبا مصانعها ومؤسساتها الإنتاجية الى الإنتاج الحربي والتصنيع العسكري، مما أدى الى تضاعف الإنتاج الصناعي الأمريكي المتنوع بوتائر متصاعدة ومذهلة وهي تنتج بطاقاتها القصوى التي تجاوزت الضعف حتى بداية الحرب ، فضلا عن تحول الولايات المتحدة الأمريكية الى الممول الأساسي لعدد كبير من الدول المتحارة وغيرها بالقروض المالية، بعد أن كانت هي نفسها تلتجئ قبل الحرب الى الاستدانة من الدول الأوروبية الغنية [2].

لقد شهدت الفترة الممتدة من (1921 – 1929) حكم الجمهوريين فقد فرضوا على البلاد مبادئهم وأفكارهم التي كانت تتفق تماما مع الخطوط الأساسية لتوجهات وتطلعات

---

[1] حسن علي السبتي الفتلاوي، **موقف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب العالمية الاولى ونتائجها 1914 – 1921** د. د. ن ، د .م ، 2002 ، ص8.

[2] عوني عبد الرحمن السبعاوي، المرجع السابق ص208.

الشعب الأمريكي نحو تحسين الأنشطة الاقتصادية المختلفة للبلاد. فقد تجلى ذلك في انتخابات عام 1921، فكان هؤلاء من دعاة "الاقتصاد الحر*" دون قيود أو حدود[1] .

وقد أسرعوا ليجعلوا من سياسة العزلة مبدأ حزبيا متجهين نحو فلسفة المحافظين إلى حد كبير ذلك الميل الذي كان قائما على الاعتقاد القائل: " **بأنه إذا ما عملت الحكومة كل ما في وسعها لتشجيع شؤون المشاريع الخاصة فإن الرفاهية ستتسرب إلى جميع الصفوف**" [2].

ولقد شهد الإنتاج تبعا لذلك تطورا ملحوظا ولمدة عقد من الزمن وبوتائر سريعة ولاسيما صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية فقدد ازداد إنتاج السيارات من تسع ملايين في عام 1919 الى سبعة وعشرون مليونا في عام 1929[3].

لقد ساهمت صناعة السيارات في زيادة معدل الدخل القومي وأضحت ميدانا واسعا لمهن شتى ناهزت أربعة ملايين مهنة [4] ؛ واذا عدنا الى عام 1920 نجد ان عدد سكان الولايات المتحدة الامريكية قد بلغ 6% فقط من مجموع سكان العالم، بينما بلغ إنتاج السيارات فيها نحو15% من مجموع الإنتاج العالمي وإنتاج النفط بنحو 66% والنحاس 60% والفحم 52% والصلب نحو 40% بينما ازدادت طاقة الإنتاج الأمريكي خلال سنوات قليلة بمقدار70% [5].اما الصناعة المتطورة الأخرى فهي صناعة الأجهزة الكهربائية ولاسيما أجهزة الراديو فقد ارتفعت قيمة إنتاجها من 10.648.000 دولار في عام 1921 الى 411.637.000 دولار في عام 1929 كما أن صناعة الأجهزة الكهربائية لم تنتج فقط لغرض تزويد مؤسسات الدولة والمساكن لكن من أجل توليد الطاقة الكهربائية نفسها [6].

---

* الاقتصاد الحر: هو النظام الاقتصادي القائم على الحرية المطلقة والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ومبدأ المنافسة والمبادرة الذاتية. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص237.

[1] إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص10.

[2] موسى مخول، المرجع السابق، ص76.

[3] إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص12.

[4] المرجع نفسه، ص 14.

[5] عوني عبد الرحمن السبعاوي، المرجع السابق، ص218.

[6] إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص19.

إلى جانب هذه الصناعات المتطورة احتلت مشاريع الإعمار موقعا متميزا في سياق اهتمامات الجمهورين منذ بداية عهدهم فقد شغلت تلك المشاريع حيزا واسعا من الرخاء الاقتصادي والصناعي، بعد ان كانت قد تدهورت بسب الحرب[1] وبالإضافة إلى أن الازدهار الكبير للإنتاج الأمركي في الميدان الصناعي، كان على علاقة مباشرة بزيادة استخدام الآلات التي كانت سريعة بنوع خاص في الصناعات الكيميائية والحرية وصناعة السيارات، وكانت الدول الأورية لا تقدر لأسباب عديدة على السير بنفس هذه السرعة، كون هذه الأخيرة كانت في حالة حرب مما حال دون تطور اقتصادها الصناعي، بينما شهد الإنتاج الصناعي الأمركي تطورا هائلا في العديد من الصناعات مثل صناعة السيارات، ووسائل الاتصال والمعلومات وصناعة الأدوية والبتروكيماويات بالإضافة إلى الصناعات الحرية والعسكرية[2].كما نجد أن هناك علاقة بين الدخل القومي والإنتاج الصناعي، ففي الوقت الذي كان الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمركية يزد في عشرة سنوات بنسبة 25% (انظر الملحق رقم 01) كان شبه راكد في كل من برطانيا وألمانيا وفرنسا، لذلك فإنه لم يكن في وسع الصناعة الأوروبية أن تجد رؤوس الأموال اللازمة لتجديد تجهيزاتها مثل الصناعة الأمركية[3] .

لقد كانت الفترة الواقعة ما بين (1920 –1928) فترة ارتفاع في حجم الإنتاج الصناعي وفي حجم الأوراق المالية المتداولة في السوق، فقد زاد الطلب على السلع الاستهلاكية زيادة متتالية، وكانت شركات إنتاج السيارات والأدوات المنزلية والأجهزة الكهرو منزلية تباع بأعداد ضخمة، وانعكس هذا على العدد الهائل من العمال الذين وجدوا فرصا للعمل في مخازن بيع المنتجات وتسويقها، حتى لقد أصبح البائعون والعمال يفضلون التنقل من مخزن إلى أخر بحثا عن الأجر الأعلى وكانوا غالبا ما يوفقون في مسعاهم [4]. فكان

---

[1] ايمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص 22.

[2] عمروا مصطفى كمال حليمي،" **تطورات الاقتصاد العالمي والمؤثرات الجديدة** "، **مجلة السياسة الدولية**، مجلد 6، العدد109، الأهرام، 1992، ص ص108 ،109.

[3] جلال يحي، **التاريخ الاوروبي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الاولى**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ج2، د.س، ص ص155–157.

[4] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامركية الحديث**، ص 192.

طبيعيا أن تتضاعف اعداد مصانع إنتاج الاستهلاكيات ولقد ظهرت منها خلال فترة العشرينيات أعداد ضخمة لم يسبق لها مثيل وحصلت بعض المؤسسات على أرباح كبرى خلال هذه الفترة فأصبحت قطارات السكك الحديدية والسيارات ومشروعات تسير خدمات النقل لا تستوعب الأعداد الضخمة من المتنقلين بين المدن من مكان لآخر فأصبحت هذه المشاريع من أنجح المشروعات وأكثرها رحا وبيعت من الأجهزة الكهربائية والراديو ملايين الوحدات وتمت صناعة السينما والمسارح وكلها ذات طابع استهلاكي[1].

المطلب الثالث: في المجال المالي والتجاري.

1. في المجال المالي:

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الدور الرئيسي في حركة رؤوس الأموال وتداولها بين الدول الصناعية الكبرى حتى بلغت استثماراتها في البلاد الأجنبية ما يقارب 15 مليار دولار[2] ولقد كانت حصتها بارزة مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا[3]، حيث كان للعلاقات المالية بينها وبين هذه الدول تأثيرا واضحا في العلاقات السياسية سواء كان الأمر يتعلق بمسألة تسوية ديون الحرب بين بريطانيا وفرنسا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

حيث وجدت الدول الصناعية الأوربية نفسها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تبحث عن الرأسمال لإعادة هيكلة بنيتها الصناعية التي دمرتها الحرب. وبالطبع اتجهت نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في أوج توسعها الاقتصادي[4] .

وخلال حكم الجمهوريين أخذت الاستثمارات الأمريكية تتزايد[5] حيث بلغت في الخارج أكثر من سبعة عشر مليار دولار وكان نصفها يتكون من أسهم* والنصف الآخر من

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث**، ص ص193، 194.

[2] عوني عبد الرحمن السبعاوي، المرجع السابق، ص229.

[3] إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص 17.

[4] عوني عبد الرحمن السبعاوي، المرجع السابق، ص ص230،229.

[5] إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص 16.

توظيفات مباشرة قامت بها الشركات الأمريكية في المناجم وفي أنشطة الصناعة والتجارة والزراعة[1]، ولقد كانت أغلب الاستثمارات الأمريكية متمركزة في دول أمركا الجنوبية، وبلغت أرباحها بين عامي 1931 و 1929حوالي 6403 مليار دولار، بالإضافة أيضا إلى الاستثمارات في المناطق البعيدة مثل أوروبا. فلقد استثمرت مصارف نيويورك مبالغ طائلة في صناعة التسليح الألمانية وفي عدد من القطاعات الأخرى[2] .

إلى جانب هذه الاستثمارات الخارجية شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عمليات استثمار داخلية التي سارت بخطوات متقدمة مستغلة حالة تذبذب الأسعار في الأسواق. فقد تم إنشاء واحد من المصارف الاستثمارية الاحتكارية عام 1924، الذي يعرف بديليون رد Dillon read الخاص بالسندات الأمريكية والأجنبية[3] .

2. في المجال التجاري:

لقد شهد النشاط التجاري تطورا ملحوظا حيث ثبت أن تيار التجارة المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا كان ينمو و يزداد في مطلع الحرب الأوربية بينما انهارت التجارة الأمريكية الألمانية في الوقت نفسه، و لم يكن في استطاعة ويلسون أن يقف ضد نمو مثل هذا النوع من التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا[4] فلقد أدى ذلك الارتفاع في حجم التجارة المتبادلة إلى امتصاص البطالة التي كانت قد انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل و خلال الأشهر الأولى من الحرب الأوربية[5]، بل كانت المشاعر الأمريكية تزداد ميلا إلى جانب الحلفاء وتزداد بغضا إلى دول الوسط حيث ثبت

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي، المرجع السابق، ص 230.

(2) ايمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص 16.

(3) محمود علي المكي، **الاستعمار الجديد في أمركا اللاتينية**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد6، 1966، ص118.

(4) عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، **تاريخ الولايات المتحدة الامركية من القرن 16 الى القرن 20**، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1999، ص151.

(5) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامركية الحديث**، المرجع السابق، ص ص163،162.

للشعب الأمريكي أن العلاقات مع دول الحلفاء مرحة تجارا، بينما تقوم الغواصات الألمانية بإغراق السفن الأمريكية، التي كانت تحمل البضائع العسكرية والمدنية إلى موانئ دول الحلفاء[1] حتى لقد أحجمت شركات النقل البحري الأمريكية عن نقل البضائع إلى دول الحلفاء خوفا من إغراق السفن الأمريكية بالطوربيدات التي كانت تطلقها الغواصات الألمانية[2] وأدى ذلك إلى تكدس ضخم للبضائع المعدة للتصدير على أرصفة الموانئ، ومرة أخرى انتشرت البطالة وكان المسؤول عنها هم الألمان و لم يكن بوسع الأمريكي أن يناقش الأسباب العسكرية و السياسية التي كانت تدفع الألمان إلى تلك الإجراءات العسكرية والعنيفة ضد السفن الأمريكية، و إنما كان الأمريكي يرى أن الألماني عرضه للبطالة وللخسائر الاقتصادية بعد ازدهار اقتصادي بفضل التعاون البريطاني الأمريكي [3] .

لقد طغت موجة السخط الأمريكي ضد الألمان على الأعمال العسكرية التي أضرت بالمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية فالواقع أن كل من الحلفاء و دول الوسط أضر بطريقة أو بأخرى باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فهناك حوادث وقعت ضد الاقتصاد الأمريكي على يد الإنجليز، فقد وسعت بريطانيا من مفهوم الممنوعات التي يجب أن تصدرها حتى لا تصل إلى ألمانيا[4]، و صادر الأسطول البريطاني فعلا بضائع كثيرة من هذا النوع وارتفعت شكاوى المؤسسات التجارية الأمريكية إلى حكومة الرئيس ويلسون على أن بريطانيا لا تفعل ذلك تحت ضغط الضرورات العسكرية بل لخدمة مصالحها الاقتصادية على حساب المصالح الأمريكية[5]؛ وهذا يرجع إلى طبيعة حجم التجارة الأمريكية

---

(1) عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن 16 الى القرن 20**، المرجع السابق، ص 152.

(2) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث**، المرجع السابق، ص 163.

(3) المرجع نفسه، ص 164.

(4) الان نيفنز، هنري كوماجر، المرجع السابق، ص373.

(5) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث**، المرجع السابق، ص ص 164،165

مع دول الحلفاء خلال الفترة الواقعة ما بين 1914 -1916م من حوالي 824 مليون دولار الى 3214 مليون دولار تقريبا ، بينما حجم التجارة الأمريكية مع دول الوسط ينهار بسرعة كبيرة جدا خلال نفس تلك الفترة من حوالي 18 مليون دولار في 1914 م إلى مليون دولار تقريبا في 1916م[1]. (أنظر إلى الملحق رقم 2 و3).

لقد انهمكت وزارة التجارة في الفترة الممتدة من 1922 إلى 1930م والتي لم تعرف الكلل في فتح أسواق جديدة في الخارج، فقد قامت الوزارة بتنظيم حوالي 200 جمعية تجارية واتحاد للمنتجين (كارتل*) فأقر الكونغرس إعانات مالية سخية للملاحة التجارية و لشركات الطيران التي تنقل برد الولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت وزارة الخزانة في عهد الوزير أندرو ميلون إلى إلغاء ضريبة الأرباح الفائضة، و إلى تخفيضات كبيرة في الضرائب الإضافية وضرائب الدخل المتوسط العادي[2] وإلى تخفيضات في الضرائب العقارية، و كانت النظرية المبررة لهذا أنه سينشط قطاعي الصناعة و التجارة، بيدا أنه لسوء الحظ ظهر جنون المضاربة** الذي ساد أواخر العشرينيات.

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن 16 الى القرن 20** المرجع السابق، ص 152.

*اتحاد المنتجين كارتل: هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشآت يضل بعضها مستقلا رغم وجود اتفاق يلزمها جميعا بالعمل على تحديد او ازالة المنافسة فيما بينها وتتعهد المنشآت الاعضاء في الكارتل بالعمل على تقاسم الاسواق او على تحديد كمية المنتوجات أو أسعار البيع او عليها كلها. انظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج5، ص23.

[2] صلاح احمد الهرمي، **دراسات في التاريخ الأمريكي**، المرجع السابق، ص ص252،251.

**المضاربة المالية في البورصة هي المخاطرة بالبيع و الشراء بناءا على توقع تقلبات الأسعار ، متوفرة على الرابط https://ar.wekipidia.org. تمت الزيارة يوم 2016/02/08 على الساعة 23:57.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في الدول الاوربية الكبرى قبل 1929.

رغم التوتر الكبير الذي كان ينتاب أوروبا كلما وقعت أزمة كبيرة، كانت تنمو اقتصاديا مستفيدة من تفوقها في الإنتاج الصناعي. ونمو قدراتها الحديثة المتجددة في النقل، ومع أن إيطاليا وألمانيا وبلجيكا، دخلتا ميدان الاستعمار في وقت متأخر-إذا ما قيس ذلك بكل من بريطانيا وفرنسا وهولندا- إلا أن الأسواق الاستهلاكية في هذه المستعمرات كانت تستوعب كميات متضاعفة من الإنتاج الأوروبي الأمر الذي ألهب المنافسة الاقتصادية بين هذه الدول[1].

وفي الوقت الذي كان فيه حجم التجارة الدولية يتضاعف خلال العقد الأول من القرن العشرين، كان التنافس عليها يزداد بشدة حتى جعل المؤرخين من العامل الاقتصادي على أنه العامل الأول الذي أدى إلى قيام الحرب العالمية الأولى[2].

عند اندلاع الحرب نفذت الدول سياسة توجيه قدراتها الاقتصادية لخدمة متطلبات الحرب، وطالت هذه الحرب وأنهكت معها اقتصاديات أوروبا وظهرت نظم وأساليب للسيطرة على الإنتاج تخالف كثيرا تلك التي كانت موجودة قبل 1914[3]. و بعد أن وضعت الحرب أوزارها كان الناس يتصورون أن الانتقال من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم أمر ميسور، بينما كان في الواقع أمرا معقد جدا حتى بالنسبة للدول المتضررة نفسها، و لقد ضلت آثار الإنهاك بادية على أوروبا لفترة ليست بالقصيرة وأصبحت في حاجة إلى مزيد من الأيادي العاملة لإصلاح ما تخرب من الأراضي و ما تهدم من معامل و مصانع، بالإضافة

---

(1) عبد العزيز سليمان نوار، محمد محمود جمال الدين، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، مصر، 1999، ص451.

(2) عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن 16 الى القرن 20** المرجع السابق، ص 152.

(3) أحمد عبد العزيز عيسى، فايزة ملوك، **أوروبا في القرنين 19و20**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2011، ص ص229-231.

إلى المشاكل التي واجهتها من الخارج، بل و أن عملية الاستيراد الضرورية كانت هي نفسها تواجه مشكلات مالية معقدة[1]، حيث استنفذت معظم رصيدها من الذهب في سد حاجاتها العسكرية مما اضطرها إلى إصدار أوراق النقد سببت هي الأخرى انخفاضا في قيمة العملة[2].

وفي أواخر 1919 وبداية 1920 كان من المنتظر أن تعاود الحياة الاقتصادية دورتها بسرعة ولكن حدثت أزمة من منتصف عام 1920 حيث حصل بطيء مفاجئ في الطلب وبالتالي حدث انهيار مفاجئ في الأسعار، ونشأ عن ذلك ذعر في أوروبا صحبته أزمة بطالة. لم تدم هذه الأزمة الاقتصادية إلا بضعة أشهر في الولايات الأمريكية المتحدة بينما دامت في أوروبا عاما ولكنها في مجموعها لم تكن خطيرة جدا ولا عميقة[3].

---

(1) أحمد عبد العزيز عيسى، فايزة محمد ملوك، المرجع السابق، ص 231

(2) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **التاريخ المعاصر أوروبا (من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية)** لبنان، دار النهضة العربية، 1973، ص 211.

(3) بيير رونفن، **الموسوعة التاريخية الحديثة تاريخ القرن 20**، تر: نور الدين حاطوم، ط2، دمشق، دار الفكر،1985، ص ص166- 169.

المطلب الأول: في ألمانيا

لقد تزايد حجم التجارة الألمانية خلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية زيادة كبيرة مع كل من بلجيكا ، إسبانيا، البرتغال وفي دول البلقان (بلغاريا، الصرب ورومانيا) وفي الدولة العثمانية.

و يجدر بنا هنا أن نحدد العوامل التي جعلت ألمانيا تحرز مثل هذا النجاح الكبير في المجال الاقتصادي الدولي[1] :

1. الوحدة الألمانية سنة1871 التي أعطت إمكانيات ضخمة للإنتاج الصناعي الكبير ما كان ليظهر أبدا ما دامت ألمانيا منهكة.
2. والعامل الثاني هو طبيعة المواطن الألماني الذي خرج من حرب أوروبية كبرى منتصرا وأصبح عليه أن يتفوق تجاريا وحضاريا، وأدرك أن وصوله إلى مثل هذا الهدف يتطلب جهودا مضاعفة للغاية.
3. والعامل الثالث هو موقع ألمانيا إذا كانت خطوط المواصلات ترطها مباشرة بأسواق الاستهلاك الأوروبية.

ورغم هذا التفوق الكبير في التجارة الدولية الألمانية، ورغم وقوع أضرار بالتجار الإنجليز من جراء ذلك، إلا أن التجارة الدولية الإنجليزية ضلت مستمرة في الزيادة، والفارق الوحيد هو أن معدلات هذه الزيادة في مطلع القرن 20 كانت أقل من معدلاتها قبل المنافسة الألمانية.

بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، انتشرت المجاعة وانتشر وباء الإنفلونزا الكبير فيها عند نهاية الحرب العالمية الأولى[2] .

---

[1] عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى الحرب العالمية الاولى** ، المرجع السابق، ص453.

[2] محمود السيد، **تاريخ أوروبا والامريكيتين**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص67.

وجاء خريف و شتاء 1918-1919 يحملان وضع مأساويا بالنسبة إلى ألمانيا و مقلقا بالنسبة إلى أوروبا، فلقد خسرت ألمانيا جزء من سكانها و مساحة واسعة من الأرض كانت من نصيب أعدائها، و انتزعت منها فرنسا الألزاس و اللورين*، كما فرض عليها دفع تعويضات عن الخسائر التي منى بها الحلفاء[1] و كان من سوء حظ ألمانيا أن الفترة الأخيرة من الحرب شهدت أحداث إنسانية محزنة و بوجه خاص إغراق الغواصات الألمانية لباخرة البريد الايرلندية بما فيها من رجال و نساء وأطفال بلغ عددهم 450 شخصا و كان وقع هذه الكارثة شديدا في نفوس الإنجليز مما عمق من كراهيتهم للألمان[2].

في الفترة الممتدة بين 1920 و 1924أصبح الرايخ** واقعا تحت الديون التي تزايدت بالاحتلال والتعويضات، وغدا التضخم يتسارع بقدر ما تغيبت الدولة عن مراقبة النشاط الاقتصادي ففي عام 1920 لم يكن المارك يساوي أكثر من 10 % من معدله الأصلي، وهبط الإنتاج الصناعي إلى نصف مستواه في عام 1913، كان العجز التجاري كبيرا فقد بلغ 90 مليار مارك عام 1920 ولم تعد المانيا قادرة على الدفع فقررت فرنسا وبلجيكا احتلال منطقة الروهر من أجل مراقبة النشاط الاقتصادي[3].

و في نهاية 1923 عشية انهيار عام خضع الرايخ لضغط الحلفاء، و حاول إنشاء اقتصاد جديد و لقد تميزت هذه المرحلة المضطربة من 1920 إلى 1924 بمظاهر مختلفة

---

[1] فرنسوا جورج دريفوس، رولان مارس، بوادوفان، **موسوعة تاريخ أوروبا العام من عام 1789 حتى أيامنا**، ج3 ، عويدات للنشر والطباعة ، لبنان، 2012، ص405.

[2] صلاح احمد الهردي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر(1789، 1914)**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003، ص362.

[3] فرنسوا جورج دريفوس، رولان مارس، بوادوفان، المرجع السابق، ص406.

*الألزاس و اللورين: مقاطعتان في شمال شرق فرنسا، ضمهما بسمارك لألمانيا في عام 1871 و أعادتهما معاهدة فرساي إلى فرنسا و في عام 1940 أعاد هتلر ضمهما إلى ألمانيا و لكن فرنسا حررتهما في 1945 تبلغ مساحتهما نحو 14577 ميل مربع ويبلغ عدد سكانهما نحو مليونين و نصف المليون. أنظر عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص 260.

**الرايخ: كلمة ألمانية تعني في الأصل الدولة ثم أصبحت تعني الإمبراطورية، كان الرايخ الأول يعرف باسم الإمبراطورية الرومانية المقدسة (1563-1806) ثم تكون الرايخ الثاني عام (1871-1918) بعد أن وحد بسمارك ألمانيا، ثم أطلق على فترة الحكم النازي اسم الرايخ الثالث. أنظر عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج2، ص 805.

فقد أوقع التضخم الطبقة الوسطى بالإفلاس، و أصاب ذوي الدخل و المتقاعدين و التجار، غير أن هذه الطبقة لا تقبل الطابع الاشتراكي، و لكونها متجذرة في الوطنية و كانت مستعدة للإصغاء إلى كل حزب مدافعا عنها و الميزة الأخيرة لهذه المرحلة كان دور الرأسمالية الكبيرة التي استفادت وحدها من الأزمة مما أتاح لألمانيا تقوية مشاريعها الكبيرة حيث أقيم فيها أول تروست* كيميائي في العالم، و في عام 1929 عشية الأزمة كان الاقتصاد الألماني قد تجاوز مستوى عام 1913 بنسبة بلغت 15% [1] .

* تروست هو عبارة عن مجموعة منشئات تخضع لإدارة موحدة. أنظر عبد الوهاب الكيالي المرجع السابق ج 1، ص23.

[1] فرنسوا جورج دريفوس، رولان مارس، بوادوفان، المرجع السابق،ص ص407، 408.

المطلب الثاني: في بريطانيا.

كانت بريطانيا دولة ذات استقرار داخلي إلى حد كبير[1] فكانت نهاية الحرب بالنسبة إليها بداية لعصر الأزمات، مما دفع أندريه سيغ فريد* لينشر عام 1931 مؤلفا بعنوان "**الأزمة البريطانية في القرن العشرين**" و لم يكن يركز على أزمة 1929 بل على ظاهرة بريطانيا عامة قبل 1914 ، لقد كان الازدهار البريطاني قد استند على امتداد القرنين 18 و19 على الفحم الحجري و السبق التقني والرأسمال الكبير، بالإضافة ايضا الى الحركة الاستعمارية التي كانت تتمتع بها بريطاني والتي جعلت منها الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ، غير أن الرايخ الألماني والولايات المتحدة الأمركية تجاوزتا بريطانيا العظمى بشكل واسع في المجال التقني منذ نهاية القرن 19[2] فلقد كانت بريطانيا في فترة الحرب تعتمد على أسطولها لحمايتها وذلك لحاجتها لجلب معظم غذائها من الخارج لأن مزارعها لا تطعم إلا جزءا صغيرا جدا من سكانها، بالإضافة أيضا إلى أن صناعتها كانت تعتمد على التجارة والنقل إلى الخارج[3] .

وفي بداية القرن 20 فقد الفحم أسبقيته أمام مزاحمة النفط و الكهرباء و تجاوزت الصناعة الألمانية الصناعة الإنجليزية و حملت نهاية الحرب للمملكة المتحدة يقظه مؤلمة، فقد دفعت ثمنا باهضا، وأصبحت الولايات المتحدة الأمركية تشكل خطرا على الوضع المتميز لموقع لندن و اتجهت السياسة الإنجليزية لإعادة تثبيت الجنيه الإسترليني على وضعها القائم عام 1914[4]، فلجأت إلى ممارسة انكماش نقدي قاس برفع معدل الفائدة و

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى الحرب العالمية الأولى**، المرجع السابق، ص455.

[2] فرنسوا جورج دريفوس، رولان مارس، بوادوفان، المرجع السابق، ص292.

[3] جيفري براون، **تاريخ أوروبا الحديث**، تر: علي مرزوقي، د. د. ن، د. م ، د. س، ص543.

[4] فرنسوا جورج دريفوس، رولان مارس، بوادوفان، المرجع السابق، ص193.

إجراء تعادل دقيق للموازنة مما أدى إلى ارتفاع قيمة الجنيه الإسترليني و في عام 1922 أعطي له دور نقدي عالمي أثناء مؤتمر جنوة* و عاد الإسترليني ليصبح نقدا احتياطيا، و في عام 1925 تم تحويل النقد إلى الذهب و أدت كل هذه الوقائع إلى عدة نتائج، فقد زاد العجز التجاري كثيرا بسبب بيع المنتجات البريطانية بأسعار رخيصة واتسعت البطالة. أمام هذه الأزمة الاقتصادية لجأت الحكومة في عام 1923 إلى إجراءات الحماية الجمركية بدلا من البحث في إصلاح البنية الاقتصادية الأمر الذي يتعارض مع التقليد البريطاني[1].

وفي عام 1925 عاد الإنتاج الزراعي إلى سابق عهده قبل الحرب، ووصل إنتاج الفحم إلى نفس رقم المتوسط السابق، وسهلت السياسة الخاصة بالنقد عملية المبادلات التجارية، وتوثقت أواصر العلاقات بين اقتصاديات الدول وسمح التكامل والتكافل في النظم الاقتصادية لكل دولة بأن تتخصص في المنتجات التي تصلح لها أكثر من غيرها[2].

---

*سيغ فرد: هو اقتصادي و مؤرخ فرنسي أهم كتاباته التي كانت سبب شهرته هي بريطانيا والاستبداد والولايات المتحدة الأمريكية له العديد من المؤلفات منها أمركا تبلغ سن الرشد، السويس و بنما و غيرها. انظر: اسماعيل عبد الجبار، **اشهر اقتصاديّ العالم**، متوفر على الرابط ency.komb.com تمت الزيارة يوم 2016/04/14 على الساعة 10:00.

*مؤتمر جنوة 1922: مؤتمر دولي عقد بجنوة بايطاليا للبحث في إعادة بناء أوروبا اقتصاديا بعد الحرب العالمية الأولى، أهم موضوعاته الدين الروسي الذي رفض السوفيات دفعه، نال المؤتمر بعض النجاح. أنظر عبد الوهاب الكيالي المرجع السابق ج 2، ص97.

[1] فرنسوا جورج درنوس، رولان مارنس، بوادوفان، المرجع السابق، ص193.

[2] جلال يحي، المرجع السابق، ص156.

المطلب الثالث: في فرنسا.

لقد فقدت فرنسا في فترة الحرب 1914-1918 نسبة 8% من سكانها القادرين على العمل ومعظمهم من العناصر الشابة والنشيطة وتعرضت محافظات للتدمير، من بينها أغنى المناطق الصناعية والزراعية، ولكي تحافظ فرنسا على هيبتها في الخارج كان عليها أن تعيد بناء المناطق المحررة وأن تحافظ على تطور مناطق المعادة إليها من الألزاس واللورين[1].

لقد كانت القضية المالية أعظم سبب للمشاكل الاقتصادية والسياسية التي اجتازتها فرنسا خلال السنوات التي تلت الحرب مباشرة[2]، مثل ارتفاع الأسعار وتصاعد التضخم والتطبيق الهش لمعاهدة فرساي من قبل الألمان[3] لكن الوضع تغير في عام 1919 نتيجة النفقات التي جرت أثناء الحرب والنفقات التي وجب تخصيصها لتعمير المناطق الجافة[4].

في 1919 كانت موارد الدولة غير كافية فاضطرت إلى الاستمرار في القرض، وكانت تعقد الدين لأجل قصير بشكل سندات على الخزينة ومن المعلوم أن الدولة التي تعقد دينا عظيما لأجل قصير تضع نفسها في شروط حرجة من جهة الاعتماد لأن السندات التي ينتهي أجلها يمكن ألا تتجدد وهذا ما حصل فعلا في آخر 1923 عندما انتهى أجل كتلة عظيمة من سندات الخزينة وأضاع حاملو هذه السندات ثقتهم بالفرنك وكان ذلك بداية أزمة مالية [5] بقيت حادة جدا خلال 30 شهرا.

في بداية 1925 رفضت المصارف الكبرى من تقديم سلفة مؤقتة التي كانت تطلبها الحكومة[6] مما أدى بفرنسا من الاستدانة وبغزارة من الولايات المتحدة

---

(1) فرنسوا جورج دريفوس، رولان مارس، بوادوفان، المرجع السابق، ص385.

(2) بيير رونفن، المرجع السابق، ص192.

(3) فرنسوا جورج دريفوس، رولان مارس، بوادوفان، المرجع السابق، ص385.

(4) محمود السيد، المرجع السابق، ص130.

(5) بيير رونفن، المرجع السابق، ص193.

(6) بيير رونفن، المرجع نفسه، ص ص 193،194.

الأمريكية[1] والواقع أن أسباب هذه الأزمة كما دل غوغيل نفسية أكثر مما هي أسباب فنية، ففي عام 1926 أخذ الفرنك يتساقط بسرعة كبيرة وما نجم عن ذلك هو ارتفاع في الأسعار ومن الطبيعي أن يطالب العمال بزيادة الأجور وقد حصلت حركات إضراب[2] لكن سرعان ما حدث الهدوء النسبي واستقرت الأوضاع وكان ذلك خلال مرحلة النشاط الجيد للنظام البرلماني.

لقد ظل التطور منتظما حتى عام 1929 وتحسن مستوى المعيشة بشكل ملموس، وجرت في بعض الأحيان محاولة إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي من خلال الاعتماد على المحاصيل المحلية لتأمين الحاجات الاستهلاكية، أما ضعف الوضع الاقتصادي فيعود إلى عدم كفاية الصناعة الثقيلة وإلى سوء السياسة الاجتماعية، فلقد كانت رأسمالية فرنسا مالية وتجارية ولم تكن أبدا صناعية[3] .

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، التاريخ المعاصر أوروبا (من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية)، المرجع السابق، ص186.

[2] بيير رونفن، المرجع السابق، ص 194.

[3] فرنسوا جورج دريفوس، رولان مارس، بودوفان، المرجع السابق، ص388.

الفصل الثاني: ظهور الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأهم انعكاساتها.

المبحث الأول: بدايات ظهور الأزمة العالمية 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية

لم يمر عام واحد على انتخاب ألبرت هوفر* رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية حتى وقعت الأزمة العالمية يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 حيث دامت إلى غاية 1933 [1] .

تعود أصول الأزمة العالمية إلى أحداث سوق المضاربة المالية في بورصة نيويورك، عندما انخفضت أسعار الأسهم** بشكل يثير الهلع و الارتباك[2]، بالإضافة إلى الوثبة الكبيرة في الاقتصاد الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى و إلى انفتاح أسواق العالم أمامه بشكل كامل و لا سيما أسواق أوروبا التي ما لبثت أن أغلقت بسبب عودة المصانع و المؤسسات الأوروبية إلى الإنتاج مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية إلى الخارج مع الإبقاء على وتيرة إنتاجها المتصاعد، دون تأمين أسواق بديلة لها[3].

إزاء هذه الأوضاع بادرت المصارف الأمريكية نحو دعم وتنشيط الحياة الاقتصادية من خلال تقديم اعتمادات مالية كبيرة للمنتجين والمستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها لكن هذه السياسة ساهمت في تضخم أسعار السندات إلى الضعف، فيما بقيت

---

*هوررت هوفر: (1874، 1964) رجل دولة أمركي تولى إدارة اعمال لجنة الاعانة الامركية في أوروبا عام 1921 عاد بعدها الى واشنطن حيث عين وزرا للتجارة حتى عام 1928 وفي هذا العام نجح في انتخابات الرئاسة فأصبح الرئيس31 للولايات المتحدة الأمركية من عام 1929 الى عام 1933 دخل البيت الأبيض في وقت رخاء اقتصادي عظيم في الولايات المتحدة الأمركية بعد توليه المنصب بسبعة أشهر، انهار سوق الأوراق المالية وبدأ الكسر الاقتصادي الكبير. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج7، ص182.

[1] عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعني، ***تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث***، المرجع السابق، ص 194 .

** السهم يمثل حصة في الشركة بمعنى أن صاحبه شريك انظر: عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعني، المرجع نفسه، ص189.

[2] إسماعيل نوري الربيعي، **تاريخ أوروبا السياسي المعاصر**، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 106.

[3] عوني عبد الرحمن السعاوي، المرجع السابق، ص 236.

الأعمال الأخرى على حالها السابق وهذا يكون السوق الأمريكي قد دخل دهاليز المضاربة حيث الزيادة في الإنتاج إلى حد مفرط، مقابل الشح في الطلب[1].

لقد بدأت الأزمة في السوق المالية و تحديدا في بورصة نيويورك، و لكنها سرعان ما انتهت إلى القطاع الحقيقي مسببة إنهيار شبه تام في معظم القطاعات الاقتصادية، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم الأمريكية حسب مؤشر داو جونز* بنسبة 600 ‰ بين 24 أوت 1921 و 30 ديسمبر 1929، لكن الانخفاض بدأ في24 أكتوبر 1929 يوم الخميس الأسود، ففقد داو جونز 89 % من قيمته[2] (أنظر الى الملحق رقم04) ،كما فوجئ الشعب سواء من هم في أعلى مستويات الحكم و الأعمال أم مجرد عمال و فلاحين بأنباء نزول حوالي 13 مليون سهم إلى الأسواق العالمية معروضة للبيع كما هبطت أسعار حوالي 16 مليون من الأسهم إلى المستويات غير معقولة، حتى لقد أصبحت العديد من هذه الأسهم مجرد قصاصات ورق في يد أصحابها، الذين كانت تتوقف مداخيلهم على ارتفاع أسعارها، بعد وقت وجيز و فجأة وجد كل هؤلاء أنفسهم معدمين لا يملكون شيئا [3] وبصفة عامة كان الانهيار الاقتصادي المالي شديد الوطأة على البنوك حتى بلغ عدد البنوك التي أغلقت أبوابها خلال الفترة الواقعة بين 1930 و 1932حوالي 500 بنك وأفلس حوالي 4835 بنك بين أكتوبر 1929 وأوت 1932 وهبطت قيمة الأوراق المتداولة من 89 بليون دولار إلى 15 بليون دولار فقط وبلغت خسارة جملة الأسهم حوالي 75 مليون دولار بمعنى

*داو جونز: يعد داو جونز أقدم المؤشرات و أكثرها شيوعا في بورصة نيويورك سمي بهذا الاسم نسبة إلى الشخص الذي صممه و هو تشارلز داو مكون من تسعة أسهم لتسعة شركات صناعية ثم ارتفع حجم العينة ليصبا إلى ثلاثين سهم. أنظر إلى غراية زهير، **التحليل القياسي لاستجابة الأسواق المالية لديناميكية مؤشر داو جونز الصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2003، ص 143.

(1) إسماعيل نوري الربيعي، المرجع السابق، ص ص 106، 107.

(2) عبد الكريم شنجار العساوي، عبد المهدي رحيم العوادي: **السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ص193.

(3) عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث**، المرجع السابق ص195.

آخر لو وزعت هذه الخسارة على كل فرد من سكان الولايات المتحدة الأمريكية لبلغ نصيبه منها حوالي 616 دولار [1].

لقد أصابت هذه الأزمة الاقتصاد الأمريكي في الصميم بضربة قاسية جدا، فأوقفت جزءا مهما من الإنتاج، وضاعفت عدد العاطلين عن العمل، وانتشر أثرها في العالم أجمع [2]وانتشرت بسرعة فائقة في أوروبا الوسطى وإنجلترا وفرنسا حتى أنها بلغت أمركا اللاتينية وامتد صداها الى اليابان[3] .

لقد ضربت الأزمة الاقتصادية بشدة قلب العالم الرأسمالي، أي الولايات المتحدة الأمركية، التي كان رخاؤها الاقتصادي قائما على تطور الاحتكارات التي سادت مجالات واسعة من الاقتصاد الأمركي. وكان جل اهتمامها الحصول على أرباح خيالية والنتيجة كانت سياسية أسعار عالية على ناتج الصناعات الاحتكارية، وفضلا عن إتباع الولايات المتحدة الحرية الاقتصادية والتثبت الفردي في جميع النواحي مع حيادها وعدم تدخلها المباشر في الحياة الاقتصادي فجاءت الأزمة الاقتصادية لتوجه أعنف الصدمات إلى اقتصادها[4] .

عندما بدأت الأزمة كانت الأمور تبدو و كأن الرخاء هو السائد و أن السياسة النقدية و المالية تجري في الطرق الصحيح، و قبل انتهاء السنة كانت الأسواق المالية الأمركية قد غمرتها الأزمة، و هبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حارا، و أخذت أسعار السلع في السوق العالمية، تجنح إلى الهبوط السريع و في سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمركي يواجه أزمة خطيرة و ليس مجرد ركود طفيف، و استمرت الدوائر الأمركية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على القوة

---

(1) فائق طهبوب، محمد السعيد حمدان، **تاريخ العالم الحديث والمعاصر**، الشركة العربية المتحدة للتسوق والتوردات، جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص 234.

(2) عوني عبد الرحمن السعاوي، المرجع السابق ص ص136،137.

(3) بيير رونفن، المرجع السابق ص 170.

(4) إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص45.

الشرائية، و في نفس السنة، ارتفعت البطالة إلى نسبة 8 % بعدما كانت 0.9% عام 1929 و استمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غاية 25.1 % سنة 1930 [1] .

المطلب الأول : أسباب وعوامل ظهور الأزمة الاقتصادية 1929

لقد طرح الاقتصاديون والمؤرخون والسياسيون العديد من الأسئلة حول الركود الاقتصادي العالمي 1929-1933 الذي أصاب الولايات المتحدة الامريكية، غير أن الحلول والإجابات عليها كانت غير كافية ولا تسلط الضوء على واقع الاقتصاد العالمي اما البحث عن الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة مازالت موضوع جدل لدى الكثير من المؤرخين والاقتصاديين.

ولعل من المفيد تضييق تفاسير الركود الاقتصادي العظيم إلى أولئك الذين يعزون الأسباب إلى اقتصاد الولايات المتحدة الأمركية وأولئك الذين يزعمون أن العلل كانت في الاقتصاد الأوروبي[2]. من جهة هنالك فرق يضع اللوم على عدة عوامل وفي المقابل هنالك من يشخص سببا واحدا للازمة.

فالرئيس هوفر اتهم الاقتصاد الاوروبي الذي تزعزع بعد الحرب العالمية الأولى، واعتقد أن الإخفاق في تكييف الاقتصاد من نتائج الحرب والأزمة المالية 1922 هي سبب الركود، بينما شاع في أوروبا أن سبب الركود هو الولايات المتحدة الأمركية لأن حكومتها لم تظهر استعدادا جديا لتصفية ديون الحرب التي أثقلت كاهل اقتصاديات الدول الأوروبية.

وسنحاول هنا الإشارة إلى الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة وتفاقمها:

أولا : فكرة فائض الإنتاج التي لا تحظى به بأغلبية المهتمين و الدراسيين فالبعض و إن كان ينفيها يصعب التوفيق بينها و بين الحرمان الذي يعاني منه ملايين الناس، بسبب

---

[1] عاشور شوقي، **أثر لأزمات المالية على التكتلات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجيستر غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص41.

[2] فاضل حسين، كاظم هاشم نعمة، **التاريخ الأوروبي الحديث 1815، 1939**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد 1982، ص398.

نقص الاستهلاك الناتج عن سوء توزيع الدخل أو الثروة [1] حيث أوضح أن 5 % من السكان يملكون نحو ثلث الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمركية في عام 1928، وهذا تكرر ثانية في السنوات الثلاث الأخيرة إذ يمسك 5 % بنحو 38 % من الدخل القومي الأمركي[2] ، و في هذا الصدر شير الخبير الأمركي جون كنيث جالبرايك* أن مئات الملايين من الناس لا يستطيعون شراء ما تزخر به المصانع و المزارع من بضائع ومحاصيل لا لعدم حاجتهم إليها و إنما لعجزهم عن شرائها لقلة النقد في ايديهم و توفره عند الأثرياء فالمشكل إذن في سوء توزيع الثروة [3] .

ثانيا: سوء التسويات التي ترتبت على الحرب العالمية الأولى[4] فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية و بديون الحرب التي اقتضت بدرجة كبيرة السوق الخارجية للسلع الأمركية[5] بالإضافة إلى الديون الباهظة التي استلزمتها الحرب العظمى حيث لم توجه نحو انجاز مشاريع منتجة و إنما صرفت في سبيل التخرب و الدمار، و لقد اتبعت الحكومات طرق مختلفة للتخلص من تلك الديون الضخمة و ذلك عن طرق زيادة الضرائب أو تخفيض قيمة عملاتها، أما الديون الخارجية فكان يتوجب دفعها بالذهب، و في كلتا الحالتين سواء بالنسبة للديون الوطنية أو الأجنبية فإن المنتفع يتلك الأموال في نهاية الأمر هم الأثرياء و أصحاب

---

[1] عبد الحميد زوزو، **تاريخ أوروبا الولايات المتحدة الأمركية 1914، 1945**، محاضرات ونصوص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 285.

[2] العناد مجذاب بدر، "**الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي**"، **مجلة الدراسات الدولية** ، العدد 13 ، بغداد ،2001، ص39-146.

* جون كنيث جالبرايك: هو خبير اقتصاد كندي من أصل أمركي، من أبرز مؤيدي اللبرالية الأمركية في القرن 20، درس في جامعة هارفرد لعدة سنوات، كان ناشطا في سياسات الحزب الديمقراطية، كانت كتاباته في المواضيع الاقتصادية هي الأكثر مبيعا خلال الخمسينيات من القرن الماضي ويمكن القول إنه أفضل اقتصادي معروف في العالم خلال الفترة التي عاشها، د.م ، **جون كنيث جالبرايك** متوفر على الرابط الإلكتروني https://ar.wikipedia.org تمت الزيارة يوم 2016/02/11 على الساعة 23:25

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص285.

[4] موسى مخول، المرجع السابق، ص ص80، 81.

[5] صلاح أحمد الهردي، **دراسات في التاريخ الأمركي**، المرجع السابق، ص 252.

المال على حساب الفقراء[1] و هنا تلتقي هذه الفكرة بالفكرة السابقة ، كما ترتبط بالرأي القائل : أن سبب الازمة يكمن في اللاتوازن المالي العالمي [2] و ذلك لاحتكار الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها نصف الاحتياطي العالمي من الذهب، و سوء توزيع هذه المادة الثمينة يؤدي الى اضطراب الإقتصاد العالمي و عدم استقراره ما نجم عنه الضائقة الاقتصادية [3] .

ثالثا: الطاقة الإنتاجية لأمة كانت أعظم من طاقتها الاستهلاكية وكان هذا راجع إلى حد كبير الى أن قسطا من الدخل القومي يتم تحويله على الفور الى مدخرات او الى استثمار بينما كان نصيب طبقات العمال والمزارعين والمستخدمين من الدخل غير كاف[4] .

رابعا: عودة مساهمة أوروبا في إجمالي الإنتاج الصناعي والزراعي العالميين لذلك تقلص الطلب الأوروبي منذ عام 1925 على المنتجات الأمريكية مما أدى إلى تكديسها في مخازنها دخول الولايات المتحدة الأمريكية في ازمة ومن ثم انخفاض أسعار منتجاتها بشكل كبير عام 1929[5].

كما أدى ظهور الثورة الصناعية الثانية والتي أدت إلى تركيز المؤسسات وتضخم الانتاج الى ارتفاع المؤشر الصناعي من 10 % عام 1921 إلى 179% عام 1929.

خامسا: نظريات الاستثمار: لقد أرجعت أسباب الأزمة الى تقلص فرص الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، كما ساهم انخفاض نمو السكان الى التأثير سلبا على الطلب بالإضافة أيضا الى ان الصناعات الثقيلة السيارات والكهرباء فقدت حركتها ولم يكن هناك صناعات أخرى لتفتح أمام الاستثمارات فرصا جديدة.

---

(1) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص285.

(2) حسين عمر، **تاريخ الفكرة الاقتصادي**، ج2، دار الفكر العربي، بيروت، ص620.

(3) العناد مجذاب بدر، المرجع السابق ص ص18 - 39.

(4) صلاح أحمد الهردي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1789-1914)** ، المرجع السابق، ص 256.

(5) عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، المرجع السابق، ص 191.

سادسا: عدم التوازن في القطاعات الاقتصادية ونقطة البداية في هذا التفسير هو أن أسعار المواد الأولية قد انخفض خلال الفترة ما بين الحربين، بلغ الانخفاض أشده في القطاع الزراعي و بالتالي انخفض الطلب على الإنتاج الزراعي[1] ، حاول الرئيس هوفر تخفيف حدة استياء الفلاحين الثائرين في الريف عندما أصدر قانون التسويق الزراعي* في الفترة التي سبقت الكساد، غير ان هذا المشروع مني بالفشل باعتبار أن المجلس الفدرالي أصبح يمتلك كميات ضخمة من المنتجات الزراعية، ولم يتمكن من تصريفها[2] و بالتالي فإن الكساد الزراعي المطرد و البطالة المستمرة في الصناعة و الضغط المتواصل نحو ترتيز الثروة و النفوذ في كثير من الشركات الكبرى أدت إلى اقتصاد قومي غير سليم في جوهره [3]

وهنالك تفسيرات أخرى تعطى للأزمة مثل:

- سياسة الاقتصاد الوطني التي تشجع على إقامة الحواجز الجمركية فتتعرقل بسببها التجارة والتعويضات التي فرضت على ألمانيا بموجب معاهدة فيرساي.**

بالإضافة أيضا الى عامل اخر يمكن سياقه في إطار البحث عن أسباب الازمة وهو تطبيقات العلم وأساليب الإنتاج الاقتصادي التي ادت إلى الاستغناء على اليد العاملة [4].

---

[1] بيير نورفن، المرجع السابق، ص230.

* قانون التسوق الزراعي: هو القانون الذي نص على تكوين المجلس الفدرالي للزراعة لتشجيع تكوين الجمعيات التعاونية للتسوق بين المزارعين والاحتفاظ بالمحاصيل الزائدة وعدم طرحها في الأسواق. أنظر إلى: موسى مخول، المرجع السابق، ص81.

[2] موسى مخول، المرجع السابق، ص 81.

[3] بيير نورفن، المرجع السابق، ص 231.

** معاهدة فيرساي، تم توقيعها في 28 جوان 1919 بقصر فيرساي بباريس، و اعترفت بموجبها ألمانيا بمسؤولية الحرب و تحملت التعويضات المالية و فرض عليها قيود عسكرية. انظر الى عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج3، ط4 المؤسسة العربية للدراسات و النشر، عمان، 2001 ،ص 125.

[4] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 286.

ويعتبر أهم سبب في قيام هذه الأزمة هو انهيار البورصة الأمريكية [1] التي يرجعها البعض إلى عدة عوامل[2]:

1- الانخفاض المستمر في أسعار الاسهم قبل الأزمة بشكل خارج عن المألوف وزائد عن الطبيعي.

2- اتجهت أسعار السهم نحو الانخفاض في سبتمبر 1929 وهذا ما ادى الى زيادة توتر الأعصاب وزيادة القلق.

3- اتساع تدهور الأسعار نتيجة فشل محاولات تنظيم السوق.

4- اختلال العلاقة بين العرض والطلب.

---

[1] فيرنر هيلبغمين، هيرمن كندر، **اطلس تاريخ العالم من البدايات حتى الزمن الحاضر**، تر الياس عبدو الحلو، المكتبة الشرقية، بيروت، 2003، ص493.

[2] مروان عطوان، **الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص198.

المطلب الثاني : خصائص الأزمة الاقتصادية 1929.

لقد عانت الدول الرأسمالية من أزمات اقتصادية تكاد تكون دورية حتى تحولت إلى إحدى خصائص تلك الدول الرأسمالية، ففي (1929، 1933) حدثت أزمة الكساد الكبير التي بدأت بوادرها في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمثل أكبر دولة رأسمالية منذ أكثر من نصف قرن من ذلك التاريخ، ولقد تميزت هذه الأزمة بالعديد من الخصائص التي جعلتها أشهر أزمة في تلك المرحلة.

من أهم خصائص الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929:

1- بالرغم من هذه الأزمة لم تختلف عن الأزمات السابقة في دوافعها ونتائجها أي في إطارها العام، إلا أنها اختلفت عنها في نقطة معينة منها، أوروبا كانت البؤرة الأساسية لمعظم الأزمات الاقتصادية السابقة، غير أن أزمة 1929 كان مركز انفجارها هي الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت آثارها إلى أوروبا وبقية دول العالم[1] .

2- كما أن أزمة 1929 لم يكن لها مثيل في طول مدتها وفي الفقر العام الذي انتشر بسببها وفي المآسي التي أنزلها بالمجتمع، وما زاد من حدتها أن الحكومة لم تتدخل بحزم لمعالجتها[2].

3- من خصائص هذه الأزمة أيضا زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي العالمي بالكامل، وعمق وحدة هذه الأزمة ففي الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت الودائع بنسبة 33% كما بلغ عدد البنوك المغلقة لمدة (1929،1933) أكثر من 10 آلاف بنك، أي ما يقارب 40% من البنوك[3].

---

[1] كمال مظهر أحمد، **العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية**، مجلة آفاق عربية، العدد 07، 1983، ص20.

[2] رأفت غنيمي الشيخ، **أمريكا والعالم في التاريخ الحديث و المعاصر**، عين الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية القاهرة، 2006، ص ص 113،114 .

[3] عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العوادي: المرجع السابق، ص 192 .

كما قام حوالي 11 شخصا من رجال الأعمال في وول ستريت بالانتحار بسبب الإفلاس الذي تعرض له[1] .

4- كان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الرأسمالية الدورية كما استمرت هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث استمرت لمدة 4 سنوات.

5- اختلاف درجات وحدة الامة من دولة إلى أخرى بشكل كبير[2] ، واستثنائي ففي الولايات المتحدة مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض مرتين، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10 آلاف بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمركية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من المدخرات المودعين خاصة الصغار منهم.

6- تشابكت آثار أزمة 1929-1933 بشكل لم تعرفه الأزمات الاقتصادية السابقة، فلئن كانت الأوضاع الصناعية هي التي تدهورت أكثر من غيرها، إلا أن آثار الأزمة على الأصعدة الأخرى الزراعية، التجارية والمالية، لم تكن قليلة الشأن [3].

7- ارتفاع معدل البطالة لتشمل أكثر من 33% قوة العمل الأمركي عام 1932، وامتدت الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة الأمركية لتضر دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي العالمي[4] .

8- انتقال الأزمة من القطاع المصرفي إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقية، كما تم تسريح أعداد كبيرة من العاملين في تلك القطاعات وبسبب البطالة ضعفت القدرة الشرائية لدى المستهلكين[5] .

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص115.

[2] مروان عطوان، المرجع السابق، ص192.

[3] كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات المكتبة البارسية، بغداد ،1987، ص87.

[4] عبد الكرم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العوبدي، المرجع السابق، ص 192.

[5] العناد مجذاب بدر، المرجع السابق، ص9.

9- إن الركود الاقتصادي العالمي الذي بدأ في عام 1929 واستمرت آثاره حتى عام 1939 يعتبر أخطر أزمة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية الأمريكية كما تسبب هذا الركود في انكماش نقدي كبير لم يسبق له مثيل من قبل[1] .

10- زيادة العرض وانعدام الطلب أدى ذلك إلى انهيار أسعار تلك الأوراق المالية.

11- تهافت أصحاب الودائع للبنوك التجارية لسحب ودائعهم منها وذلك لعدم ثقة الأفراد بالوضع الاقتصادي[2] .

---

[1] العناد مجذاب بدر، المرجع السابق، ص9.

[2] احمد فريد مصطفى، السعيد محمد السيد حسن ، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2000، ص ص199-102.

المطلب الثالث: مراحل انتشار الأزمة

لقد مرت الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 كغيرها من الأزمات بالعديد من المراحل و كان أول هذه المراحل هي:

1- مرحلة النشأة:

لقد كانت هذه المرحلة بمثابة بداية نشأة الأزمة الاقتصادية 1929 فقد شهدت بورصة وول ستريت* في هذه المرحلة مزيدا في الارتفاع في أسعار البورصة خلال شهر سبتمبر من عام 1929 مع قيام كبار وصغار المستثمرين بالاحتفاظ أو عدم التوقف عن شراء الأسهم بالسوق، ومع نهاية شهر سبتمبر من عام 1929 بدأت المشاكل حيث كانت أسعار الأسهم تنخفض أو ترتفع بسبب تدخل البنوك[1]

انطلقت الأزمة يوم 24 أكتوبر 1929 بعد ما طرح 13 مليون سهم في السوق، لكن الأسعار انهارت بسبب غياب المشترين وعرفت هذه المرحلة انتشار الذعر والهلع بين المستثمرين والفضوليين، وهرع هؤلاء إلى البورصة، في حين بدأ الوسطاء البيع بكثافة.

وقرابة ظهر ذلك اليوم، خسر مؤشر داوو جونز 22.6% من قيمته، و بعد ساعات قليلة وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين[2] .كما وقعت في هذه المرحلة أيضا الكثير من المصارف والعديد من المشاكل، فالأعمال الصناعية الضخمة بسبب هذا الحادث لم تستطع الحصول على الاعتمادات المصرفية ولذا اضطرت إلى أن تقلل من نشاطها ومن جهة أخرى رأى المشترون أن أسعار الجملة تهبط فعلقوا شرائهم أملا في انخفاض أكثر[3] ، غير أن الأسعار لم تنخفض بل على العكس، أخذت في الارتفاع مما جعل الولايات المتحدة

---

* وول ستريت: شارع المال والبورصة في الولايات المتحدة الأمركية وفي الوقت الحالي وول ستريت يعني الواجهة الرئيسية للسوق الأمركي حيث توجد فيه بورصة نيويورك والكثير من الشركات المالية الأمركية الضخمة انظر الى:
Christina Romer،**GRET DEPRESSICIEN**. The Encyclapci edia Britannica. 2003, p11,13.

(1) مروان عطوان ، ***النظريات النقدية*** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ج2 ،2000، ص100.

(2) أحمد ماهر، ***إدارة الأزمات***، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص195.

(3) بيير رونفن، المرجع السابق، ص301.

الأمريكية تقع في شباك الأزمة التي كانت ترى بأنها مجرد عثرة خفيفة أو ربما مجرد تصحيح للسوق غير أنها أصبحت خطرا يهدد اقتصادها[1].

2- مرحلة النمو:

في هذه المرحلة أخذت الأزمة في النمو و التطور إلى أن مست جميع قطاعات الاقتصاد الأمريكي، ولقد تفاقمت بظروف عارضته فقد حصل في الوسط الغربي في الولايات المتحدة الأمريكية جفاف فضيع أدى إلى محصول رديء حتى أن المزارعين لم يستطيعوا دفع الديون التي عقدوها مع المصارف و كانت الحالة حرجة حتى شوهدت مشادات و حركات بين المزارعين في كثير من دول الوسط و الغرب في الولايات المتحدة الأمريكية، و في هذا الجو من الذعر العام [2] ، و أمام ضغط طلبات التسديد و الخسائر التي منيت بها البنوك عملت هذه الأخيرة بهدف تحسين سيولتها لتقييد عمليات الإقراض من ناحية و استرداد القروض التي بلغت آجالها من ناحية أخرى، و يعتبر هذا الإجراء بمثابة الميكانزم الذي سيحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية و بالنظر إلى ترابط القطاعات الصناعية ببعضها البعض فإن الكساد سيعمها جميعها الواحدة تلو الأخرى و كأحسن مثال في هذا السياق ما أصاب الصناعات البترولية و المطاطية و قطع الغيار، سبب تدهور إنتاج السيارات إلى النصف من مقداره العادي بعد ثلاثة أشهر فقط منذ بدأ الأزمة، أما عن تأثير الكساد على أسعار المنتوجات الصناعية فيظهر في هبوط هذه الأخيرة بنسبة 30% في سنة 1932[3] وفي ربيع عام 1936 دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة انكماش

---

[1] james ladbetter, Daniele B : **The Great Depressicien** , The luduingvon Meses institute, The united states of America , p 01.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 284.

[3] أحمد ماهر، المرجع السابق، ص ص 196- 198 .

مما أدى إلى تراجع الإنتاج وإلى عمليات إفلاس كان من تداعياتها الخطيرة انتشار البطالة بشكل خطير في أواسط الطبقة العاملة[1].

3- مرحلة النضج:

لقد امتدت الأزمة في هذه المرحلة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا بين عام 1925 -1929 قبلت الولايات المتحدة بتقديم اعتمادات ضخمة إلى البلاد الأوروبية، و لكن منذ كفت عن تقديم الاعتمادات بسبب الأزمة التي اجتاحتها أصيبت أوروبا بما أصيبت به أمريكا تعقدت الأزمة الاقتصادية في عام 1931 بأزمة مالية أخذت تتفاقم بصورة فجائية و انتشر أثرها في العالم أجمع و ذلك بفعل الترابط الاقتصادي و المالي بين دول العالم و الدور المهم الذي كانت تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الأولى [2] لقد كان أبرز ما ميز هذه المرحلة هو خروج الأزمة الاقتصادية من نطاقها الضيق و هو الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل كافة العالم تقريبا و الدول الأوروبية الكبرى على وجه الخصوص و أثرت عليها تأثيرا مباشرا، غير أن هذا الأثر كان بشكل متفاوت من دولة إلى أخرى و هذا راجع إلى العلاقات السياسية و الاقتصادية التي كانت ترط الولايات المتحدة الأمريكية و نظيراتها الأوروبية.

كما نلاحظ أيضا أن الأزمة الاقتصادية في هذه المرحلة شملت جميع القطاعات الاقتصادية على حد سواء وكان أكثر القطاعات تضررا هو القطاع المصرفي، وذلك لأن الأزمة انطلقت منه ثم انتقلت إلى القطاع الصناعي والزراعي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحتل المرتبة الاولى بالإنتاج الصناعي العالمي لمدة ما بين 1925و1929 حيث مثلت نسبة 42.5% من مجمل الانتاج العالمي[3].

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص 185، 186.

[2] عوني عبد الرحمن السعاوي، المرجع السابق، ص 237.

[3] إيمان متعب محيي التميمي، المرجع السابق، ص 58.

4-مرحلة الانحسار: أو ما يسمى بمرحلة الخروج من الأزمة لقد تميزت هذه المرحلة بانتعاش الاقتصاد الأمريكي في عام 1933 مع سياسة العهد الجديد [1] والتي نصت على وضع حلول للأزمة المصرفية عام 1933 وإعادة فتح البنوك السليمة وإصدار قوانين عامي 1933، 1935 التي تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات[2] كما شملت هذه المرحلة جميع الإجراءات والجهود الحكومية المبذولة لتجاوز هذه الأزمة وهذا ما سيتم التطرق إليه لاحقا.

المبحث الثاني: انعكاسات والأزمة الاقتصادية والجهود المبذولة لتجاوزها:

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة على الوضع الداخلي الأمريكي

لقد تباينت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 على الوضع الداخلي الأمركي خاصة على القطاعات الاقتصادية العامة كالقطاع الزراعي والصناعي والتجار وأثرت عليها تأثيرا مباشرا.

كما اختلفت انعكاساتها في المدن الزراعية منها في المدن الصناعية، فالأزمة في المدن الصناعية ظهرت في شكل هبوط واضح في الدخل والإنتاج وشيوع البطالة مما تعذر على رجال الأعمال من تصرف منتجاتهم بطريقة مجزية، أما في المجتمعات الزراعية تظهر الأزمة في شكل صعوبة في تصرف الحاصلات الزراعية وحدوث انخفاض كبير في أسعارها[3].

أ- انعكاسات الأزمة في القطاع الزراعي:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان الريف الأمركي مزدهرا وكانت قيمة المحاصيل الزراعية مرتفعة و يرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة العائدات من الأرض الزراعية الأمر الذي دفع أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والمحدودة إلى شراء قطعة أرض سواء بما

---

(1) مروان عطوان، **النظريات النقدية**، المرجع السابق، ص 102.

(2) محمد الأخضر بن حسين، **الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية**، تر أحمد شفير، المعهد الوطني للثقافة وبحوث العمل، الجزائر، 1995، ص ص 75، 76.

(3) فرغلي على تسن، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دار الوفاء لدينا الطباعة النشر، الإسكندرية،2002، ص220.

لديه من أموال أو بقروض لأجل متوسط فكان أن ارتفعت قيمة الفدان بسرعة من 100 دولار إلى 400 دولار، وقد ركز الفلاحون على إنتاج القمح والدخان والقطن وذلك لأن أسعارها كانت مرتفعة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حتى اصبح دخل الفلاح متوقف على أحد من هذه المحاصيل[1]، و الملاحظ أن المزارعين عانوا أكثر بعد توسيع رقعة ممتلكاتهم بدلا من الاحتفاظ بالاحتياطي لسنوات الأزمة التي لم يكونوا يتوقعوها وعندما جاءت الأزمة وجدوا نفسهم عاجزين عن دفع قيمة الفوائد المطلوبة.

وضعت البنوك ومؤسسات الرهونات أياديها على أراضي المزارعين وتحول الملاك في الأراضي الشاسعة التي هي من أجود الأراضي الزراعية إلى مجرد أجراء يعملون في الأرض التي كانت تضمن أحيانا تحت إدارة البنك أو شركة تأمين، وفي بعض الولايات كان حوالي ربع الملاك قد فقدوا أملاكهم لصالح البنوك أو في المزاد العلني، وحتى أولئك الذين احتفظوا بمزارعهم وقطعان ماشيتهم واجهوا مشكلات معقدة، فالمحصول ليس هناك من يشتريه الى درجة ان تركت حقول شاسعة في ولاية مونتانا، دون حصاد تذروها الرياح، وقتل الرعاة الخراف حيث أن تكاليف نقلها إلى السوق كانت تكاد تعادل ثمن بيعها.[2]

لقد كان واقع الأزمة أليما على القطاع الزراعي أكثر من القطاع الصناعي وذلك نظرا لقلة مرونة العرض والطلب المحصولات الزراعية، بينما يتسنى للمنتج في القطاع الصناعي التحكم في الكمية المنتجة، فيعتمد إلى إقلالها، يتعرض زميله في القطاع الزراعي إلى خسارة أكبر ان هو امتنع وقلل من الإنتاج[3].

لقد واجهت الزراعة الأمركية إبان فترة الأزمة جملة معوقات منها فائض الإنتاج الزراعي وضعف طلب الأسواق الخارجية وانخفاض الاستهلاك المحلي الأمر الذي أدى

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، **تاريخ الولايات المتحدة الأمركية من القرن 16 حتى القرن 20**، ص 115.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الأمركية الحديث**، المرجع السابق، ص 202.

[3] فرغلي علي تسن، المرجع السابق ، ص120

بدوره إلى انخفاض أسعارها[1] مما زاد الوضع سوء حصول جفاف في الأقسام الغربية من الولايات المتحدة الأمركية الأمر الذي أدى إلى رداءة المحاصيل الزراعية حتى أن الفلاحين لم يتمكنوا من دفع فوائد الديون التي عقدوها مع المصارف[2] وقامت هذه الأخيرة بإجبار الفلاحين على بيع مزارعهم بالمزاد العلني وذلك من أجل الحصول على ديونها وأخذت تطلب منهم دفع الرهن أو التنازل على ملكية أراضيهم تحت ضغط عدم قدرتهم على الدفع وامتد الوضع ليشمل أيضا التنازل على ملكية سكناتهم نتيجة الرهونات الزراعية فقد أجبر 897 ألف فلاح على بيع مساكنهم في غضون السنوات 1929-1933.

لقد كان من الطبيعي ان تترك هذه الأوضاع إفرازاتها السلبية على معدل قيمة الإنتاج الزراعي، والذي كان في أوجه في منتصف العشرينيات حيث بلغ 12.985 مليون دولار إلا أنه ومع ظهور الأزمة عاد لينخفض بدوره ليصل إلى 1.922 مليون دولار في العام 1932[3] (أنظر إلى الملحق رقم 05).

ولقد أدى الانخفاض في الإنتاج الزراعي إلى هبوط في الصادرات الزراعية الأمركية فقد هبطت القيمة الإجمالية لصادرات القطن من 920 مليون دولار إلى 345 مليون دولار في حين هبطت قيمة صادرات التبغ من 154 مليون دولار إلى 64 مليون دولار وعموما في هذا الوقت الذي شكلت فيه الصادرات الزراعية الأمركية 50% إلى الدول الأوروبية انخفضت في العام 1933 إلى 35% وهذا أثر بدوره على وضع الميزان التجاري للصادرات الزراعية، والذي كان إيجابيا منذ عام 1922 ولكنه أصبح سلبيا تحت تأثير تلك الأوضاع، بحيث وصل العجز في الميزان التجاري إلى 400 مليون دولار أواخر العام 1930[4].

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص 113.

[2] بيير رونفن، المرجع السابق، ص 301.

[3] إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص 58

[4] جواهر لآل نهرو، لمحات من تاريخ العالم، تر، لجنة من الأساتذة الجامعيين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979، ص 424.

وكفي أن نشير إلى أن الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة الأمركية قد تدهور في سنوات الأزمة إلى درجة أن الفلاحين اضطروا إلى ترك استخدام الآلات الحديثة والأسمدة في مزارعهم وعادوا إلى الوسائل والأساليب القديمة الشائعة في الإنتاج الزراعي، كما تعرض الفلاحون والمزارعون إلى ظروف معاشية صعبة من جراء انخفاض دخلهم الكلي، فخيم الجوع على بيوتهم كما قاموا بالعزوف على الزراعة وذلك لقلة اقبال المستهلكين على شراء المنتجات الزراعية مما أدى إلى تقليص المساحات المزروعة.

لقد ترتب كل تلك الأوضاع بصمتها السلبية الواضحة على المستوى التعليمي لأبناء الفلاحين حيث حرم الفلاحون أبنائهم من فرص التعليم، إذ عانوا من قلة المدارس، فضلا عن ملابسهم الرثة التي لم تكن تؤهلهم للتوجه إلى التعليم[1].

ب- <u>انعكاسات الأزمة على القطاع الصناعي:</u>

لقد ترتب الأزمة آثار عنيفة على الاقتصاد الأمركي خاصة على الإنتاج الصناعي وذلك بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمركي تحتل المرتبة الأولى بين عامي 1925 و1929، حيث مثلت (42.5%) من مجمل الإنتاج العالمي، في حين احتلت ألمانيا المرتبة الثانية (11.5%) وتتبعها بريطانيا (9.5%) وفرنسا (6.6%) والاتحاد السوفياتي (4.6%) وإيطاليا (3.3%) واليابان(2.5%) ومن ثم كندا(2.4%) وشكلت الولايات المتحدة الأمركية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا مجتمعه ما نسبته 70.1% من مجمل الإنتاج العالمي، وكانت الولايات المتحدة الأمركية تزود أسواقها المحلية بالإنتاج الصناعي، بصورة أساسية وتصدر الفائض منه إلى الخارج[2]

لقد شهد الإنتاج الصناعي هبوطا تدرجيا فقد وصل في عام 1930 إلى 81% وفي العام 1931 إلى 69% وفي العام 1932 إلى 53% كما شهد الهبوط في الإنتاج نطاقا

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص 115.

[2] إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص 52.

واسعا في مجال الصناعات الثقيلة، ولا سيما السيارات والتي هبط معدل انتاجها إلى أكثر من 75% من العام 1932 الأمر الذي قاد إلى إغلاق 135 ألف معمل ومصنع أمركي أبوابه[1] .

كما هبط إنتاج الفحم من 544 إلى 321 مليون طن للمدة بين عامي 1929 و1932 إنتاج الفولاذ من 57.3% إلى 13.7% مليون طن، في حين تصل إنتاج البترول في عام 1930 إلى (8.89.000) برميل في اليوم كما هبط معدل سعره في عام 1932 إلى 10 سنتا للبرميل الواحد[2] .

لقد جاءت الأزمة الاقتصادية بكل ما ترتبه من آثار عنيفة على الاقتصاد الأمركي لا سيما النشاط الصناعي، ولكي تعوض الولايات المتحدة الأمركية ما خسرته في صناعتها الداخلية اندفعت الشركات الأمركية الى مجال الاستثمار الصناعي حيث بلغ معدل الاستثمارات الصناعية في الخارج (511.700.000) دولار نصفها أسهم والنصف الآخر استثمارات مباشرة، حيث بلغ في دول إفريقيا 102 مليون دولار وآسيا 395 مليون دولار وفي الشرق الأوسط 14 مليون دولار، وهكذا كانت الولايات الأمركية تحتل المركز الأول بين الدول الرأسمالية ذات المصالح الاستثمارية، فكانت الشركات الأمركية العملاقة صاحبة النصيب الأكبر من الاستثمارات الخارجية سنين طوال سبقت الأزمة ومن أهم هذه الشركات شركة ستاندر أويل للنفط، و جنرال موتورز وفورد للسيارات، و جنرال إلكترك وانتد ناشيونال للتلغراف و التلفزيون، و على الرغم من هذا الاستثمار الواسع للشركات الأمركية في الخارج انخفض معدل الاستثمار عموما في عام 1932 إلى 900 مليون دولار، ليصل في عام 1934 إلى 670 مليون دولار[3] كما أقدمت الحكومة على زيادة عبئ الضرائب ولا سيما ضرائب الدخل، وذلك لاعتقاد وزير المالية أن هذه الضربة سوف تمنع رجال المال من الاستثمار في المشاريع الصناعية غير ان هذه الضربة لم تحقق نتائج ملموسة فقد تغاضى

---

(1) فلاديمير لينين، *الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية*، بتروغراد، 1948، ص80.

(2) إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص 53

(3) المرجع نفسه، ص54

رجال المال عن دفعها واستطاعوا التهرب من دفعها من خلال ثغرات عديدة في قوانينها كما انتشرت ظاهرة الإضرابات، حيث شن عمال النسيج في كارولينا الشمالية إضرابا واسعا، كذلك قام عمال مناجم الفحم في عام 1931 بإضراب آخر في ولاية كنتاكي، وانتهت معظم إضراباتهم بالفشل كما امتدت الإضرابات لتشمل المثقفين من الأساتذة، احتجاجا على البطالة وصل عددهم إلى 1250 أخذوا يجولون شوارع نيويورك و شيكاغوا ومراكز صناعية أخرى[1]

نستطيع القول من كل ما سبق أن الأزمة الاقتصادية قد تركت آثار واضحة بالنظر لانخفاض معدل الإنتاج الصناعي وما تبعه من انخفاض في الدخل القومي والاستثمار المحلي والخارجي فضلا عن انخفاض في تقديم القروض إلى الشركات الأجنبية، كما شهدت المصانع المحلية في مختلف الولايات إغلاق أبوابها لانخفاض إنتاجها كذلك انخفاض في معدل أجورها، الأمر الذي أدى الى ترك أثرا في تقليص فرص العمل وتدفق موجات من العاطلين عن العمل تجوب شوارع الولايات المتحدة الامركية ومما زاد الوضع سوءا، هو إقدام الحكومة على زيادة عبئ الضرائب التي زادت من مشاكل العامل وسوء وضعه فضلا عن مشاكله المتعددة .

ج- انعكاسات الأزمة على القطاع التجاري:

كان لتقهقر الولايات المتحدة الأمركية في ميدان التجارة الخارجية انعكاساته على صعيد التجارة العالمية، ذلك أن الولايات المتحدة بعد أن أصبحت في حدود 1929 أول قوة تجارية في العالم بالنظر إلى نسبة وارداتها البالغة حوالي 12.5% من مجموع الواردات العالمية وإلى قيمة تجارتها الخارجية التي قدرت بنحو 10 ملايين دولار، وصارت في سنة 1931 لا تستورد سوى نحو 4.3%، بينما تدنت قيمة تجارتها الخارجية بحوالي 30% بحيث لا تتجاوز ثلاثة ملايين دولار، مما أضر بالدرجة الأولى بالسلع الأوروبية التي كان

[1] ايمان متعب محي التميمي ، المرجع السابق ، ص 58

عليها أن توجه أيضا ركود السوق الداخلية الأمريكية و التقيدات الجمركية المفروضة على السلع الأجنبية.[1]

ومن جهة أخرى كان على الدول المصدرة للمحاصيل الزراعية أو المواد الأولية مثل البرازيل وكندا والأرجنتين ودول أوروبا الوسطى البلقانية الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الأسعار إذا أرادت الحفاظ على أساسها والوقوف في وجه المنافسة الأمريكية.[2] وبحكم أن هذه الدول الجديدة كالهند وجنوب إفريقيا تعاني أصلا من نقص في الاستثمارات فقد أوقعها التخفيض الاضطراري لأثمان سلعها في شبه إفلاس فأصبح القمح الكندي مثلا لا يساوي سوى 60 سنتا للقطار الواحد بعدما كان ضعف هذا السعر وأكثر[3].

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية في غضون حقبة طويلة المجهز الرئيسي للمواد الخام من أجل الأسواق الأوروبية فحسب بل كانت تجهز العالم بأسره بمواد خام كذلك كان للولايات المتحدة الأمريكية حصة بارزة في التجارة العالمية مع دول صناعية متقدمة هي بريطانيا، فرنسا، ألمانيا وإيطاليا (انظر الملحق رقم 06). وفي ضل انخفاض معدلات الإنتاج الصناعي والزراعي هبطت الصادرات الأمريكية من 5,241 بليون دولار في عام 1933، كما هبطت الواردات كما تطرقنا لها سابقا هذا ما أدى إلى انخفاض قيمة التجارة ويعود سبب هبوطها إلى الرسوم الجمركية المفروضة عليها وعلى وجه الخصوص، واردات الخشب، الفحم، النحاس، النفط، الخام. كما أثرت هذه الرسوم الجمركية على اقتصاد الدول الأخرى، ولا سيما الفيليبين التي كان تطورها الاقتصادي قائم بصورة جوهرية على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إذ شكلت صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية 80% ولا سيما محصول السكر لغضون 7 سنوات (1928-1935)[4].

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 290.

[2] إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص 67.

[3] جواهر لآل نهرو، المرجع السابق، ص 42.

[4] فائق طهبوب محمد سعيد حمدان، المرجع السابق، ص ص318- 321.

كما تأثر الاقتصاد الياباني بانخفاض صادراته وخاصة الحرير الخام لأن الولايات المتحدة الأمركية في تلك الحقبة لم تكن في حاجة للسلع الكمالية، لذا كان هذا ضربة قوية للفلاحين اليابانيين والذين كان نصفهم تعتمد معيشتهم على انتاج الحرير الخام، وكذلك الأرز، وعلى هذا الأساس حدثت ازمة في اليابان ولا سيما في شمالها.[1][2]

لم تشهد الولايات المتحدة الأمركية هبوطا في صادراتها فحسب، بل عادت التجارة الأمركية إلى نظام المقايضة وتوجها من ذلك تشكلت في الولايات المتحدة سنوات الأزمة الاقتصادية مئات المنظمات التجارية للمقايضة، فأخذت الدول تبادل السلع والخدمات، وعلى سبيل المثال تبادلت الولايات المتحدة الأمركية القمح مقابل البن من البرازيل، كما بدلت بريطانيا الفحم مقابل خشب إسكندنافيا، والألمنيوم مقابل النفط الاتحاد السوفياتي، وعليه كان من الطبيعي أن يترك الهبوط في الصادرات و الواردات أثرا واضحا على وضع الميزانية الأمركية نتيجة الانخفاض في ايراداتها وعلى أي حال فإن انخفض حجم التبادل التجاري بنحو 25% وهبوط قيمته التجارية إلى نحو 60% بسبب انهيار الأسعار كما سبق القول سينعكس سلبا على الإنتاج الصناعي والفلاحي العالمي أدنى مستوى له في 1932 بنسبة 38% مقارنة بما كان عليه في جوان 1929[2].

و يعتبر هبوط الإنتاج فلاحيا كان أم صناعيا في مختلف البلدان وما يرافق ذلك من صور الفقر ومناظر البؤس. والانتشار الكبير للبطالة من أهم المظاهر التي تدل على عالمية الأزمة الاقتصادية.

---

(1) Christina D.Romer, Op.cit, p.p 5-7.

(2) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص187.

المطلب الثاني: الإجراءات المبذولة للحد من تفاقم الأزمة.

لقد كانت الأزمة المالية العالمية التي وقعت سنة 1929 وأحدثت الكساد العظيم نتيجة لصعوبات اقتصادية أسهمت في أن تزيد خطورة هذه الصعوبات الاقتصادية لأنها وضعت المنشآت الصناعية في صعوبة، وأجبرتها أن تقلل من سرعة نشاطها، الأمر الذي أدى إلى الإقلال من سرعة دخول الضرائب، ودفع الحكومات وبالتالي إلى ضغط الميزانيات، وبخاصة تقليل رواتب الموظفين، فكانت البداية بانخفاض الأسعار، ثم انخفاض الإنتاج الصناعي، لكي نصل إلى انخفاض التبادل التجاري الدولي[1].

وقد شهد التاريخ الأمريكي خلال هذه الفترة شخصيات عظيمة مثل ألبرت هوفر الذي كان يثق في الاقتصاد الأمريكي ثقة كبيرة، وفي إمكانية إيجاد حلول لجميع المشكلات الداخلية وتحقيق روح التعاون من حوله، وعلى سبيل المثال أعطى هوفر عام 1932 دفعة لشركات التأمين للقضاء على مشكلة البطالة وإضافتها إلى المجالات الأخرى التي عملت فيها مثل الحوادث والكوارث وغيرها خاصة بعد أن تزايدت أعداد العاطلين عن العمل ووصلت إلى خمسة ملايين شخص خلال الفترة وحقق نجاحا واضحا في هذا المجال.

كما سعى هوفر للقضاء على مشكلة عمالة الأطفال واستطاع أن يصدر قرارا من الكونغرس للقضاء عليها[2].

غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 كانت أضخم مشكلة واجهت الرئيس هوفر، فقد أفرزت هذه الكارثة المروعة إفلاس البنوك وشركات السكك الحديدية والأعمال الخاصة، وأغلقت المصانع والمحلات التجارية أبوابها وانتشرت البطالة بين الكتاب والفنانين والموظفين وانتشر الدمار والمجاعة في الأوساط الفقيرة والغنية على حد سواء[3].

---

[1] جلال يحي، المرجع السابق، ص 197 .

[2] ناهد إبراهيم الدوسقي، **دراسات في التاريخ الأمريكي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 153.

[3] جلال يحي، المرجع السابق، ص 198.

وأمام العديد من صور الكارثة ومظاهرها المختلفة التي أشرنا إليها بقي كثير من قادة الصناعة والسياسة ومن ضمنهم الرئيس هوفر نفسه، يعتقدون أن هذه الأزمة كسابقاتها الكثيرات، لن تدوم طويلا وستخرج منها البلاد سالمة وأقوى مما كانت عليه ولكن مع تفاقمها على مر الشهور والأعوام كان لابد من التدخل للتخفيف من معاناة العاطلين ووضع حد للانهيار الاقتصادي[1].

كان الرئيس هوفر يعتقد أنه بإمكانه تخطي هذه العقبة، و طلب من رجال الاقتصاد و المثقفين و الأدباء المساهمة لإيجاد حلول لهذه الأزمة، و قد قضى عدة سنوات في فترة عمل دؤوب لمحاولة إيجاد مخرج للبطالة و الفقر و الانهيار[2] كما حاول هوفر أن يقوم بطمأنة شعبه بأن هذه الأزمة ليست بالسيئة الخطيرة و أن البلاد مرت بأمثالها، و أن الازدهار قادم لا محالة، و لكن مع تزايد الألم و الفقر لم يتخلى هوفر عن موقف حزبه الجمهوري التقليدي بترك القوى الاقتصادية تتدبر أمورها بنفسها[3].و ظل مؤمنا بأن النجدة ستضل مهمة الحكومات المحلية و قد قال في هذا: "**علينا كأمة أن نصد الجوع و البرد عن أولئك الذين يعانون الضائقات من شعبنا**". بيد أنه كان يرفض في إصرار المشروعات الموضوعة لإغاثة القومية المباشرة للعاطلين و المتضررين جوعا، و انتهج من البداية سياسة التهوين من مدى خطورة الكساد، فلما أصبح هذا غير ممكن اعتنق نظرية أن الرخاء "**قريب لا ريب فيه**" [4] و لقد قامت حكومة هوفر بسلسلة من الإجراءات لمواجهة الأزمة و ذلك على عدة مستويات [5] :

- المستوى الحكومي.
- المستوى الشعبي والفردي.

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص288.

[2] ناهد إبراهيم الدوسقي، المرجع السابق، ص 153.

[3] عوني عبد الرحمن السباعي، المرجع السابق، ص ص 139، 140.

[4] صلاح احمد الهردي، المرجع السابق، ص 257.

[5] عبد العزيز سليمان عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية**، المرجع السابق، ص 204

- المستوى الإيديولوجي.

المستوى الحكومي:

كان الرئيس الأمريكي هوفر مقتنعا تماما أن الأزمة يجب أن تتخذ طريقها إلى الحل تلقائيا، وذلك عندما عرضت عليه مشروعات لكي تقوم الإدارات الاتحادية بتقديم العون المالي للأفراد العاطلين أو للمؤسسات التي أقفلت أبوابها، وقال في حديث له عن دور الحكومة في مواجهة هذه الأزمة: " **أن مهمتها هي أن تحول دون حدوث مجاعة أو برد لأولئك الذين يحسون بضيق.**"

وبطبيعة الحال كانت الإجراءات التي اتبعها الرئيس هوفر لمواجهة الأزمة لا ترتقي إلى المستوى اللائق بدولة كبيرة[1] . فقد حاول هوفر البحث عن حل لهذا الدمار بالتعاون مع الغرف التجارية ورؤساء منظمات العمل وأعضاء المجالس ورؤساء الجمعيات المدنية الأهلية وقد طلب من هؤلاء أصحاب رؤوس الأموال استيعاب العاطلين والمساهمة في تحمل المسؤولية جنبا إلى جنب مع الحكومة[2] .

كما قام بإعداد برامج لإنشاء الطرق والبنايات العامة والخطوط الجوية، واعتماد300 مليون دولار للقروض الزراعية، وقانون جلاس ستيجال لتوسيع التسهيلات الإتمائية في النظام الاحتياطي الفيدرالي، وفوق كل هذا إنشاء شركة للتمويل والاعمار وتقديم بليونين لإقراض المصارف والسكك الحديدية وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية[3] .

ومنح سلفيات للمهددين بفقدان منازلهم وممتلكاتهم لعجزهم عن الإبقاء بالتزاماتهم وتقديم الائتمانات لجميع المؤسسات والشركات والبنوك التي تعاني من صعوبات مالية مع تخفيض في نسبة الخصم إلى 1.5%ورفع في الرسوم الجمركية[4] .

---

[1] عبد العزيز سليمان عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية**، المرجع السابق، ص 204

[2] ناهد إبراهيم الدوسقي، المرجع السابق، ص 154.

[3] صلاح احمد الهردي، **دراسات في التاريخ الامريكي**، المرجع السابق، ص258.

[4] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 289.

كما دعا هوفر إلى تأجيل دفع ديون الحرب الأجنبية وأقنع الكونغرس الأمركي بأن ينشأ شركة لإعادة البناء المالي، تقوم بإقراض المصارف المتدهورة وشركات السكك الحديدية والصناعات الأخرى [1].

اعتمد هوفر اعتمادا كبيرا على التعاون الذكي، فقد كان يرى نفسه مشجعا للمشروع الأمركي فكان يدعوا الى العمل الجماعي ويأمل أن يراه محققا على أرض الواقع، ودعا شخصيات بارزة في الصناعة الأمركية للاجتماع، طالبا منهم التفاهم من بعضهم البعض لتخطيط لكيفية الحيلولة دون تحول الانهيار إلى الكساد، وحث أرباب العمل على عدم خفض معدل الأجور، واتفقوا على التعاون بينهم[2] .

و لم ينفك هوفر يتمادى أكثر في طلباته، فالتمس من سياسيي الدولة و السياسيين المحليين الإسراع في إنفاقهم على الطرق و غيرها من الأشغال العامة و زيادة هذا الانفاق معتقدا أنه يوجد في مختلف الخزائن الحكومية " **احتياطي لا بأس به لاتخاذ إجراء واسع النطاق على وجه السرعة**"[3]و في نهاية عام 1930، تجلت الآثار السلبية لصعوبة اقتراض المال؛ ففي الشهرين الأخيرين من نفس العام، تعرضت البنوك إلى إفلاس ودائع و مبالغ ضخمة فاقت تلك التي تعرضت للخطر نتيجة لحالات توقف النشاط في العام السابق[4] كما لم يتوقف الذعر أيضا، فاستمر الانهيار الغير منتظم للنظام المصرفي الأمركي، و خلال ولاية هوفر أفلست أكثر من 20% من البنوك الأمركية[5].

في فبراير 1931 وقع هوفر على تشريع ينص على إنشاء المجلس الفيدرالي لاستقرار التوظيف، و الذي كلف بوضع إطار زمني للإنفاق الفدرالي على الإنشاء من أجل

---

[1] عوني عبد الرحمن السبعاوي، المرجع السابق، ص 240.

[2] Albert romasco, the poverty of abundance ,oxford university , new York , 1965, p29.

[3] ايرك راشواي، **الكساد الكبير والصفقة الجديدة**، تر ضياء وراد، الهنداوي لتعليم والثقافة ، القاهرة ، 2015 ،ص ص36،37.

[4] ايرك راشواي، المرجع نفسه، ص 39

[5] Albert romasco , op.cit,p30.

الاستجابة لمشكلة البطالة و تحديد حجم هذا الإنفاق، ولكنه أيد تلك القوانين على مضض (مرغما)، و قد أطلع أحد معاونيه على أنه كان يفضل خفض النفقات و أن يعطي للدولة و العالم نموذجا لميزانية متوازنة، و عارض تشريعا آخر للتوسع في الأشغال العامة الفيديرالية، كما أمر هوفر أيضا بتطبيق أكثر صرامة لتشريعات حظر الهجرة و في مارس 1931 أوردت صحيفة ذا نيويورك تايمز زعم البيت الأبيض أن " **الرئيس هوفر، في إطار جوهره للتخفيف من مشكلة البطالة أبعد عن الدولة حوالي 100 ألف من الأجانب كان سيسمح لهم بالدخول إلى البلاد في ظلل ظروف العمل الطبيعية**"[1]

وبطبيعة الحال كانت الإجراءات التي إتبعها الرئيس هوفر لمواجهة الأزمة لا ترتقي إلى مستوى لائق بدولة كبيرة، حيث صدرت السندات إلى المؤسسات والأفراد، كي يتبرعوا للصليب الأحمر والجمعيات الخيرية، لتقديم المعونة للمتعطلين ومن هم على شفى الموت جوعا، هذا فضلا على أن حكومة الولايات المتحدة الأمركية إذا قورنت بالدول الأوروبية، كانت مختلفة بشكل واضح في مجال القوانين و التشريعات الخاصة بمواجهة البطالة و هناك جمهرة من المؤرخين يحملون حكومة هوفر مسؤولية الوقوف متقاعسة عن قصد إزاء علاج سريع للأزمة.

وتنتهي الأغلبية من الباحثين المتأخرين وإلى أنه كان في استطاعة حكومة(هوفر) أتنقذ الموقف لو تحركت بسرعة[2] ، لكن فلسفة هوفر الاقتصادية حالت دون ذلك، فكان إن تدهورت الأمور بشكل تعذر علاجها على طول عشر سنوات وخاصة في عهد فرانكلين روزفلت[3].

---

[1] ايريك راشواي، المرجع السابق، ص ص42،43.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامركية من القرن 16 الى القرن 20**، المرجع السابق، ص ص204،205.

[3] إيريك شوراي، المرجع السابق، ص 43.

كما حاول الرئيس هوفر تخفيف حدة الاستياء بين الفلاحين الثائرين في الريف، عندما أصدر قانون التسويق الزراعي في الفترة التي سبقت الكساد وهو القانون الذي نص على تكوين المجلس الفيدرالي للزراعة لتشجيع تكوين الجمعيات التعاونية للتسويق بين المزارعين والاحتفاظ بالمحاصيل الزائدة و عدم طرحها في الأسواق لكن هذا المشروع مني بالفشل باعتبار أن المجلس الفيدرالي أصبح يمتلك كميات ضخمة من المنتجات الزراعية، التي لم يتمكن من تصريفها.[1]

العلاج على المستوى الشعبي والفردي:

كان لدى بعض المدن زعامات محلية قوية استطاعت أن تسيطر على الأمور وأن تقنع العديد من أصحاب الودائع في البنوك بالإبقاء عليها، وأن تقنع من لديه فائض في الأموال أن يودعها في البنك حتى يستعيد البنك مكانته ويعاود نشاطه فكان ذلك دافعا للحركة الاقتصادية واسترجاع الثقة مرة أخرى بين أصحاب رؤوس الأموال والبنوك.

وفي محاولة يائسة من هوفر، وفي بداية حملته لإعادة انتخابه، أقر مجموعة أخيرة من السياسات لإنهاء حالة الكساد وذلك على المستوى الفردي، فقد كان هوفر منزعجا من الانهيار الوشيك لبنك " بنك اوف أميركا " الكائن في كاليفورنيا دعا هوفر لإعداد تشريع طارئ لمساعدة بنوك الدولة وفي 1932 أقر قانونا بإنشاء مؤسسة تمويل إعادة الإعمار برأس المال 500 مليون دولار. ويمنح لها بإصدار أوراق نقدية إلى ما يصل إلى 1.5 مليار دولار بحيث مكن من إقراض المال، لا سيما المؤسسات المالية وذلك تكون بمنزلة الملجأ الأخير للإقراض وتنقض مؤسسات الدولة[2].

الأرجح أن التدابير التي اعتمد عليها هوفر ساعدت في تخفيف القيود على الائتمان و تمكين المصرفيين و رجال الأعمال من الإقراض و الاقتراض بحرية أكبر من جديد الأمر

---

(1) إيرك شوراي، المرجع السابق، ص42.

(2) موسى مخول، المرجع السابق، ص 81.

الذي ربما أدى في النهاية إلى إعادة تشغيل عدد لابأس به من الشعب الأمركي لكنها لم تقدم أي شيء فوري للأمركيين، فداعمو هوفر أدانوا جهودهم دون قصد منهم، وعلى حد قول الاقتصادي أوجدين ميلر" **فإن سياسات الرئيس حررت القوى المتعافية و البناءة داخل مجال الأعمال نفسه و لذا ربما تتاح لمجال الأعمال في الدولة فرصة كي يفعل لمصلحته أشياء لا تقدر الحكومة أن تتطلع إلى فعلها في سبيل تلك المصلحة**" [1].

لقد التزم هوفر بالعبارات التشجيعية والدعاية على نطاق واسع، وتقديم العون للمقرضين، وعدم توجيه أي مساعدة مباشرة إلى العمال الأمركيين، وتتصل من أي اتصال بالمواطنين، وجعل نفسه عرضة للعديد من الانتقادات، كما أن البرنامج الذي قدمه هوفر لم يجده الشعب الأمركي كافيا لحل الأزمة، وذلك بعد أن فقد ثقته بسياسته التي قادت البلاد إلى هذه المعضلة الخطيرة، مما سنح الفرصة إلى عودة الديمقراطيين إلى حكم البلا د[2]

العلاج على المستوى الإيديولوجي:

كان هناك بعض الشيوعيين الذين رأوا في هذه الأزمة التجسيد الحقيقي لنظريات كارل ماركس انه حان الوقت ليتقوض النظام الرأسمالي من الداخل، وليقوم العمال والفلاحون بثورتهم للإجهاز عليه. ولقد كسب عدد من الشيوعيين أنصارا جددا بين بعض الفئات المثقفة التي كانت ذات قدرات لقيادة الثورة في البلاد[3].

إلا أن هذا النشاط الشيوعي ظل على هذا المستوى المحدود دون أن يتحول إلى قيادة الجماهير، وقد أشار العديد من المؤرخين إلى أن زعماء اليسار حينذاك كانوا لا يملكون القدرة على إيجاد حلول للأزمة و البحث عن أساليب علاجها واقعيا و ليس إيديولوجيا فقط، كما ان الشعب من جانبه لم يتحول إلى الثورة الاجتماعية، وفي حقيقة وقعت عدة حوادث

---

[1] عوني عبد الرحمن السعاوي، المرجع السابق، ص115.

[2] إيرك شوراي، المرجع السابق، ص 44.

[3] عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامركية من القرن 16 الى القرن 20**، المرجع السابق، ص 206.

إلا أنها لم تكن تمثل الوضع السائد بين المتعطلين و المتضررين من الوضع الذين ارتأوا التحمل و الصبر و البحث عن وسيلة لكسب العيش أو العمل و السبب في قوة هذا الفكر الديمقراطي التقليدي الأمركي هو أن الخطر الشيوعي كان موضوعا تردده كافة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية و خاصة الصحافة[1].

و كان الأمركي كفرد و كدولة يتبع النظام الرأسمالي ، و عاش عدة قرون بمقتضى قوانينه و بالتالي ليس من اليسر أن يتحول بسرعة إلى نظام آخر كان مكروها جدا حتى إذا أصبح تحت وطأة أزمة كان الجميع يقولون عنها أنها عابرة، و لو سعى المواطن الأمركي إلى الزعامات الاشتراكية و الراديكالية خلال الأزمة لوجد أن هؤلاء زعماء يدافعون عن الشيوعية و لم تكن لهم برامج لإنقاذ المواطن الأمركي من الأزمة، و بالتالي كان المتعطل سريع الاستسلام لأجهزة الإعانات الحكومية حتى يجد عملا بدلا من الاستماع إلى الإيديولوجيات اليسارية حين ذاك[2].

لقد كانت الهزة في منتهى العنف، حتى بدا كأن أسس النظام الاقتصادي والاجتماعي نفسها أصبحت مهددة وظهر فشل الفردية والدافع الشخصي، وحتى قانون العرض والطلب وهي تمثل أسس النظام الرأسمالي، فهل كان لازما بعد ذلك الدفاع عن مثل هذا النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي القى في النهاية بثلاثين مليونا من العاملين في البطالة؟ وفي الوقت الذي بقيت فيه كميات هائلة من المواد الغذائية بدون بيع ؟ هذا النظام الذي يعمل على توسيع نطاق استخدام الآلة، دون أن ينظر إلى نتائج زيادة الإنتاج والبطالة، وهذا النظام الذي أعطى للمنشآت حرية بلا حدود ثم يعود ويعطيها– وضد المبادئ الأساسية للنظام-حماية ضد الأخطار، حين تطلب معونة الدول وقت الأزمة[3].

---

(1) بول مايسون، **انهيار الاقتصاد العالمي**، تر، أنطوان ياسيل، تدقيق: محمد شومان، ط 2، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، لبنان، 2012، ص ص 50-53.

(2) جلال حي، المرجع السابق، ص 197.

(3) عبد العزيز سليمان نور، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامركية من القرن 16 الى القرن 20**، المرجع السابق، ص ص 206، 207.

إنها ليست مجرد أزمة اقتصادية واجتماعية، وليست حتى أزمة أخلاقية، إنها أزمة للنفسية الجماعية، تنافس الآراء السياسة التي نشأت عليها الحضارة الصناعية نفسها، فهل سينهار المجتمع الغربي الذي بدأ منذ القرن السادس عشر؟

ولقد أخذ العالم يناقش مسألة "مصير العالم الرأسمالي" ومدى انتصار مبدأ القوميات، في الحياة الاقتصادية والتجأت كل دولة لحماية المصالح المباشرة لمنتجيها ولتحسين مستوى العمالة، إلى علاجات مباشرة استوحتها أو فرضتها عليها مجموعات من أصحاب رؤوس الأموال أو من العمال، مثل زيادة الرسوم الجمركية لتقليل الإنتاج وخفض قيمة العملة التي تسهل التصدير، حتى نصل إلى تحسين ميزان المدفوعات.[1]

[1] جلال يحي المرجع السابق ، ص 197

المطلب الثالث: الولايات المتحدة الامريكية تتجاوز الازمة

كان من الأمور المستحبة بشأن الديمقراطية الأمركية، أنها تستطيع أن تجد في وقت الأزمات زعماء عظاما[1]، ولقد كان الاختيار مبنيا على منطق ومقصود كما في حالة جورج واشنطن[*]، وفي أوقات أخرى كان الاختيار مصادفة كما في حالات أبراهام لنكولن[**] وثيودور روزفلت[***] و ودر وولسون و ليس من الممكن القول أن فرانكلين روزفلت [****] ، كما كان غير معروف عندما انتخب لرئاسة الجمهورية من الواضح أن قلائل من أولئك الذين منحوه أصواتهم، راجين مستقبلا

---

[1] موسى مخول، المرجع السابق، ص 81، 82.

[*] جورج واشنطن: ولد في 22 فبراير 1732، قام جورج واشنطن بدور الرئيس في الثورة الأمركية فقد حرر المستعمرات 13 من الحكم الاستعماري، و قد كان أول رئيس للولايات المتحدة الأمركية (1789-1797)، ولقد قام بالعديد من الإنجازات إلى أن وافته المنية يوم 13 ديسمبر 1799 توفي عن عمر يناهز 67 عاما، أنظر: بول جونسون: **جورج واشنطن "الأب المؤسس"** ترجمة محمد إبراهيم السيد، مراجعة هبة نجيب السيد مغربي، كلمات عربية للترجمة و النشر، القاهرة، 2009، ص ص 10، 11، 121.

[**] ابراهام لنكولن: هو الرئيس 16 للولايات المتحدة الأمركية ولد سنة 1809 ، انتخب في مجلس النواب الأمركي عام 1840، حكم الولايات المتحدة الأمركية في الفترة الممتدة بين 1861-1865 وبالرغم من قصر الفترة الرئاسية للرئيس إلا أنه استطاع قيادة الولايات المتحدة الأمركية بنجاح وذلك بإعادة الولايات التي انفصلت عن الاتحاد بقوة السلاح والقضاء على الحرب الأهلية الأمركية، أنظر دوغلاس لواسون، **إرث من الحرية، أبراهام لنكولن حتى العام 1854**، وزارة الخارجية الأمركية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، 2008، ص ص 5-8، متوفر على الرابط: https://www.america.gov/ar/

[***] ثيودور روزفلت: بدأ حياته ضابط للشرطة بمدينة نيويورك، حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1906 لدوره في الوساطة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية، كان نائب الرئيس الأمركي الخامس والعشرين والرئيس الأمركي السادس والعشرين خلفا كرئيس السابق وليام مكينلي الذي تم اغتياله تولى الرئاسة بالفترة من 1901-1909، أنظر، عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص 832.

[****] فرانكلين روزفلت: سياسي ورجل دولة معروف، ولد عام 1882 في ولاية نيويورك، تخرج من جامعة هارفرد الأمركية، ومن ثم من معهد الحقوق في جامعة كولومبيا، ثم أنظم إلى شركة المحاماة في نيويورك حتى عام 1910 وفي حكومة الرئيس ودروا ولسون عين مساعد وزير البحرية، وتقدم لرئاسة الولايات المتحدة الأمركية عام 1920 لكنه هزم في غضون العام التالي، نجح في رئاسة الولايات المتحدة الأمركية أربع مرات متتالية من عام 1933 حتى وفاته عام 1945، أنظر، ليونارد سيلي، **موسوعة عالم المعرفة مشاهير الرجال والنساء**، ج3، نوماس للنشر، بيروت، 2013، ص485

أفضل[1]، كانوا يدركون حقا أنهم وجدوا في روزفلت المتكلم باسم الديمقراطية و القومية ندا لينكولن و في القيادة نحو نظام عالمي أفضل كانا رفيقا لواسون[2].

لقد كان للأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية أثر في حدوث تطور هام في السياسة الداخلية وفي السياسة الاجتماعية، التي مضى عليها حوالي ثلاثة أعوام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما جرت انتخابات الرئاسة 1932 وكان الحزب الذي يمسك بزمام السلطة آنذاك هو الحزب الجمهوري، بقيادة هربرت هوفر الذي ضل يردد قائلا أن "الأزمة ليست دائمة" أما الحزب المناوئ فهو الحزب الديمقراطي، و في الحملة الانتخابية ألح روزفلت على أن أسباب الأزمة أمريكية بقوله: "**الأمة سليمة في جوهرها و أن الخطأ كان في القائمين بعملية استبدال العملة .... ، في الساعين للحصول على الكسب لأنفسهم**"، بينما كان الرئيس هوفر يصرح بأن أسبابها خارجية وهي الفوضى الاقتصادية التي تسود البلاد الأجنبية.[3] والتي تعود جذورها إلى حقبة الحرب العالمي الأولى ويكمن وراء النقاش مغزى واضح هو أن هربرت هوفر يحبذ على نطاق واسع الاعتماد في معالجة الأزمة على سبل إنعاش طبيعية، في حين فراكلين روزفلت على استعداد لاستخدام سلطة الحكومة الفدرالية لمنع الأزمة الاقتصادية[4]، وأخيرا ضفر الديمقراطيون وأنتخب روزفلت بأغلبية قوية وحصل الديمقراطيون على تفوق واضح في مجلس الكونغرس، ومجلس النواب والشيوخ، فأصبحت الطرق حرة أمام الديمقراطيين بزعامة فرنكلين روزفلت عندما استلم السلطة في آذار 1933 [5].

---

(1) صلاح أحمد الهرمدي، **دراسات في التاريخ الامريكي**، المرجع السابق، ص 263.

(2) موسى مخول، المرجع السابق ، ص82.

(3) عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعني، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن 16 الى القرن 20، المرجع السابق، ص 207.

(4) بيير رونفن، المرجع السابق، ص 316.

(5) نلسون بولسبي، أرون ولدافسكي، **انتخابات الرئاسة في أمريكا**، تر، أحمد حمودة مطبعة المعرفة، القاهرة، 1964، ص ص92،93.

وفي مؤتمر عقد في مدينة شيكاغو*، ألقى فرانكلين روزفلت خطابا مهما وعد فيه الشعب الأمريكي بأنه سوف يدشن عهدا جديدا للرخاء الاقتصادي وأنه لا يرغب في كسب الأصوات بقدر رغبته الحقيقية في عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مكانتها المرموقة السابقة[1].

إن خطاب الرئيس فرانكلين روزفلت الافتتاحي كان إعلانا صريحا للأمة بولادة عهد جديد، وكان يبدو للكثيرين على أنه ثورة والواضح أنه كان يبدو محافظا إلى أبعد حد شبيها بديمقراطية توماس جيفرسون** وودرو ولسون، اذ كان يهدف إلى حماية أصول الديمقراطية الأمريكية من العنف، و السعي إلى التوازن بين المصالح في كنف الدستور، و تأمين الممتلكات و الحرية للأشخاص.[2]

و في محاولة لإبراز السمات الشخصية لفرانكلين روزفلت، ووضعه موضع الهيبة والاقتدار، فقد قدم الديمقراطيون فرانكلين روزفلت على أنه رجل تقدمي لم يحاول في مجرى حياته السياسية أن يدعو إلى مساندة أو سياسة عامة يمكن أن تعد راديكالية***، و بذلك

---

* ولاية شيكاغوا: هي ثالث أكبر مدينة في الولايات المتحدة الامريكية سكانا بعد مدينة نيويورك ولوس أنجلوس تقع في ولاية آلينوي، تشتهر بأنها أحد أكبر مدن العالم تعد مركزا عالميا مهما اقتصاديا وتجاريا وصناعيا وعلميا تتميز بالتنوع الكبير في نشاطاتها إسهاماتها في مختلف المجالات. أنظر: إسماعيل الكردي ، ديب علي حسن ، **الولايات المتحدة الامريكية من الخيمة الى الإمبراطورية** ، ط 2 ، الأوائل للنشر والتوزيع ،دمشق ، 2004، ص 215.

[1] إيمان متعب محب التميمي، **المرجع السابق** ، ص 147.

** توماس جيفرسون: ولد توماس جيفرسون في 1743 وتنتمي للطبقة الارستقراطية لفرجينيا، كان والده يعمل في رسم الخرائط و هو أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، و الكاتب الرئيس لإعلان الاستقلال 1776 و ثالث رئيس للولايات الأمريكية، كان متحدث باسم الديمقراطية نادى بمبادئ للجمهورية و حقوق الإنسان و كان له تأثير عالمي في مطلع الثورة الأمريكية، أعيد انتخابه كرئيس للجمهورية عام 1805 وكان بإمكانه أن ينتخب مرة ثالثة و لكنه رفض ذلك و عاد إلى منطقته الأصلية لكي يمضي ما تبقى من سنوات العمر فيها مكرسا وقته للمطالعة و الكتابة، توفي في 04 جوان 1826، أنظر إلى، كريستوفر هيتشنز: **توماس جيفرسون و إعلان استقلال أمريكا**، ترجمة، رشا تعد زكي، مراجعة عايدة الباجوري، كلمات عربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2008، ص ص 12-14.

[2] موسى مخول، المرجع السابق، ص83.

*** الراديكالية: هي اتجاه سياسي يطالب بالإصلاح الجذري التام في اطار المجتمع القائم و يقوم على اطلاق الحرية في الاقتصاد و على التفكير العقلاني الغير متسرع قبل اتخاذ الخطوات المؤدية للإصلاح، أنظر إلى معجم المعاني الجامع، ص 230.

أخذ مسؤولو الحملة الانتخابية يصورونه على أنه الرجل الذي يتفهم وجهة نظر الفلاح و عامل المدينة و رجل الشارع و صاحب المرئز الأعلى، و الاستعداد للمحافظة على حقوق كل منهم في معاملة عادلة متساوية[1]، لقد نجح روزفلت في معرفة اتجاهات الرأي العام و كانت زوجته تجد من الوقت ما يسمح لها بالتجول في جميع أنحاء البلاد، و أن تعود لتذكر له ما رأت و ما سمعت كما كانت تحرص على أن يجتمع زوجها بكل ذي رأي ترى أنه سيهمه[2] .

من خلال دراستنا لسمات الشخصية للرئيس الأمركي فرانكلين روزفلت نجد أنه كرس نفسه لإخراج بلاده من هذه الأزمة، و لإعادة التوازن بين القطاعات الاقتصادية(الزراعة، الصناعة والتجارة) كما عمل أيضا على تسوية العلاقات الاقتصادية الدولية وتحمل المسؤوليات الدولية التي تتلاءم مع دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمركية حيث قال في خصوص هذا الشأن: "**إني على استعداد بأن أوحي بالإجراءات التي تحتاج اليها أمة تحس بالضيق، سأبحث في حدود سلطاتي الدستورية، كيف تتخذ هذه الإجراءات بدون إبطاء أو تمهل و اذا تم التصويت ولم يستجب الكونغرس فسوف أطلب منه الأمر الوحيد الباقي، لمواجهة الأزمة و هو سلطة تنفيذية واسعة المدى لشن الحرب ضد الطوارئ**" ثم أنهى خطابه قائلا: "**إننا نواجه أشق الأيام التي أمامنا بالشجاعة الحارة التي تتسم بها وحدتنا القومية و بإدراك تام، اننا نبحث عن القيم الأخلاقية القديمة الثمينة .... إننا نهدف إلى ضمان حياة قومية هادئة وثابتة**".[3]

لقد كان وصول فرانكلين روزفلت إلى الحكم مشبعا للرغبات المطالبة بضرورة وقوع الثورة لإنقاذ البلاد فقد كان معروفا عنه القدرة الفائقة على تخطي التقاليد، والواقع أنه كان ثوريا في حدود ديمقراطية ذلك العصر وكانت اجراءاته الإصلاحية جذرية في بعض النواحي

---

(1) إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص 145.

(2) موسى مخول، المرجع السابق، ص83.

(3) المرجع نفسه، ص 83.

وكان صاحب برنامج اقتنع به رجال الاقتصاد والعمال والفلاحون، ومن هنا كان قادرا على منع الاشتراكية من تحريض الجماهير ضد النظام الرأسمالي الأمركي على رغم ما كان فيه من عيوب.[1]

لقد أسفرت الانتخابات الرئاسية النهائية على فوز فرانكلين روزفلت ب 22,800,000 صوتا مقابل (15,700,000) صوتا لمنافسة هوفر، و على أثر فوز فرانكلين روزفلت بمنصب الرئاسة، عمد الى اختيار وزراء للحكومة الجديدة منهم: كوردل هل وزرا للخارجية، و هارولد إيكيس وزرا للداخلية، و هنري دلاس وزرا للزراعة، وفرانسي بيرنز وزرا للعمل، وجيمس فارلي وزرا للمواصلات[2].

عندما استلم الرئيس المنتخب فرانكلين روزفلت زمام السلطة وجه كل جهوده نحو تحسين الحالة الاقتصادية ومعالجة الأزمة، فقد أكد أن الإجراءات التي سوف يتخذها ستهدف لتحسين الظروف الاقتصادية الراهنة وإعادة عجلة العمل، وتوفير متطلبات الرخاء الكبير للشعب وجعل الولايات المتحدة الأمركية تحتل موقع القيادة في العالم.

وقد أدلى بتصريح له استهله بموضوع الأزمة الاقتصادية حين قال: "**لقد حان الوقت لقول الحقيقة بكل صراحة وشجاعة، ومواجهة الظروف التي ستسود بلادنا اليوم، وسوف تصمد هذه الأمة كما صمدت من** قبل، **وسوف تزدهر ويعمها الرخاء، وأنتم مكلفون بمنح الدعم للقيادة في هذه الأيام الخطيرة لأننا واجهنا صعوبات عديدة. منها تقلص الإتمانات لمستويات عالية، وزيادة الضرائب، وانخفاض معدل الدخل القومي، وتدهور التجارة الخارجية، وفقدان الأسواق الخارجية وتقلص الادخارات، ووجود عاطلين عن العمل، ومن هذا فإن واجبنا الرئيسي، دفع الشعب نحو العمل وتنظيم استخدام مواردنا الطبيعية، والنهوض بواقع الإنتاج الزراعي، ووضع مراقبة صارمة على كافة العمليات المصرفية**

---

[1] سوسن عادل ناجي، **الأوضاع الدولية بين عامي 1931-1939**، رسالة دكتوراه منشورة، قسم التاريخ، جامعة بابل، 2007-2008، ص ص 4، 5.

[2] إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص 147.

والاستثمارات، والقضاء على المضربة المالية، والعمل على تطبيق قيم اجتماعية مناسبة بحيث لا تكون السعادة في امتلاك المال بقدر ما هي في تحريك الجهود الخلاقة المبدعة، ويجب إقامة علاقات تجارية دولية"[1] .

لقد كان الكساد في درئه الأسفل عندما تولى فرانكلين روزفلت الحكم في 04 مارس 1933، وكان النظام الاقتصادي للبلاد على شفا الانهيار التام، لقد تصدى روزفلت للأزمة بجرأة وحمية، فقد دفع إلى حيز الوجود، بمجموعة من التشريعات أكثر تنوعا وأهمية مما صدر عن أي واحد من سابقيه منذ واشنطن.[2]

لقد وضع روزفلت لمواجهة الأزمة منهاج عمل والذي سماه الأمريكيون "البرنامج الجديد New Deal" والذي كان يرتكز على الأسس التالية:[3]

1- إعادة النشاط إلى المصارف والمؤسسات المالية.

2- إعادة الإنتاج إلى بعض مستوياته الكفيلة بتشغيل عدد من العمال المتعطلين.

3- تنفيذ مشروعات صناعية وزراعية تستوعب المزيد من المتعطلين.

4- قيام الحكومة بدور إيجابي لإنقاذ الموقف دون تعرض النظام الديمقراطي لأية هزة.

وإذا فحصنا تطبيق النظام الجديد وجدنا أن روزفلت اتخذ تدبيرين عظيمين الأول: لإصلاح حال الزراعة والثاني: لتحسين حال الصناعة.

وبالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية وضع روزفلت قاعدة جديدة تهدف إلى اطمئنان أصحاب الودائع على ودائعهم وهي ضمان حكومي بقيمتها، وذلك لم يكن هناك خوف من

---

(1) Henry steel komager: **documents of america history**, Rosvelt first inaugural adress, March4, 1933, p420.

(2) منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002، ص 174.

(3) Harold L, cole elee : « **New Deal Policies and the Persistence of the Great Depressicien** », Departement of Economics, University of california, los Angeles, 2003, p02.

إفلاس البنك، ومن ناحية أخرى لم تعد هناك حاجة لسحب الودائع تحت تأثير الخوف، كذلك قدمت الحكومة قروضا إلى المؤسسات المالية حتى تتمكن من أن تعود إلى النشاط من جديد، وفي الوقت نفسه فرضت الحكومة رقابتها على هذه المؤسسات والمصارف لتضمن عدم التلاعب أو إساءة التصرف انتهازا للظروف المالية الدقيقة التي كانت تمر بها البلاد.

وبالنسبة إلى المؤسسات المالية والإنتاجية الكبرى –والتي كانت سببا في تعميق الأزمة- سعى روزفلت إلى القضاء عليها وفي نفس الوقت رفع قيمة الضريبة على الدخل العام للأثرياء، و على الشركات ذات الأرباح الضخمة[1] . وفي مجال الإغاثة ساعدت حكومة المشروعات التي برحت بها الضائقة بقروض اتحادية سرعان ما وصلت إلى بلايين الدولارات[2] .

وبالنسبة لمشكلة العمال والعاطلين عن العمل والإنتاج عمل روزفلت وحكومته على تنفيذ عدة مشروعات لإقامة السدود لخدمة الري وإنتاج الكهرباء ومد الطرق البرية والحديدية وبناء الضواحي والمساكن، وغير ذلك من المشاريع التي تستوعب الآلاف من العمال[3] . ولقد أرسى دعائم برنامج واسع لإنفاق على الإنشاءات العامة ولإقراض مشروعات الإسكان، والجسور والتحسينات المحلية لكي تنشط الصناعة والتجارة وتوفر العمالة، ولقد أنشأ نظاما فضفاضا لإغاثة المتعطلين فلم تحن سنة 1940، حتى كان أنفق حوالي 16 بليونا من الدولارات على الإغاثة المباشرة و7 بلايين أخرى على مشروعات عامة متباينة[4] .

وقال الرئيس روزفلت في خطاب وجهه إلى الشعب الأمريكي: "**إن الشيء الوحيد الذي يجب أن نخافه هو الخوف نفسه**" وعندما قال ذلك كانت الأزمة تطبق على كل

---

(1) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، المرجع السابق، ص208.

(2) صلاح أحمد الهردي، **دراسات في التاريخ الأمريكي**، المرجع السابق، ص264.

(3) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، المرجع السابق، ص ص208،209.

(4) صلاح أحمد الهردي، **دراسات في التاريخ الأمريكي**، المرجع السابق، ص264.

البلاد، مما أدى بالرئيس الجديد أن يتصرف بحزم إزائها، وأعلن عطلة للمصارف، وعمل على دراسة المؤسسات من حيث سلامة مركزها المالي، فأعطيت المصارف التي كانت من الممكن إنقاذها قروضا عند الحاجة، وسمح لها بأن تعود إلى العمل، أما المصارف الأخرى فقد حلت[1].

لقد أنشأت حكومة روزفلت هيئة خاصة بتوزيع الإعلانات على العاطلين من كافة الفئات ورصد لها ملايين الدولارات، ولقد أنقذت هذه الإجراءات الملايين من المتعطلين من الانهيار التام، على الرغم من أن السيطرة الكاملة على الموقف لم تتم إلا خلال الأربعينيات، حتى أصبح عدد المتعطلين معقولا[2].

أما ما يتعلق بالزراعة فقد رصدت الحكومة ملايين عديدة لتمويل المزارع ودفع عجلة الإنتاج و الحد من انتاج المحاصيل التي تحقق دخلا دون أن ترهق الأرض وفي 16 آذار 1933 وضع قانون سمي agriculture adjustement act ويوجزه الأمريكيون بالأحرف الثلاثة الأولى A.A.A ويخول هذا القانون منح المساعدات التي تدفعها الدولة للمزارعين لأن يقبلوا بالمقابل إقلال السطح المزروع بغية حذف افراط الإنتاج. إذ لم يكن هذا التدبير إجباريا، حتى أن روزفلت نادى بطيب الإرادة كل فرد ولكنه قصر مساعدة الدول على الذين يقبلون باتباع سياسة الحكومة، ومن جهة أخرى وضعت الدولة تحت تصرف المزارعين مليار دولار أي بنسبة 4% ليستطيع المزارعون التخلص من الديون التي عقدوها مع المصارف بسعر أعلى من 4% [3].

و لمساعدة المزارعين نص قانون التكليف الزراعي على التقليل من الإنتاج وذلك للتخلص من الفائض الذي كان يخفض الأسعار، فقد كان المزارعون يتلقون أجورهم ليس من

---

[1] عوني عبد الرحمن السعاوي، المرجع السابق، ص241.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، المرجع السابق، ص208

[3] بيير رونفن، المرجع السابق، ص ص 317، 318.

أجل زراعة الحبوب و الاعتناء بالمواشي، بل كانت الحقول تترك مهملة وكان الفائض عن الإنتاج يباد وقد تعرضت هذه السياسة إلى الكثر من الانتقاد، حيث كان هناك الملايين من الناس في أنحاء الولايات المتحدة الأمركية يحتاجون إلى الطعام الذي لا يستطيعون شراؤه[1].

وفي هذا السياق قامت الولايات المتحدة الأمركية بمشروع ضخم في واد نهر تنسي وهي منطقة تشتمل على النحو 640 ألف ميل مرع في قلب الجنوب الذي سبق وأن بنيت فيه أثناء الحرب العالمية الأولى سدود ومصانع للذخيرة في ماسكل شولز والأباما ولم تنجح في بيعها عندما عاد الأمن والسلام، وفي عام 1933 أوجدت الحكومة سلطة واد تسني وهو جهاز حكومي مستقل للاستفادة من التسهيلات لإنتاج السماد الكيماوي والقوة الكهربائية، من خلال بناء العديد من السدود الإضافية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية لتحسين أوضاع المنطقة، حيث أدى ذلك إلى توفر الكهرباء بأسعار رخيصة، وأرسل الخبراء الزراعيون ليعلموا الناس كيف يحافظون على أراضيهم و يحصلون على انتاج وافر، وفي غضون بضعة أعوام أصبحت هذه المنطقة التي كانت متخلفة فيما مضى أرضا تعج بالصناعات والمزارع المزدهرة[2].

أما في الصناعة فإن روزفلت وضع في 16 جوان 1933 قانون الانتعاش الصناعي الوطني، National industrial Recovery Act الذي يختزل بالأحرف الثلاثة الأولى R.A.N وبحسب هذا القانون يجب على الصناعات أن تضع قواعد المنافسة الشريفة التي

---

[1] أحمد شعبان محمد علي، **الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2010، ص242.

[2] عوني عبد الرحمن السعاوي، المرجع السابق، ص ص242،243.

ستصبح بعد موافقة الحكومة عليها اجبارية في كل صناعة، ويجب على هذه القواعد أن تحوي عددا من البنود تتعلق باليد العاملة[1]:

1- تعيين حد أعلى لساعات العمل، للحد من البطالة، يجعل الأسبوع أربعين ساعة على الأكثر وتخفيضه إلى ثلاثين ساعة.

2- تعيين حد أدنى للأجرة.

وضع هذه القواعد يقتضي بالضرورة مراقبة الحكومة لجميع فروع الصناعة وبالتالي تدخل الدولة في العلاقات التي ترط رب العمل والعامل وهذا التدخل كان حدثا جديدا في السياسة الأمركية[2].

وفي الوقت نفسه وضع روزفلت منهاجا كبيرا للأشغال العامة كإنشاء السكك الحديدية، والطرق وتجهيز الموانئ، وإنشاء البواخر، وبناء السدود إلخ.... كلها تعمل في آن واحد بغية حث الإنتاج الصناعي والتقليل من البطالة، وقد رصد لتنفيذ هذه الاشغال العامة مبلغا يقدر بأكثر من ثلاثة مليارات دولار.تديره هيئة خاصة[3].

لقد استفادت الصناعة كثيرا من قانون النهوض بالاقتصاد الوطني والذي كان يستهدف تقليل المزاحمة بين رجال الأعمال بحيث يمنع تدهور الأسعار في الأوقات العصيبة، وعندما صدر هذا القانون عام 1933 لقي تأييد كل من رجال الأعمال والعمال، حيث نظم رجال الأعمال في كل صناعة اتفاقات أثبتوا فيها أسعارا موحدة لمنتجاتهم ووضعوا أجورا وساعات عمل ثابته للعمال، لقد ساروا بهذه التجربة حتى عام 1936 وكان

---

[1] عبد الله رزق، المرجع السابق، ص ص288،287.

[2] عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، د.د.ن، أبو ظبي، 2002، ص312.

[3] عوني عبد الرحمن السعاوي، المرجع السابق، ص 319.

أحد العوامل الرئيسية في هذا النظام هو خفض قيمة الدولار من أجل زيادة حجم التصدير صوب أوروبا و تخفيض ديون المزارعين[1].

ولكي ينفذ فرانكلين روزفلت مخططه هذا سعى إلى الحصول على سلطات واسعة، ولقد حصل عليها واستخدمها في إطار مفهوم الديمقراطية الأمريكية حينذاك وأصدر سلسلة من التشريعات العالمية من حيث الأجور وساعات العمل والرعاية الاجتماعية وعدم تشغيل الصبية والتأمين ضد البطالة، فكانت منجزات رئيسية في الحفاظ على مستوى معقول للعمال في الضراء وتهيئتهم لمستقبل أكثر أمنا[2].

وفي جوان 1934 صرح الرئيس روزفلت بوجوب تضمين خطة النهج الجديد ببرامج إصلاحية اجتماعية تتضمن وضع نظام التأمين كالتأمين على البطالة والتأمين على الشيخوخة وتم التحول إلى قانون الضمان الاجتماعي في 14 من جويلية 1935، والذي دعا فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنظيم نظام التأمين الاجتماعي على وفق مواردها الخاصة، وفي حالة عدم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الإجراء فإن الحكومة الفدرالية تأخذ مجراها عناها وتفرض ضرائب جديدة لتمويل ذلك النظام[3] .

كذلك بدأت سلسلة من الجهود تهدف لتحسين مشاريع التشييد السكني، وإقامة مؤسسات خاصة لمشاريع التشييد بدأتها الحكومة الفدرالية كجزء من برنامج الاشغال العامة، وبعد ذلك أقامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هيئة خاصة لمشاريع التشييد وخاصة الأبنية ذات الطابع الإداري والثقافي كالجامعات والمدارس والمتاحف والمسارح[4]. وموات تحسينات تأخرت كثيرا عن موعدها، وبفضل الرعاية الاتحادية لمشروعات التأليف وللمسارح

---

(1) بيير رونفن، المرجع السابق، ص319.

(2) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، المرجع السابق ، ص209.

(3) بن حمودة سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006، ص ص 167،168.

(4) صلاح أحمد الهردي، **دراسات في التاريخ الأمريكي**، المرجع السابق، ص265.

والفرق الموسيقية والزخرفة وزينة البنايات العامة، ساعدت الحكومة الكتاب والفنانين والموسيقيين عتلى الذين عضتهم الضائقة وبذلك تأثرت الحياة الثقافية للأمة بدرجة كبيرة جدا[1].

ولقد اصطدمت سياسة روزفلت بمقاومات عديدة وكان أولها هو: مقاومة المزارعين الذين قللوا المساحات المزروعة ولكنهم استعملوا الطرق الحديثة في زراعة حتى أن مردود الهكتار ازداد بدلا من أن ينقص ولذا فإن الحكومة لم تحصل على النتيجة التي أملتها أي التقليل من الإنتاج بصورة محسوسة، واضطرت في 1934 أن تحدد سقف الإنتاج، لكن هذا التدبير أثار احتجاجات المزارعين ولاسيما مزارعي الجنوب[2].

ومن جهة أخرى، فأن الصناعيين الذين قبلوا في البداية ودون مقاومة تدابير روزفلت لأنهم كانوا يخشون الأزمة، بدلوا موقعهم مع تحسين الحال، ورأوا أن نظام القوانين يضايق نشاطهم ومنافعهم وقامت حملة عظيمة في أوساط "الأعمال الكبرى" تطالب بالعودة إلى طريقة الحرية والعدول عند مراقبة المشاريع كما رفع خصوم سياسة روزفلت الشكوى لدى المحكمة العليا، وصرحوا بأن التدابير التي اتخذتها الحكومة كانت في قسم كبير منها مخالفة للدستور، فأعطت المحكمة العليا حكمين صارمين[3]:

1- في 28 ماي 1935 اتخذ قرار بالإجماع وصرح بأن التدابير المتخذة بشأن N.R.A أي القوانين المتخذة بحق الصناعة كانت غير دستورية لأن الحكومة الاتحادية ليس لها حق التشريع في الأجور وفي ساعات العمل وفي الأسعار وهذا معناه إخفاق كل تدابير حكومة روزفلت الصناعية.

---

(1) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، المرجع السابق، ص210.

(2) فرنسوا، شارل موجل، **تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، تر شفيق محسن، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2010، ص ص100-102.

(3) فرنسوا، شارل موجل، المرجع السابق ، ص102.

2- في جانفي 1936 دققت المحكمة العليا في القانون المتعلق بالزراعة وقررت بعد التصويت 6 أصوات بنعم ضد 3اصوات بلا بأن هذا القوانين مخالفة للدستور أيضا لأن الحكومة الاتحادية ليس لها الحق في مراقبة الإنتاج الزراعي بل أن حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تستطيع عمل ذلك.

وهكذا نرى أن سياسة البرنامج الجديد قد حكمت المحكمة العليا نوعا ما ببطلانها، لأن روزفلت اصطدم بالدستور، لكن هذا الإخفاق لم يمنعه من المحافظة على بعض صفات سياسته، فقد استمر بصورة خاصة في سياسة الاشغال العامة الكبرى التي لم تكن مخالفة للدستور ومع هذا فقد مر روزفلت بظروف حرجة في إثر الأحكام التي لفظتها المحكمة العليا، مما أدى الى انخفاض في شعبيته كثيرا، وقالت معظم الصحف الأمريكية انذاك بأنه لم يكن مرشحا جديدا للانتخابات الرئاسية، غير أنه توصل إلى تقويم الوضع وجعل الكونغرس يصوت على قوانين جديدة تأخذ الدستور بعين الاعتبار ولكنها من جهة أخرى تضعف كثيرا السياسة التي امتدحتها في السابق[1].

[1] بيير رونفن، المرجع السابق، ص ص321،322.

الفصل الثالث: ظهور الازمة في الدول الاوربية الكبرى واهم انعكاساتها.

لقد أصابت الأزمة العالمية الازدهار الاقتصادي الأمركي في الصميم، بضربة قاسية جدا وأحدثت أزمة مالية اقتصادية شديدة الخطورة ،أوقفت جزء مهما من الإنتاج وضاعفت عدد العاطلين عن العمل وانتشر أثرها في العالم أجمع ، حيث امتدت من عام 1930 إلى عام 1933 إلى دول أوروبا الغربية باستثناء الاتحاد السوفياتي وإلى الشرق الأقصى وكانت فرنسا إخر من أصيب بها عام 1932 (أنظر إلى الملحق رقم 07 و08)، في سابقة لم يشهد التاريخ المعاصر مثيلا لها في قوتها وفي مدى اتساعها ،وذلك بفعل الترابط الاقتصادي والمالي الحاصل بين دول العالم والدور المهم الذي كانت تلعبه الولايات المتحدة الأمركية في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الأولى ، تبين أن سياسة العزلة التي انتهجها الجمهورون إبتداء من عام 1929 في علاقاتهم مع الدول الغير أمركية لم تكن تشمل سوى العلاقات السياسية حيث أثبت واقع الحال بأن الولايات المتحدة الأمركية ما كانت تترك مناسبة إلا وتتدخل في القضايا الاقتصادية الدولية وكل ما يؤثر على اتجاهاتها الدولية ، وفي حل القضايا الاقتصادية الأوروبية وغير الأوروبية ، حيث استغنت الولايات المتحدة الامركية على الديون الأوروبية من أجل الحصول على قروض جديدة لنهوض باقتصادياتها مما أوجب رابطة اقتصادية ومالية قوية بين الجانبين فقد كان وقع الأزمة شديد على أوروبا نتيجة لضخامة الاستثمارات التي كان الأمركان قد قاموا بها ابتداء من عام 1919 لاسيما في بريطانيا والنمسا وألمانيا حيث أجبرت الأزمة الاقتصادية العالمية الأفراد والمصارف ليس على رفض إعطاء الاستثمارات الجديدة فحسب بل في محاولة إعادة تصدير رؤوس الأموال المقترضة في شكل قروض قصيرة الأجل مما سبب حالة شديدة من الضيق في حركة رأس المال وانعكاسه على كل مظاهر النشاط الاقتصادي ولاسيما المصرفي منها .

المبحث الأول: انعكاسات الازمة على المانيا وسبل تجاوزها.

المطلب الأول: ظهور الأزمة في ألمانيا وأهم انعكاساتها.

لقد كانت النمسا وألمانيا البلدين الأولين اللذين وصلتهما الأزمة بفعل سحب الولايات المتحدة الامريكية لرؤوس أموالها منهما ففي أكتوبر 1929 أعلن عن افلاس لابودن كرديت انستالت النمساوي، تبعه في ماي 1931 إفلاس أقوى وأقدم مؤسسة مالية لوكردت انستالت [1].

كما أوجدت الأزمة حالة انحلال مادي ومعنوي في ألمانيا، فالمصائب التي تحملها الألمانيون لا يمكن لأي أحد أن ينكر مداها، فلقد وضعت الرأي العام العالمي في حالة بلبلة وقلق، فالعمال يعانون أزمة بطالة لم يسبق لها مثيل من قبل والطبقات الوسطى من المالكين المتوسطين أو الصغار كانوا في حالة خراب، وكذا أصحاب المهن الحرة والموظفين، حتى أن الأزمة أضرت نوعا ما ببعض كبار الصانعين وكبار التجار والبرجوازيين[2].

لقد جعل الانهيار الاقتصادي ألمانيا في حالة حساسة جدا، فقد ترئت للمرة الأولى دون مساعدة القروض الأجنبية، لمواجهة دين التعويضات الذي يبلغ مئة مليون مارك في السنة فضلا عن الموجبات الخارجية العامة والخاصة التي لم ينخفض معدلها السنوي الى أقل من هذا المبلغ [3]. لم يكن لدى هذه البلاد أية موارد رئيسية داخلية تستند إليها، فلقد أستنفذ الاحتياطي منها بسب الأزمة المالية التي مستها سنة 1923 ولم يظهر من جديد. ولم تكن الصناعة الألمانية في وضع يسمح لها بان تنجد الحكومة فهي كذلك فقدت حافز التسليف المثمر من الخارج وفي الوقت نفسه حرمت من أسواقها الخارجية بسبب الانهيار الاقتصادي العام وارتفاع التعرفات الجمركية، أما قيمة الصادرات الألمانية التي بلغت

---

(1) عبد الحميد زوزوا، المرجع السابق ، ص 291.

(2) بيير رونفن ، المرجع السابق ، ص345.

(3) إدوارد هرت كار، **العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح (1919-1939)**، تر سمير شيحاني، دار الجيل، بيروت، 1992 ، ص ص222، 223.

قيمتها 630 مليون مارك سنة 1929، فقد هبطت سنة 1932الى 280 مليون مارك أما الواردات الألمانية فقد هبطت كذلك أكثر فأكثر خلال الفترة نفسها من 670 مليون الى 230 مليون[1]، ولقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل المسجلين من أقل من مليونين في سنة 1929الى رقم قياسي تجاوز 6 ملايين عام 1932[2].

كما هبط بشدة الطلب على السلع الألمانية، وفشلت ألمانيا في محاولة استرداد أسواقها الخارجية مثل أسواق الاتحاد السوفياتي ودول أمركا الجنوبية وحدث عجز في الميزان التجاري ولتوضيح أبعاد المأساة أكثر كان لابد لنا من أن نشير إلى مسالة التعويضات الألمانية التي عرقلت سير النشاط الاقتصادي في ألمانيا[3] .

توجها مع تلك الأوضاع أخذت حكومة المستشار الألماني مولر*على عاتقها مواجهة الأزمة على الاقتصاد الألماني وخاصة بعد توقف الولايات المتحدة الامركية من تقديم المزد من القروض الى ألمانيا ومطالبتها بتسديد القروض قصيرة الأمد والتي تسببت في إرباك وضع العملة الألمانية وتأثيرها الصناعي وبروز ظاهرة البطالة ، ولكن نتيجة عجز هذه الحكومة الألمانية في معالجة أثار الأزمة الاقتصادية استقالت في 27 مارس 1930[4] وعندما تولى هاينرش برونينغ** المستشارية عمد الى إعادة الوضع الاقتصادي

---

(1) ادوارد هرت كار، المرجع السابق ، ص223.

(2) ايمان متعب محي التميمي، المرجع السابق ، ص 106

(3) ادوارد هرت كار، المرجع السابق، ص226.

* مولر سياسي ألماني (18 مايو 1876–20 مارس 1931). تولى منصب المستشار في جمهورية فايمار الإمبراطورية الألمانية مرتين من 27 مارس إلى 8 يونيو 1920ومن 28 جوان 1928 إلى 27 مارس 1930 لم يتول أحد في تاريخ ألمانيا منصب المستشار مرتين غيره هو وفيلهلم مارس. انظر، إدوارد هرت كار، المرجع السابق، ص225.

(4) ادوارد هرت كار، المرجع السابق ، ص227.

** هاينرش برونينغ سياسي ألماني (26 نوفمبر 1885–30 مارس 1970). تولى منصب المستشار في جمهورية فايمار من 30 مارس 1930 إلى 30 مايو 1932 في عام 1929 أصبح رئيساً لحزب الوسط الكاثوليكي، وفي مارس 1930 شكل حكومته من غير أن يتحصل على أغلبية برلمانية، ومع رفض الأغلبية البرلمانية لخططه الاقتصادية، استمر في تنفيذ سياساته بمرسوم جمهوري من الرئيس باول فون هيندنبورغ. استقال في مايو 1932. أنظر عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 6، ص 517.

من خلال الاتحاد الجمركي مع النمسا عام 1931 ، ولقد أثار هذا الاتحاد اعتراضات من جانب فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، خشيت هذه الدول أن يكون الاتحاد الجمركي مجرد خطوة لتكوين إتحاد سياسي فالوحدة الألمانية بدأت باتحاد جمركي بين الامارات الألمانية "الزولفيرين" ، وقد عرض الموضوع على عصبة الأمم المتحدة التي طلبت رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية الدائمة لمعرفة ما إذا كان إتفاق الوحدة الجمركية يتعارض مع معاهدتي فيرساي وسان جيرمان وبروتوكول جنيف عام 1924، وقد أصدرت محكمة العدل في 5 سبتمبر 1931 فتوى بأن الاتحاد الجمركي بين ألمانيا والنمسا مخالف للاتفاقيات الدولية المذكورة ،وقد شعرت النمسا وألمانيا بأن الحكم لن يكون لصالحهما فتخلتا عنه قبل صدور القرار بيومين [1].

لقد أحدثت المسألة اضطرابا في الأواسط الدولية ذلك لأن أصحاب الأموال الأجانب الذين استثمروا أموالهم في النمسا قد تملكهم الخوف فسحبوا هذه الأموال فجأة وكان ذلك سنة 1931 مما أدى إلى انهيار أحد المؤسسات المالية في النمسا وهو مصرف "كريدت انشتالت فأدى إغلاقه إلى حدوث هزة عنيفة بسبب علاقاته الدولية العديدة، وأصدرت الحكومة النمساوية قانونا يضمن دفع الديون الخارجية التي كانت بذمة المصرف. ولتستطيع القيام بتعهداتها اضطرت الى طلب المساعدة من عشر مصارف عالمية كبرى، دامت المفاوضات حتى نوفمبر 1931 و بقيت الحالة الاقتصادية حرجة جدا في النمسا خلال هذا الوضع [2].

وفي ضل تلك الأجواء إنتشر الذعر بسرعة في ألمانيا ، فمنذ أواخر 1931 أخذ أصحاب الأموال الأجانب ولاسيما الأمريكيون يسحبون أموالهم من المصارف الألمانية عندما شعروا بإفلاس مصرف النمسا ، ففي غضون 3 أسابيع خرجت من ألمانيا مبالغ كبيرة قدرت بأكثر من مليار مارك من الأموال الأجنبية ،كما لم يستطيع أحد المصانع

---

[1] محمد السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية في القرنين 19و20** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002، ص 396 .

[2] إيمان متعب محي التميمي ، المرجع السابق ، ص 107.

الألمانية الكبرى من مواجهة دائنيه في جويلية 1931، كما أن البنك الدائن لهذا المصنع لم يستطيع من مواجهة خسارته، وحاولت الحكومة الألمانية من مواجهة الوضع وذلك بالحصول على مساعدات أجنبية ولكنها وجدت عدم الثقة في كل مكان ، وعندئذ أعلنت الحكومة الألمانية في وسط جويلية سد البنوك مدة من الزمن ، ولما افتتحت البنوك بعد أيام كانت الحكومة الألمانية قد اتخذت إجراءات تحول دون تدهور الوضع المالي [1].وعلى الرغم من ذلك لم يحل هذا مشكلات البلاد ، إلا في حدود ضيقة للغاية فقد استمرت أثار الأزمة على سير النشاط الاقتصادي الألماني ، ففي عام 1932 تقلص الإنتاج الصناعي بمعدل (47%) قياسا بعام 1913 كما اشهرت 68 ألف مؤسسة رأسمالية للإفلاس إضطرت المصارف الكبيرة إلى طلب الشرطة لحمايتها من المودعين الذين بدأوا يخشون مصير ودائعهم بعد إفلاس العديد من المصارف المعروفة ، كما تم إصدار مرسوم ما يسمى ب (الإجازة المصرفية) ، فأغلقت المصارف الألمانية كافة أبوابها ، وتوقفت أسواق الأوراق المالية عن العمل .كما إمتد أثر الأزمة الاقتصادية ليشمل النشاط الزراعي كذلك فقد هبطت أسعار المنتوجات الزراعية وتوقفت صادراتها، كما برزت ظاهرة الرهون الزراعية والتي أدت إلى اضرابات في مقاطعات ألمانية عديدة عندما أجبر الفلاحون على بيع بيوتهم بالمزاد العلني[2].

وعلاوة على الأضرار التي لحقت البنوك الألمانية من جراء إفلاس لوكردت انستالت فقد كانت ألمانيا تعاني كذلك من إنهيار أسعار الحبوب ، وبالرغم من المهلة لمدة سنة (جوان 1931 ، جوان 1932) المعروفة بمهلة هوفر لتسديد الديون فإن ألمانيا لم تتمكن من تدبير أمورها وتدارك العجز الذي أصاب بعض الوحدات الأساسية مثل صناعة النسيج وأثر هذا بدوره على Danat Bank والتي هي من أقوى مؤسسات الاعتماد Crédit ، وخوفا من أن يعم الإفلاس في جميع البنوك وصناديق الادخار، عمدت إلى

---

[1] محمد محمد الصالح ، **الدول الكبرى بين الحربين العالميتين 1914 – 1945** ، د.د.ن، الموصل ، 1984 ص 115.

[2] كمال مظهر أحمد ، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر** ، المرجع السابق ، ص 90.

اغلاقها في أواسط جويلية 1932 الى أن توضع لها ضوابط تحدد التعامل معها مستقبلا[1].

المطلب الثاني: الأساليب المتخذة لتجاوز الأزمة.

واضطرت الحكومة إلى إنشاء مراقبة النّقد، ومراقبة العمليّات المصرفيّة، فأصاب الشّلل كلّ الأعمال، وواجهت المؤسّسات الصّناعيّة الضّخمة صعوبات كثيرة، وفي أوساط شهر أغسطس سنة 1932 أدّت المعونة الّتي أعطاها رجال المال الانجليز والأمريكان إلى تحسّن نسبي، ولكن الموقف المالي ظلّ دقيقا لمدّة شهور عدّة، استمرّت خلالها إلى إعلان إفلاس بعض المصارف وبعض الشّركات الصّناعيّة [2]. لقد حاولت حكومة براوننغ أن تنهي الأزمة الاقتصاديّة من خلال خفض الإنفاق ممّا أدّى إلى تأثّر الخدمات الاجتماعيّة وهي المعروفة في ألمانيا منذ وقت طويل ، كما خفضت قيمة التّعويضات والمساعدات للعاطلين وخفضت مرتّبات الموظّفين والأجور عموما ، ثم توقّفت ألمانيا عموما عن دفع التّعويضات وذلك بعد أن صرّح براوننغ رئيس الحكومة الألمانيّة ، أنّ ألمانيا ستضطرّ إلى الامتناع عن دفع التّعويضات ، لذلك هي تطلب بإلغائها ، كما صرّح هوفر رئيس الولايات المتّحدة الأمريكيّة بأنّ الأزمة الاقتصاديّة تجعل دفع الدّيون أمرا مستحيلا ، واقترح تأجيل دفعها لمدّة عام [3] وبادر هوفر بإعلان أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لن تطالب فرنسا وبريطانيا بالدّيون المستحقّة عليهما شرطة إلّا يطالبا ألمانيا بدفع التّعويضات ،وقبلت الدّول الأوربيّة اقتراح الرّئيس الأمريكي ، وبدأت المفاوضات لمعرفة ما يجب عمله بعد انتهاء مدّة التّأجيل ، وهكذا انعقد مؤتمر لوزان من 16 يونيوا إلى 6 يوليوا عام 1932، وفيه قبلت الدّول الدّائنة لألمانيا، انهاء دفع التّعويضات ، مع الطلب من ألمانيا أن تدفع إلى صندوق النّقد دفعة أخيرة قدرها 3مليار مارك لإنعاش أوروبّا اقتصاديّا، لكنّ الدّول

---

[1] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص ص 291، 292.

[2] جلال يحي، التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر، ج3، ص 195.

[3] عبد التواب احمد سعيد ، **تاريخ اوروبا المعاصر** ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، 2010، ص ص108 ،109.

الدّائنة صرّحت أنّها لن توافق على اتّفاقية لوزان إلّا بعد تسويّة قضيّة ديون الحرب المستحقّة عليها للولايات المتّحدة الأمريكيّة ، ولمّا طالبت الحكومة الأمريكيّة فرنسا في ديسمبر عام 1932 بدفع القسط المستحق عليها من الدّيون رفض البرلمان الفرنسي الدّفع بحجّة أنّه ما دامت ألمانيا لم تدفع التّعويضات إلى فرنسا ، فمن الظّلم أن تطلب الولايات المتّحدة الأمريكيّة من فرنسا تسديد ديونها كما امتنعت الدّول الأوروبيّة الأخرى عن دفع الدّيون الأمريكيّة وظلّت قضيّة ديون الحرب معلّقة إلى غاية 1939[1] .

كما قامت حكومة براوننغ بشراء أسهم المصانع وفرضت ضرائب على المنتجات الغذائيّة المستوردة لدعم الفلاح الألماني وإنتاجه، غير أن تلك الإجراءات لم تحقّق نتائج سريعة حيث وصل عدد العاطلين عن العمل أكثر من 6 ملاين عاطل أي ما يعادل نصف الأيادي العاملة الألمانيّة تقريبا أنذاك[2] .

المطلب الثالث: هتلر يخرج ألمانيا من الأزمة.

لقد زاد السّخط العام على رئيس الحكومة (مستشار ألمانيا) وزادت المظاهرات الشّيوعيّة* ثمّ النّازيّة** بقيادة هتلر*** حيث تمّ اتّخاذ إجراءات ضدّها وتشكّلت حكومة

---

[1] محمد السيد سليم ، المرجع السابق ، ص 391.

[2] احمد فريد مصطفى ، سهير محمد حسن ، المرجع السابق، ص205.

* الشيوعية مجموعة أفكار ثورية ماركسية تنادي بضرورة وحتمية اطاحة النظام الرأسمالي وإقامة مجتمع المساواة والعدالة ، تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، والمساواة الاجتماعية .انظر، عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق ،ج2، ص 534.

** النازية هي الأيدولوجية التي عبر عنها الحزب الاشتراكي الوطني الألماني الذي نشأ عام 1919 وقاده ادولف هتلر الى السلطة سنة 1933وجوهر الأيديولوجية النازية يدور حول إعادة توحيد المانيا بضم كل الأجزاء التي سلبت منها في الحرب العالمية الأولى ، والتي يعيش فيها الألمان وبناء ترتيبات امنية في أوروبا تكفل التفوق الألماني انظر، محمد السيد سليم ، المرجع السابق ، ص396.

***ادولف هتلر هو مواطن نمساوي الأصل ينحدر من طبقة اجتماعية دنيا ، امتهن حرفة النقش وبيع الصور ثم تطوع في الجيش الألماني ووصل الى رتبة عريف وبعدها اصبح رئيس للحزب الوطني الاشتراكي الجديد النازي وصل الى الحكم سنة 1933 وتمكن من تفجير حرب عالمية ثانية حقق في بدايتها العديد من الانتصارات الا انه هزم في الأخير توفي سنة 1945. انظر، ليونارد سيلي ، المرجع السابق. ص 795

أخرى برئاسة فون بابن الّذي كان يمثّل النّبلاء ومصالح كبار رجال الصّناعة الألمان. ولكنّه واجه مشكلات جمّة منها حدوث اغتيالات قام بها رجال هتلر من قوات العاصفة ويذكر بابن في مذكّراته أنّ انتخابات جرت قبل وصوله السّلطة بقليل شارك فيه 37 مليون ألماني فحصل الحزب النّازي على حوالي 14 مليون صوت وصارت له في البرلمان 230 مقعد من أصل 608 وبدأوا يفرضون رأيهم على البرلمان وموقفهم على الحكومة لأنّهم يمثّلون 37% من الأصوات ورفض الحزب بقيّادة هتلر منصب نائب المستشار له أو لأحد رجاله وأصرّ على معارضة بابن وأن يكون هتلر مستشارا رغم عدم معرفة رئيس الجمهوريّة هندبنرغ له ومعروف أنّ الرّئيس كان أحد أبرز قادة الجيش الألماني في معارك الحرب العالميّة الأولى، فيما كان هتلر عرفا في الجيش، وهكذا أخذت صحف هتلر تهاجم الحكومة لإسقاطها خاصّة بعد ما فشل بابن في اقناع الحلفاء بتقليص حجم التّعويضات فيما تعهّد هتلر بإلغائها[1].

في أواخر عام 1932 تشكّلت حكومة جديدة وسط مشاكل سياسيّة واقتصاديّة عارمة، وعقد بابن اتّفاق مع هتلر أوائل عام 1933 للوقوف ضّد آخر حكومة في عهد جمهوريّة فيمار*وقرّر هندرنغ منح هتلر منصب المستشار صباح يوم 1933/01/30 وهو تاريخ لا تنساه أوروبّا مطلقا لأنّه وضع ألمانيا والعالم بعدها على عتبة مرحلة جديدة [2] .

لقد تمكّن هتلر مؤسّس الحزب القومي الاشتراكي من الفوز في انتخابات عام 1932 وإسقاط حكومة فيمار مستفيدا من مضاعفات الأزمة الاقتصاديّة ، خاصّة وأنّ عدد العاطلين عن العمل بلغ 6 ملايين عام 1932 ، وفي كانون الثّاني عام 1933تسلّم هتلر

---

[1] محمد السيد سليم المرجع السابق، ص 235.

* جمهورية فيمار: هي الحكومة التي انشأت في المانيا في الفترة من 1919 الى 1939 كنتيجة للحرب العالمية سميت باسم مدينة فيمار الواقعة بوسط المانيا والتي اجتمع بها ممثلوا الشعب الالماني في عام 1919لصياغة دستور جديد للجمهورية ولما تمكن ادولف هتلر من الوصول الى الحكم اعتبر المؤرخون هذا الحدث نهاية جمهورية فيمار انظر، عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق ، ص 239.

[2] عبد التواب احمد سعيد، المرجع السابق، ص109

الحكم مستندا إلى برنامجه الرّامي إلى بعث قوّة ألمانيا واستعادتها لدورها والتّخلص من قرارات مؤتمر الصّلح وتوسيع رقعة الرّايخ الألماني بالشّكل الّذي يضمن للفرد الألماني جميع وسائل العيش ، ومن أجل تحقيق برنامجه استند هتلر إلى موقف كلّ من بريطانيا وإيطاليا حين حافظ على عدم إثارة موضوعات تتنافى مع مصالحهما [1].

وما إن تولّى أدولف هتلر هذا المنصب حتّى أصبح على قناعة تامّة في أنّ الأزمة الاقتصاديّة وما خلّفته من بطالة واسعة في ألمانيا، قد ساعدت كثيرا في انتقال السّلط إلى النّازيين وبوصوله إلى الحكم وللمحافظة على هذا المنصب كان لابدّ على هتلر أن يفي بالوعود الّتي قطعها على الشّعب الألماني منها العمل على إزالة البطالة في ألمانيا وذلك بوصفه أهم عمل جاءت به وزارة هتلر كون هذه الأخيرة ترمي إلى مكافحة البطالة بواسطة تنشيط القطاعات الاقتصاديّة، كذلك اتّخذ أدولف هتلر عدّة تدابير لعودة الانتعاش لقطاعي التّجارة والصّناعة كما اهتمّ بمنح الدّعم للفلاّحين[2].

لقد أشرف هتلر على واحدة من أكبر التّوسّعات في مجال الإنتاج الصّناعي والتّطوّرات المدنيّة الّتي شهدتها ألمانيا طوال تاريخها، ولقد اعتمد في ذلك على زيادة عدد أفراد القوات المسلّحة، كما شجّعت السّياسة النّازية النّساء على المكوث في المنازل لإنجاب الأطفال والعناية بالمنزل، ولقد تحدّث هتلر في إحدى خطبه الّتي ألقاها في سبتمبر1934 أمام الرّابطة الوطنيّة الاشتراكيّة فقال: " **لابدّ أن يرتكز عمل المرأة حول زوجها وعائلتها وأطفالها وبيتها** " وعزّز هتلر هذه السّياسة بمنحه صليب الشّرف الخاص بتكريم الأم الألمانيّة الّتي تلد أربعة أطفال أو أكثر[3]. كما اعتمد هتلر على عاملين لتخفيض من معدّل البطالة وهما إنتاج الأسلحة، وعودة النّساء للمكوث بالبيت حتّى تتسنّى الفرصة للرّجال للحصول على الوظائف الّتي كن يشغلنها، لذلك كان الادّعاء الّذي ساد تلك الفترة

---

[1] علي صبح، **السياسات الدولية بين الحربين العالميتين 1914 –1939** ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2003، ص 34.

[2] ابتسام كاظم وادي الخفاجي ، المرجع السابق ، ص 127.

[3] عبد التواب احمد سعيد، المرجع السابق، ص129

بأنّ الاقتصاد الألماني استطاع أن يصل تقريبا إلى العمالة الكاملة وهذا يرجع إلى الدّعاية البارعة الّتي استخدمها هتلر في تلك الفترة، كما حصل هتلر أيضا على معظم التّمويل الّذي استخدمه في إعادة بناء البلاد وإعادة التّسليح وذلك من خلال سيّاسة التّلاعب بالعملة للتّأثير على الأسعار في الأسواق التّجاريّة، الّتي قام بها هيلمار شاخت، وهو رئيس البنك المركزي الألماني في هذا العهد، والمسؤول عن العملة، وتضمّنت سيّاسة التّلاعب إصدار سندات مشكوك فيها [1].

كما عمل هتلر أيضا على تطوير البنية التحتيّة في التّاريخ الألماني واشتمل هذا التّطوير على انشاء العديد من السّدود والطّرق السّريعة والسّكك الحديديّة، ولقد جاء هذا الانتعاش في مجالي الصّناعة والبنية التحتيّة على حساب المستوى العام للمعيشة وذلك لأنّ الأجور قد تمّ تخفيضها قليلا في السّنوات الّتي سبقت الحرب العالميّة الثانيّة على الرّغم من ارتفاع نفقات المعيشة بنسبة 25% وبالرّغم من ذلك فقد شعر العمّال والفلّاحون بطفرة في مستوى المعيشة الخاص بهم، كما أعطى هتلر برنامج إعادة التّسليح أولويّة أولى ممّا تطلب تقويّة بعض العلاقات الاقتصاديّة مع بعض الدّول الغنيّة بالمواد الخام الّتي تحتاجها الصّناعات العسكريّة كالصّين.[2]

---

[1] فرنسوا جورج دريفوس ، رولان مارس ، رمون بودوفان ، المرجع السابق ، ص 458.

[2] المرجع نفسه، ص ص458،459.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة الاقتصادية على بريطانيا والأساليب المتخذة لتجاوزها.

المطلب الأول: ظهور الأزمة في بريطانيا وأهم انعكاساتها.

في عام 1920 لم يكن المارك الألماني يساوي أكثر من 10% من معدله الأصلي وهبط الإنتاج الصّناعي إلى نصف مستواه ، وكان العجز التّجاري كبيرا، ومع حلول 1923 إنهار المارك بشكل جنوني ممّا أدّى بألمانيا للوقوع في أزمة ماليّة كبيرة انتقلت عدوى هذه الاخيرة إلى بريطانيا ففي عام 1923 لجأت الحكومة البريطانيّة إلى إجراءات الحماية الجمركيّة، وأمام معارضة الرّأي العام لسيّاسة الحماية اضطرّت الحكومة البريطانيّة إلى حلّ مجلس العموم*و أحرز حزب العمّال بدعم من حزب الأحرار** الفوز في الانتخابات لأوّل مرّة ووصلوا إلى السّلطة وفي عام 1924تعهّد العمّال بالقيّام بالإصلاحات الاجتماعيّة مثل المسكن الرّخيص وضمان البطالة لكن الحكومة لم تدم إلّا شهرا بسبب اضطرار رمزي ماكدونالد ***إلى حلّ مجلس العموم إثر فضيحة ماليّة وأدّى ذلك إلى فوز ساحق للمحافظين وعادت السّياسة التّقليديّة في مجال الصّراع ضدّ الاتّحاد السّوفياتي الّذي اعترف به ماكدونالد قبل بضعة أشهر، وفي مجال حماية الجنيه الاسترليني وتفاقم الوضع الاجتماعي نتيجة السّياسة النّقديّة ،هدّدت النّقابات بالإضراب العام منذ 1925، ونفذ فعلا عام 1926 ، ولكن الحكومة منحت صلاحيات مطلقة، فنجحت بتشغيل العجلات الأساسية للاقتصاد، ورضخت النقابات للأمر الواقع مما ساعد الحكومة على تعزيز الإتجاهاتها السياسية[1].

---

* مجلس العموم، هو أحد غرفتي برلمان المملكة المتحدة وهو يمثل الغرفة السفلى من البرلمان يعد مجلس اللوردات، انظر، عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج2، ص 896.

** حزب العمال وحزب الاحرار، هما احد الاحزاب الرئيسية والحاكمة في بريطانيا مع حزب المحافظين. انظر: محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 286.

*** رمزي ماكدونالد سياسي بريطاني ورئيس حزب العمال من 6 شباط 1911الى 5 آب 1914 أصبح رئيسا للحكومة البريطانية في 22 كانون الثاني 1924 كانت مدة رئاسته للحكومة للمرة الثانية من 5 حزيران 1929 الى 7حزيران 1930 انظر الى محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 286.

[1] البطرق عبد الحميد، **التيارات السياسية المعاصرة (1815 – 1960)**، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص ص 243- 263.

لقد حملت انتخابات 1929 انتصارا لحزب العمال، فتولى رئاسة الحكومة اتحاد وطني مشترك، وكان عدد العاطلين عن العمل قد بلغ مليونين ونصف في ديسمبر 1930، لقد كانت الحكومة المشتركة بين المحافظين والعمال، فرصة للحد من الأزمة وذلك عن طرق محاولة التوفيق بين الضروريات السياسية والاجتماعية من جهة، وبين التقاليد المحافظة من جهة أخرى [1].

لقد بدأت الأزمة المالية في لندن في جويلية 1931 وذلك بانخفاض سريع في سعر الجنيه الإسترليني، وكان لهذا الانخفاض صداه المباشر في الحالة السياسية، ولقد كانت الحكومة التي بيدها السلطة آنذاك، هي الحكومة العمالية التي يرأسها رمزي مكدونالد كما أشرنا الى ذلك سابقا[2] .

لقد انفجرت الأزمة الاقتصادية في بريطانيا في النصف الأول من العام 1930 وبلغت الذروة فيها في ربيع عام 1932، وقد تأثرت بصورة خاصة الحقول الإنتاجية التقليدية ذات الجذور العميقة والقديمة في حياة بريطانيا الاقتصادية مثل إنتاج الفحم والحديد والصلب وصناعة السفن، وعانت الزراعة من مشاكل كثيرة انعكست في صعوبة تصريف منتجاتها، وعلى غرار الأقطار الرأسمالية، وقع جانب كبير من عبئ الأزمة في بريطانيا على عاتق الفئات الاجتماعية الفقيرة، ففي عام 1932 فقد واحد من أربعة عمال بريطانيين عمله أي ما يعادل 25% من مجموع العمال، في الوقت الذي لم تلتزم حكومة ماكدونالد العمالية بالوعود التي حددها حزب العمال في حملته الانتخابية الأخيرة، وراحت تقدم التنازلات في سبيل إرضاء الرأسماليين على حساب العمال والطبقات الكادحة ، الأمر الذي أدى الى أن يفقد حزب العمال الكثير من شعبيته السابقة [3].

---

[1] فرنسوا جورج درفوس ، رولان مارتس ، رمون بودوفان ، المرجع السابق ، ص 293.

[2] البطرق عبد الحميد، المرجع السابق، ص 246.

[3] عبد الحميد ادريس صلاح، "تراجع مكانة بريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى"، مجلة دبالي، العدد 46، الموصل، 2010، ص 178.

لقد كان أثر الأزمة أخف وأقل حدة ويعود ذلك الى كون المملكة المتحدة لم تؤخذ على غرة نظرا للركود الذي كان عليه اقتصادها أصلا كما أسلفنا القول، فإنتاجها كان منخفضا بنسبة 30% وصادراتها نحو النصف كما كان ميزان حساباتها عاجزا[1] .

كان من الطبيعي أن تكون لتلك الهزات الاقتصادية والمالية العنيفة نتائج مؤثرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على بريطانيا ، لاسيما بعد جويلية 1930 ، فقد انتشر الذعر فيها بعد أن وضعت المصارف البريطانية أموالا محددة في ألمانيا وذلك للقيام بعملية الإنقاذ، كان من الطبيعي أن تتحمل تلك الأموال عواقب الأزمة الألمانية ، الأمر الذي أدى الى انتقال الكثير من الأموال والذهب من بريطانيا، كما حاول المصرف الإنجليزي مقاومة تلك الحالة برفع قيمة الخصم، إلا أن ذلك الاجراء لم يصب نجاحا يذكر فاستمر الجنيه الإسترليني بالانخفاض والضعف متأثرا بإفرازات الأزمة في بريطانيا [2].

المطلب الثاني: أهم الإجراءات المتخذة لتجاوز الأزمة.

سعت الحكومة العمالية بقيادة رمزي ماكدونالد للحفاظ على سعر الجنيه وأعلنت سياسة الاقتصاد في الانفاق إلا أن تلك السياسة اصطدمت بمقاومة من أطراف عديدة ، اضطر الرئيس على أثرها في 24 اوت إلى تقديم استقالة وزارته كما أشير الى ذلك سابقا ليعيد تشكيل وزارة جديدة ساهمت في تطبيق الاقتصاد والتخلي عن معيار الذهب لدعم قيمة الجنيه الإسترليني[3]، غير أن أكثرية العماليين تقربا رفضت دعم هذه الوزارة حتى انه حصل انفصال بين رمزي مكدونالد وحزبه ، وبالرغم من تصويت العماليين فان هذه الوزارة الجديدة حصلت على الأكثرية 309 ضد 250 صوتا ، كما طبقت هذه الوزارة الجديدة سياسة الاقتصادية التي أعلن عنها رمزي ماكدونالد غير أن هذا التطبيق لم يتم دون عناء ، فقد حصل على قانون يخول للحكومة تحقيق الاقتصاد في النفقات بقرارات وزارية

---

[1] بيير رونفن، المرجع السابق، ص 267.

[2] فائق طهبوب ومحمد السعيد حمدان، *المرجع السابق*، ص ص248- 250.

[3] اياد ناظم جاسم العلواني، **موقف بريطانيا وفرنسا من الازمات الدولية 1935-1939**، أطروحة دكتوره ،غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الانبار، العراق، 2011، ص50.

ويدخل في هذا الاقتصاد المقرر تخفيض رواتب ملاحي الأسطول البحري ونتيجة لهذا التدبير قام في 15 سبتمبر1931 ملاحو الأسطول الأطلسي بحركة عصيان وكانوا قد تجمعوا للقيام بمناوراتهم الكبرى في الخريف ، واضطرت إمارة الماء أن تعدل عن هذه المناورات وتدخل مباشرة جميع السفن إلى موانئها لتبعثر الملاحيين وتتجنب إنتشار الحركة[1]، لقد كان هذا التمرد حادثا خطيرا جدا بالنسبة للإنجليز وذلك لأن بحرية الحرب هي سر القوة الإنجليزية ولأنها تلعب دورا خطيرا في الحياة القومية واضطرت الحكومة الى أن تتساهل نوعا ما فقررت أن تكون نسبة التخفيض 10% لبحارة الأسطول البحري والشرطة بينما كانت النسبة أعلى من ذلك في المرافق الأخرى للدولة [2].

ونتيجة للأحداث التي سبقت اضطرت الحكومة البريطانية إلى بيع الذهب والسندات الأجنبية لتسديد قيمة استيرادها، وتدهورت التجارة الخارجية أثناء سنوات الأزمة، إذ انخفضت حصتها في التصدير العالمي سنة 1929 حين بلغت حوالي 11% بعد أن كانت حصتها قبل الأزمة 14% لذلك سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا طيلة سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية، كما إنتشر الذعر في المصارف البريطانية الأمر الذي أدى إلى هجرة الأموال البريطانية منها الذهب، وحين رأت المصارف البريطانية خروج الذهب حاولت أن تقاومه برفع الخصم، ولكن على الرغم من ذلك ظل سعر الجنيه مستمرا في الضعف والانخفاض والتراجع[3] ، هذا الانخفاض كان يجب أن يساعد الصناعات الإنجليزية على استعادة الوضع الذي فقدته في الأسواق الخارجية، لكن الصادرات الانجليزية اصطدمت بتدابير دفاعية قامت بها الدول الأجنبية ، وعلى سبيل المثال نذكر أن كندا زادت الرسوم الجمركية على البضائع الأتية من إنجلترا لذا رأى المحافظون بأنه يجب تبديل السياسة الاقتصادية، ووضع نظام جمركي يحمي الإنتاج القومي بشكل يجعل

---

[1] بيير رونفن، المرجع السابق، ص ص323،324.

[2] المرجع نفسه، ص ص 324،325.

[3] علي البديري، **على هامش الازمة الاقتصادية العالمية المعاصرة 1929،1933 وانعكاساتها على الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص238.

الدول الأجنبية تدفع غالبا ثمن ما ترد ويؤدي بها هذا الى المفاوضة مع إنجلترا بإبرام معاهدات تجارية ومن جهة أخرى حث الدومنيون على تبني موقف يتلاءم مع المصالح الإنجليزية [1].

لقد شكل ماكدونالد وزارة انقلابية وطنية من حزبي العمال والمحافظين في الخامس والعشرين من اوت 1931، فسارعت الحكومة الجديدة إلى انتهاج سياسة اقتصادية لمواجهة الوضع في بريطانيا ، فأصدر البرلمان البريطاني في 20 من جويلية 1931 قانونا بالتخلي عن قاعدة الذهب كغطاء للجنيه الإسترليني كان ذلك بعد خروج كميات ضخمة من الذهب خارج بريطانيا جعل من الصعب المحافظة على قاعدة الذهب في العملة البريطانية، ومن ثم أصبحت الأزمة النقدية أزمة عالمية وقد تبعت بريطانيا في خروجها عن قاعدة الذهب حوالي 32 دولة في نهاية عام 1932 ، أدى سحب الغطاء الذهبي عن الجنيه الإسترليني قوتها الاقتصادية خلال الفترة بين 1929 – 1933 [2].

ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في أثناء تلك المرحلة هي عقد مؤتمر أوتاوا Ottawa* في 22 جويلية 1932 إلى غاية 20 من أوت من نفس السنة والذي تضمن فرض الحكومة البريطانية رسوما جمركية عالية على البضائع الأجنبية الواردة اليها من كل أنحاء العالم باستثناء الدول التابعة لها ذات الاستقلال الذاتي والتي تضمنها منظمة الكومنولث وإعفائها من كافة الرسوم والضرائب وبذلك تخلت بريطانيا عن السياسة الاقتصادية التي إتبعتها منذ عام 1846 القائمة على نظام التجارة الحرة والتي كانت بالنسبة إلى بريطانيا مصدر الرفاه الاقتصادي الكامل [3].

---

[1] اياد ناظم جاسم العلواني، المرجع السابق ، ص ص 53،54.

[2] بيير رونفن، المرجع السابق ، ص ص 324،325 .

* مؤتمر اوتاوا: هو مؤتمر عالمي عقد في مدينة اوتاوا عاصمة كندا، نجمت عنه مجموعة من المعاهدات التجارية بين المملكة المتحدة والهند وتتدرج هذه المعاهدات عموما في إطار سياسة رد الفعل على ازمة 1929، وقد وضعت هذه المعاهدات نظاما جمركيا يأخذ بمبدأ الأفضلية، وتحولت الإمبراطورية البريطانية بموجب هذه الاتفاقيات الى منطقة تجارية. انظر، عبد الوهاب الكيالي واخرون، المرجع السابق، ص282.

[3] اياد ناظم جاسم العلواني، المرجع السابق، ص55.

المطلب الثالث: بريطانيا تخرج من الأزمة.

لقد عكست تلك الإجراءات الاحترازية البريطانية شدة الأزمة الاقتصادية (1929 – 1933) التي كانت بمثابة أزمة مدمرة شهده تاريخ الرأسمالية العمالية أدت الى تقليص الإنتاج الصناعي وتدهوره فضلا عن تفاقم البطالة التي أعقبها الركود[1] . وكما أشرنا سابقا الى أن بريطانيا في الفترة الممتدة بين 25 اوت 1931 و13 جويلية 1939 تشكيل ثلاثة وزارات ائتلافية (حكومات وطنية) من الأحزاب السياسية الحاكمة في البلاد هي حزب العمال، المحافظين*،الاحرار، وشكل قل نظيره في التاريخ المعاصر لترة الديمقراطية البرلمانية في بريطانيا، مما يعني أنه ثمة توافق وطني على ترجيح الشأن الداخلي ومعالجة الأثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية وعليه فقد انعكس هذا المنحى إيجابيا على الاقتصاد الإنجليزي وتجلى ذلك بعودة الإنتاج الصناعي سنة 1936 إلى سابق عهده قبل عام 1929 وتبعا لذلك كان الميزان التجاري ينعم بالفائض بعد عجز طال سنوات الأزمة، أما العاطلون عن العمل فقد تراجعت نسبهم لتصل الى حوالي 12% عام 1934 و9% عام 1937 بعد أن كانت نسبهم في عام 1932 حوالى 22% من إجمالي قوة العمل في البلاد[2] وعليه يمكن القول أن السياسة الخارجية لبريطانيا فقدت الكثير من حيويتها في المدة من عام 1931حتى شتاء عام 1936 ولعل التطور الوحيد الذي طرأ عليها موقفها من الاتحاد السوفياتي سابقا والتي اعتبرت دخوله إلى عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 18 جويلية 1934 سيقلل من خطر توجهاته الخارجية على السلام والأمن الدوليين[3] ، ضف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية برئاسة جيمس رمزي ماكدونالد ظلت تعتقد بأن أدولف

---

[1] عبد الرحمن ادريس صلاح، المرجع السابق، ص 179.

*حزب المحافظين: هو اقدم الاحزاب السياسية في بريطانيا، تأسس رسميا بعد سن قانون الاصلاح السياسي عام 1832 ليحل محل الحزب الثوري الذي تأسس منذ القرن 17 ويعد من افضل الاحزاب البريطانية تنظيما، كانت سياسته مؤيدة في الغالب للملك والحفاظ على سلطة الامبراطورية البريطانية واملاكها، سعى الحزب الى توسيع النشاطات الاقتصادية داخل بريطانيا وخارجها انظر الى: اياد ناظم جاسم العلواني، المرجع السابق، ص258 .

[2] عبد الرحمن ادريس صلاح، المرجع السابق، ص179.

[3] اياد ناظم جاسم العلواني ، المرجع السابق ، ص53.

هتلر لن ينتهج سياسة توسعية في أوروبا ومن ثم ستكون ألمانيا الدولة العازلة أمام الامتداد السوفياتي إلى وسط أوروبا وبالتالي سيبقى التوازن السياسي في وسط وغرب أوروبا مصانا[1].

وفي الختام نستطيع القول بأن جميع الفئات الاجتماعية في الدول الرأسمالية والبلدان المرتبطة بها عانت كثيرا من آثار الأزمة بعد الولايات المتحدة الامريكية لضعفها الاقتصادي واعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية، وهكذا حققت ما يمكن وصفه بالمناعة الاقتصادية إلى حد ما عبئ الأزمة على كبار الرأسماليين اللذين تلقوا العون من حكوماتهم لحل مشاكلهم فقد قدمت لهم القروض وفرضت ضرائب جمركية ورفعت مشترياتهم من المعدات الحربية .

المبحث الثالث : فرنسا والإجراءات المتخذة لتجاوز الأزمة.

المطلب الأول: ظهور الأزمة في فرنسا وأهم انعكاساتها.

لقد أشرنا سابقا أن من أبرز خصائص الأزمة الاقتصادية 1929 – 1933 أنها كانت شاملة ولم يسبق لها مثيل ، في تاريخ الأزمات الاقتصادية الرأسمالية ، اذ واجهت الدول الرأسمالية صعوبات كبيرة في تصرف منتجاتها من المواد الأولية والغذائية بسبب توجه الدول الصناعية إلى الاعتماد على امكانياتها الذاتية وتقليص وارداتها ، كما أن المصارف بدأت تواجه صعوبات مالية وتنهار الواحدة تلوا الأخرى في العالم ، وفي فرنسا إنهار مصرف اوستري وكذلك مجموعة مصارف اوكتاف هومبروغ ، وراحت الحكومة الفرنسية تسعى إلى تنظيم اقتصادها وذلك لأن أبواب البورصة الفرنسية بقيت مفتوحة في 24من شهر جويلية 1931 كما هو الحال في بورصة نيويورك وبراغ ، واستطاع مصرف

[1] اياد ناظم جاسم العلواني، المرجع السابق، ص54.

فرنسا أن يقدم اعتمادات مالية قدرها 50 مليون جنيه إلى الحكومة البريطانية في 21 من اكتوبر1931[1].

إلا أن ذلك لا يعني أن فرنسا لم تصبها الأزمة الاقتصادية، بل إن تخلي الحكومة البريطانية عن قاعدة الذهب لدعم العملة البريطانية وجد صداه في فرنسا، وتتبعت فرنسا بريطانيا في ذلك الأمر وقدرت خسارة بنكها بحوالي مليار فرنك[2] .

إن فرنسا لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية مثل بقية الدول الأخرى لأن الأزمة لم تلحقها إلا في نهاية عام 1931، أما بقية الدول فقد تأثرت بالأزمة نتيجة وصولها إليها سنة 1930[3].

لقد كانت فرنسا هي أخر دولة أوروبية تمتد اليها الأزمة في مطلع سنة 1932 لكن أثرها لم يكن كبير فقوة الفرك وعدم ارتباط فرنسا بشكل كبير بالخارج قد أعطى لاقتصادها نوعا من الاستقلالية، فإنتاجها الفلاحي كان يكفيها، وحجم الاستثمارات الأجنبية بها كان معتدلا كما أن استيرادها للمواد الأولية كان محدودا، وإنما تأثرها جاء من التخفيض الذي أجرى على الجنيه الإسترليني في سبتمبر 1931 فأعاق أثمان مبيعاتها على المنافسة وقاص من حجم صادراتها لحساب المملكة المتحدة علاوة على ما تسبب فيه من خسارة لبنك فرنسا الذي كان يتوفر على احتياطات هامة من العملة الإنجليزية [4] ففي سنة 1931فقد انخفضت قيمة الصادرات من 1.356 مليار دولار عام 1929 إلى 527 مليون دولار عام 1931، وقيمة الواردات كذلك من 331 مليون دولار إلى 225 مليون دولار في غضون الفترة نفسها ، كما إنخفض معدل الإنتاج الصناعي إلى الثلث ووصل مستوى الاقتصاد الفرنسي إلى ما كان عليه في نهاية القرن التاسع عشر، وإنهارت الاف

---

[1] اياد ناظم جاسم العلواني ، المرجع السابق ، ص53.

[2] جلال يحي، المرجع السابق، ص ص198، 199.

[3] عبد العظيم رمضان، تاريخ اوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الاوربية الى الحرب الباردة، الهيئة العامة للاكتاب، القاهرة، 1996، ج3، ص ص58، 59.

[4] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص293.

المؤسسات الصناعية وحوالي 100 الف شركة تجارية [1] ووصل عدد العاطلين عن العمل حوالي نصف المليون، كما هبطت أسعار المنتجات الزراعية وفقد 75% من المزارعين أعمالهم[2].

من جانب آخر تركت الأزمة تأثيرا واضحا على السياحة والمصنوعات الكمالية في فرنسا، فبالنسبة للسياحة قل إقبال السياح إلى فرنسا فانخفضت حركتهم إلى النصف في عام 1931، وكان من أثر انخفاض عدد السياح أن انخفضت إيرادات سكك الحديد الفرنسية في عام 1931 خمسة مليارات من الفرنكات، أما بالنسبة للمصنوعات الكمالية فإن جانبا كبيرا من عبئ الأزمة وقع عليها، فدور الأزياء مثلا استغنت عن مئات العاملات والفتيات وذلك لأن السيدات الإنكليزيات و الأمركيات لم يعد يفّدن إلى باريس لاقتناء الملابس الفاخرة كما كان الأمر في السابق وانخفضت قيمة صادرات تلك المصنوعات في عام 1931 بنسبة 40% [3].

المطلب الثاني: أثر الأزمة على الحياة السياسية في فرنسا.

لقد صرحت الحكومة التي كانت تقبض زمام الحكم آنذاك والتي كان يرأسها "**أندريه تارديو***" بتنفيذها لسياسة الرفاه الاقتصادي، لكن الواقع كان غير ذلك، لذا لا غرابة في أن الانتخابات التي أجريت في ماي 1932 أحدثت ضجة كبيرة وكان النجاح فيها حليف اليساريين لكن هؤلاء لم يكونوا متفقين على الإجراءات الواجب اتخاذها لتقويم الوضع الاقتصادي العام[4] .

---

[1] ايمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص112.

[2] محمد مراد، **اوروبا من الثورة الفرنسية الى العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت، 2010، ص156.

[3] ايمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص114.

* اندريه ترديوا: سياسي فرنسي ولد بتاريخ 22 ايلول 1876 بباريس استلم رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي أكثر من مرة، وكان وزرا لعدة مرات، توفي بتاريخ 15 اجويلية 1945 انظر، اياد ناظم جاسم العلواني، المرجع السابق، ص79.

[4] ايمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص114.

لقد كان الوضع شبيها بالوضع الذي شهدناه في الفترة ما بين 1924 – 1925 أي أن البرلمان كان عاجزا عن إيجاد الأدوية الناجعة لحل الأزمة المالية، هذه الحالة أتاحت الفرصة للقيام بحملة مناوئة ضد البرلمان، وأخذت تنمو وتتسع وكانت هذه الحملة نوعا ما من عمل العصابات وكان بعضها يعمل بوحي فاشي غير أن قضية ستافيسكي* stavisky وضعت النار على البارود. وهنا نتساءل كيف أن لهذه القضية التي تبدوا قضية نهب واحتيال بسيطة أصبحت قضية سياسية لها أصداؤها الخطيرة؟ وذلك كان بسبب التحقيق الذي برهن أن ستافسكي بدأ بأعماله في عام 192 و أن العدالة كانت تراقبه، وإذا لم يوقف فلأن هناك برلمانيين تدخلوا ليمنعوا القضية من السير في مجراها الطبيعي، وهذا دليل على أن استقلال القضاء لم يكن محرما غير أن هذا يمس جوهر القضية وهو عجز الحكومة، لقد فسحت قضية ستافيسكي مجالا لحوادث خطيرة وقعت في 6 شباط 1934 وهي أن العصابات قامت بمناورات أمام قصر آل بورون* مقر مجلس النواب وما لبثت الحوادث إلى أن انقلبت مشادات بين المتظاهرين، و من المؤكد أنه لم يكن وحده عمل المتظاهرين بل كان البعض يرجون أن يطرح النظام بإحلال الملكية أو النظام الفاشي محله، وآخرون يتمنون الحفاظ على الجمهورية و لكنهم يريدون تبديل الأشخاص.

* قضية ستافيسكي : ولد ستافسكي سنة 1886 في روسيا ونزح الى فرنسا وتجنس بالجنسية الفرنسية ، وبدأ حياته المالية في باريس وسيطا في تجارة الجواهر والحلي ، فاصبح رجل اعمال فرنسي قام بالعديد من الصفقات المالية المشبوهة 1933 مما ادى الى فضيحة تورط فيها عدد كبير من رجال السياسة الفرنسيين ،ولقد كانت معظم الشركات التي قام بتأسيسها لسلسة من جرائم التزوير والنصب ، استولى بواسطتها على ملايين عديدة ، وعندما اكتشف امره اصدر قرار بالقبض عليه بناء على عدة شكاوي قدمت في حقه فتم إلقاء القبض عليه ، وقدم الى المحاكمة بتهم النصب والتزوير والاختلاس من الاخرين ولكن هذه المحاكمة لم تتم قط منذ1926 ولازالت معلقة امام محكمة الجنح؛ وذلك يرجع للنفوذ الواسع الذي يتمتع به ستافسكي ، فلقد كان يقدم للبنك الجواهر المزيفة على انها جواهر ثمينة ويسحب عليها مبالغ طائلة ، وفي احيان كثيرة كان يستبدل الجواهر الثمينة التي اودعها عملاء البنك في خزائنه رهنا للقروض ، ومن ثم يضع مكانها جواهر زائفة .انظر: محمد عبد الله عنان، **الفضائح المالية العليا في فرنسا**، **مجلة الرسالة**، العدد32، 1934، متوفر على الموقع https://ar.wikisouve.org تمت الزيارة يوم 2016/04/19 على الساعة17:21.

كما وجد هناك عدد عظيم من المتظاهرين الذين ثاروا لما رأوه في قضية ستافيسكي ولم يكونوا على استعداد بعمل قوة، ولذا فإن الحكومة استطاعت أن تحمي قصر آل بورون* بقوة الشرطة والحرس المتنقل دون تدخل الجيش الذي بقي ملازما تحفظه[1].

لكن هذه المظاهرات بصمت بصمة عار على الأكثرية البرلمانية، وانهارت الوزارة وتوصلت الى الحكم حكومة جديدة وهي حكومة الاتحاد الوطني التي يرأسها غاستون دوميرغ ** وكانت مدة هذه الحكومة قصيرة الاجل، ولقد انبثر الاتحاد الوطني بسرعة وعادت من جديد حركات العصابات ولمعارضة هذه الحركات تألفت الجبهة الشعبية*** وقامت أول مظاهرة كبرى لها في 14 جويلية 1935[2].

وقد حصلت تلك الجبهة في انتخابات 1936 على 386 مقعد مقابل 222 مقعد لأحزاب اليمين والوسط ولقد مثل هذا الانتصار تغييرا سياسيا جذريا في نظام الجمهورية الثالثة لأنه أسفر ولأول مرة على تشكيل حكومة الجبهة الشعبية[3] .

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة للخروج من الأزمة.

تسلم ليون بلوم **** السلطة في ظروف اضطرابات عمالية هائلة ولهذا سارعت

---

* البوربون : اسم اسرة مالكة في فرنسية حكم بعض افرادها فرنسا واسبانيا ونابولي ،ويرجع اسم الاسرة الى بلدة صغيرة بوسط فرنسا تعرف بإسم بوربون .موسوعة المعرفة، متوفر على الرابط www.marefa.org تمت الزيارة يوم 2016/04/19 على الساعة 20:48.

(1) بيير رونفن ، المرجع السابق ، ص ص328، 329.

** غاستون دوميرغ : من مواليد 1 اغسطس 1863 وهو رجل دولة فرنسي ومن ثم رئيس الجمهورية الفرنسية 1924 – 1931 في ضل المجموعة الثالثة وفي نهاية فترة ولايته قبل ان يقود حكومة وحدة وطنية في سياق سياسي صعب لفرنسا وذلك بعد ازمة 6 شباط 1934 .انظر ، بيير رونفن ، المرجع السابق ،ص 328.

*** الجبهة الشعبية: هو المصطلح الذي أطلق على تحالف الشيوعيين والاشتراكيين واليساريين عموما في فرنسا في الثلاثينيات. انظر: محمد السيد سليم ،المرجع السابق، ص328.

(2) بيير رونفن، المرجع السابق، ص329.

(3) المرجع نفسه، ص 329.

**** ليون بلوم: سياسي فرنسي، عضو في الحزب الاشتراكي ورئيس حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية 1936،1937 ، اشتهر بإصلاحاته التي حملت شعار الخبز، الامن، الحرية، محمد سعيد احمد، ليون بلوم، متوفر على الرابط :www.dostor.org تمت الزيارة يوم 2016/04/20 على الساعة 10:37.

حكومته بإدخال إصلاحات اقتصادية في اتجاه تدعيم دور الدولة ومن ذلك زيادة الأجـور وتخفيض ساعات العمل وتأميم الصناعات الحرية، مع تعويض للمساهمين، ورغم أن هذه الإصلاحات لم تغير جوهر النظام الرأسمالي الفرنسي إلا أنها مثلت نقلة نوعية في زيـادة دور الدولة في فرنسا كأداة لتوجيه الاقتصادي، ولكن تلك الإصلاحات لم تنجح في إخراج فرنسا من أزمتها الاقتصادية، ولهذا قرر بلوم من أن يوسع من نطاق اصلاحاته ، فطلب من الجمعية الوطنية أن تخوله حق التشريع لكي يتمكن من اتخاذ الإجراءات التي تكـفل مواجهة القوى الرأسمالية [1]. وفي محاولة لتخفيض افرازات الأزمة على فرنـــــسا فاجأت الحكومة الفرنسية الى استخدام نظام الحصص من خلال تحديد كميات السلع التي يمكن استيرادها والأخذ بنظر الاعتبار معدل الانتاج الوطـــــني بشكل لا يمس اتحاد المنتجين بسوء، وبموجب هذا النظام تم تحديد الكميات المستوردة من الخـشب والنبيذ ووسعت هذا النظام، وطبق على أكثر من 1100 ســــــلعة وحذت دول عديدة حذو فرنسا في هذا المسار[2] .

وفي السياق نفسه اتخذت الحكومة الفرنسية سياسة مراقبة الصرف من اجل تقييد الاستيراد من جهة، والمحافظة على الذهب والعملات الأجنبية من جهة أخرى ولتطبيق هذه السياسة عمدت الحكومة الفرنسية لتشكيل لجنة خاصة بشراء العملات الأجنبية من المصدرين بسعر معين، وتبيع تبعا لذلك من هذه العملات الى المستوردين بالسعر الذي تحدده هي وبذلك تستطيع بطريقة غير مباشرة تقييد الاستيراد والحفاظ على ميزان المدفوعات، وبذلك أسهمت الحكومة الفرنسية في تذليل الجانب الأكبر من المعوقات الاقتصادية [3]

---

[1] ايمان متعب محي التميمي ، المرجع السابق ، ص113.

[2] ابتسام كاظم وادي الخفاجي، المرجع السابق ، ص 44

[3] ايمان متعب محي التميمي ، المرجع السابق ، ص113.

إن معظم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية في فرض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة، وتخفيض المنتجات الصناعية الفرنسية في الداخل والتي كانت تمثل نسبة 25% من مجموع الإنتاج العالمي للصناعات[1].

كما أن وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا تميز بحركة انعاش في أجور العمال غير أن وصول الأزمة النقدية الى فرنسا أفسدت عليهم الفوائد التي تم تسجيلها لهم الأمر الذي أدى الى ارتفاع عدد العمال العاطلين عن العمل من 10.000 عاطل عام 1929 الى 30.800عاطل عام 1932، وأن عددا كبيرا من العمال الأجانب اضطروا الى العودة الى بلدانهم بعد أن تضاءلت فرص العمل في فرنسا كما كثفت الحكومة جهودها لتنظيم النشاط الاقتصادي بعد أن أدخلت عليه تشويش وهو اباحية الاستثمار الحر فكادت تجر إلى الفوضى التامة[2]، فقد حاولت جاهدة تحقيق تنظيم الأسعار والتحكم بها وترويضها ومواجهة المصاعب التي يلاقيها النتاج، وذلك بإثارة الطلب وتشجيع الإقدام عليه ، لقد اخذت سياسة الحماية الجمركية تتسع وتنتشر في فرنسا وبقية الدول وذلك للتنافس الحاصل من جهة واثر الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول من جهة أخرى ، ففي فرنسا ارتفعت نسبة الحماية الجمركية من 17.8% سنة 1932 الى 29.4% سنة 1935 فعمدت فرنسا إلى فرض الحضر على الاستيراد وذلك بإتباعها سياسة تقنين الاستيراد التي من شأنها تحديد كمية المستورد من البضائع وسارت عليها الحكومة الفرنسية منذ عام 1931[3].

لقد اضطرت الحكومة الفرنسية من جهتها إلى تعويض بعض المؤسسات المالية التي قد عانت من صعوبات كبيرة بضمانها سلامة المبالغ المودعة فيها والتي تعود الى ألاف من المودعين في مصرف الالزاس واللورين ومصرف آهلي للتسليف ، وقد كانت

---

[1] عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص59.

[2] سوزن بول ، ماجدوف هار، الأزمة الاقتصادية في المنظور التاريخي، ازمة الرأسمالية العالمية المعاصرة تر سعيد محيوا ، دار ابن خلدون ، بيروت ، 1981، ص ص187 -190.

[3] اياد ناظم جاسم العلواني ، المرجع السابق ، ص53.

الحكومة الفرنسية المنقذ الأول للشركات العاملة عبر الأطلسي ، ولشركة النقل الجوي وتلك السياسة التي قامت على تأمين الخسائر، والتي انتهجتها المانيا أيضا بعد ان اضطرت الى ضمان الودائع المصرفية وذلك تجنبا لانهيار عام في النظام المصرفي للبلاد ، فاشترت نسبا كبيرة من أسهمها[1].كذلك اشترت الحكومة الفرنسية كل الكحول الفائض على الاستهلاك المحلي وخصصت علاوات صيانة للمزارعين الذين يخزنون محاصيلهم من القمح ، ودفعت تعويضات لأصحاب مزارع الكروم . لقد حاولت الحكومة الفرنسية عن طرق الاتفاقيات بعث النشاط في الحركة الاقتصادية، لتقوية القدرة الشرائية وحرصها على ان لا يفسد ارتفاع الأسعار الغاية من رفع الأجور والمرتبات [2].

ويتضح من خلال كل ما سبق أن الحكومة الفرنسية ملأت الفراغ والعجز الذي وقعت فيه، برؤوس الأموال وذلك بالاشتراك مع رجال المال وأصحاب الثروات الخاصة لإنشاء شركات اقتصادية مشتركة ، ونستنتج في الأخير أن تأثير الأزمة على فرنسا كان قليلا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى وذلك بفضل مستعمراتها التي ساعدتها في الخروج من أزمتها ، فضلا عن السياسات التي انتهجتها والتي كان لها الدور البارز والمؤثر في خروج اقتصاداتها من الأزمة .

---

[1] سوزي بول ، ماجدوف هاري ، المرجع السابق ، ص190

[2] اياد ناظم جاسم العلواني ، المرجع السابق ، ص53.

الملحق رقم 01: جدول يوضح قيمة الإنتاج الصناعي ونسبته من الدخل القومي الإجمالي.

السنـــــوات	قيمة الإنتاج الصناعي بـلايين الدولارات	نسبة الإنتاج الزراعي بالنسبة للإنتاج القومي
1921	58	%59.4
1922	73	%60.7
1923	82	%71.6
1924	88	%72.1
1925	90	%76.0
1926	96	%81.6
1927	97	%80.1
1928	99	%81.7
1929	110	%87.2

المصدر: ايمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص19.

الملحق رقم 02: التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع دول الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، روسيا، بين1914- 1916).

السنة	القيمة بالدولار
1914	824.860.237
1915	1.991.747.493
1916	3.214.480.547

الملحق رقم 03: التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع دول الوسط (المانيا، النمسا، المجر بين 1914، 196).

السنة	القيمة بالدولار
1914	169.289.775
1915	11.878.153
1916	1.159.653

المصدر: عبد العزيز سليمان نوار، عبد العزيز نعني، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص165.

الملحق رقم 04: انهيار مؤشر داو جونز الصناعي لسنة 1929

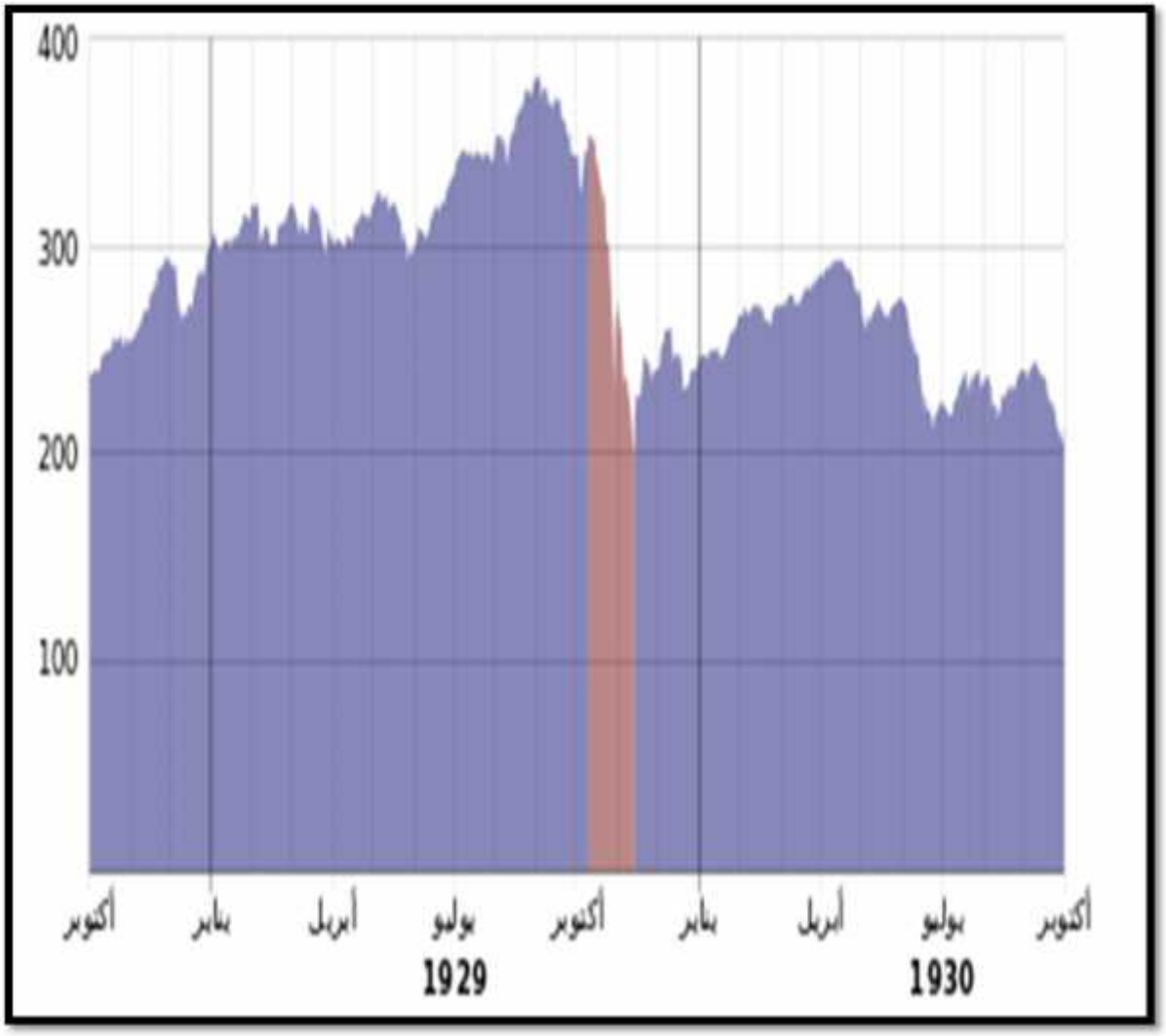

المصدر: إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص41.

الملحق رقم05: جدول يمثل انخفاض قيمة الإنتاج الزراعي.

السنوات	قيمة الإنتاج الزراعي
1928	5.841
1929	6.274
1930	4.528
1931	2.884
1932	1.922

المصدر: إيمان متعب محي التميمي، المرجع السابق، ص 58.

الملحق رقم06: جدول يوضح حصة التجارة العالمية للولايات المتحدة الامريكية مع الدول الصناعية المتقدمة (نسبة مئوية).

السنوات	المواد الغذائية الرئيسية	مواد خام	مواد مصنعة	الاجمالي
1929	24.5	36.0	39.5	100
1930	25.5	34.5	40	100
1931	27.5	32.5	40	100
1932	29.0	33.0	38	100

المصدر: المرجع نفسه، ص 63.

الملحق رقم07: انتشار الازمة الاقتصادية في بقية دول العالم.

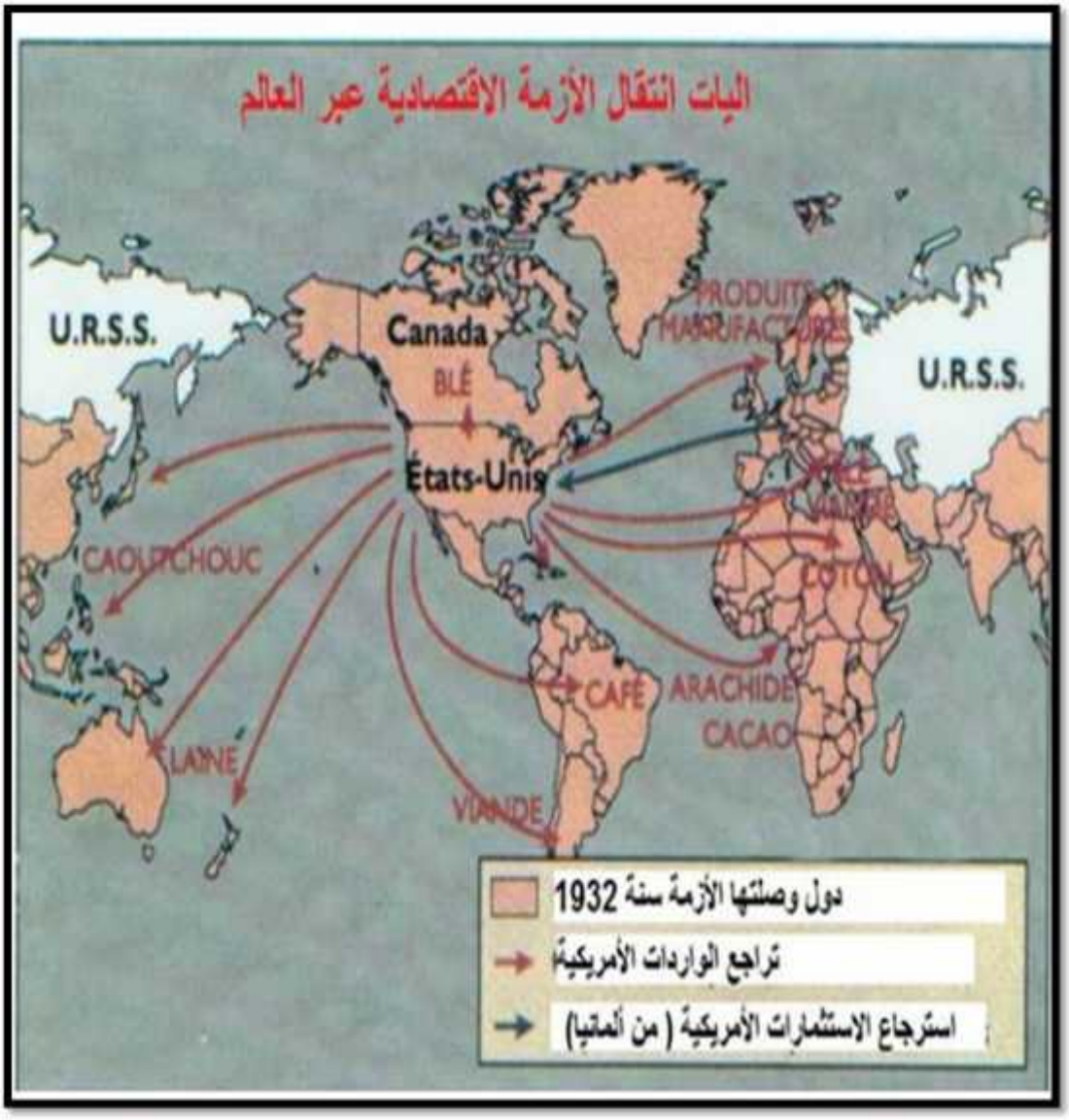

المصدر: متوفر على الرابط www.bacdoc.ma تمت الزيارة يوم 2016/01/17.على الساعة 17:20.

الملحق رقم08: تطور الازمة بين 1929 -1931.

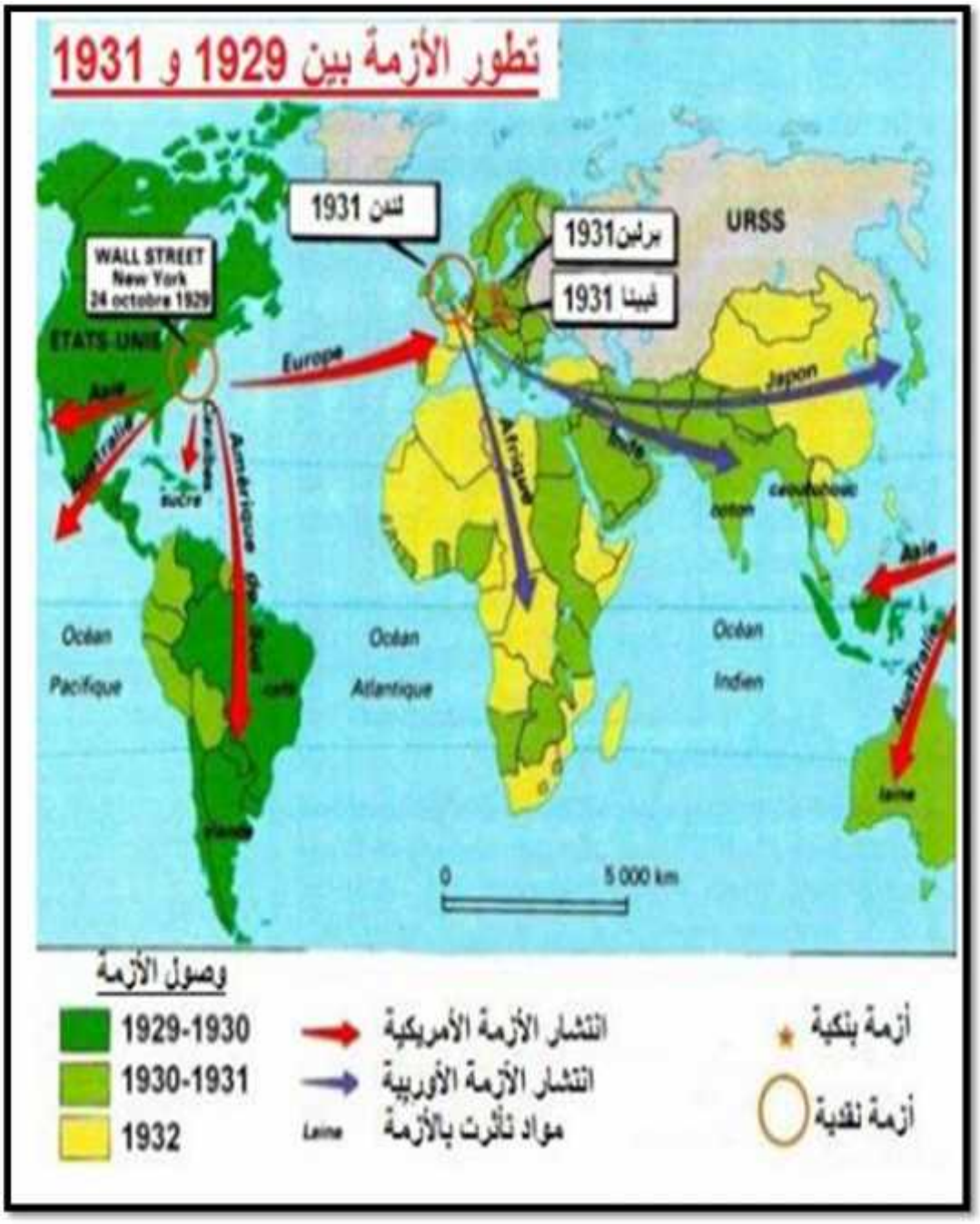

المصدر: متوفر على الرابط www.bacdoc.ma تمت الزيارة يوم 2016/01/17.على الساعة 17:20.

المصادر والمراجع:

1. المصادر:

1. آلان نيفنز، هنري ستيل كوماجر، **موجز تاريخ الولايات المتحدة الامريكية**، تر محمد بدر الدين، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
2. إيرك راشواي، **الكساد الكبير والصفقة الجديدة**، تر: ضياء ورا، الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015.
3. جواهر لآل نهروا، **لمحات من تاريخ العالم**، تر لجنة من الأساتذة الجامعيين، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، 1979.
4. جيفري براون، **تاريخ أوروبا الحديث**، تر: علي المرزوقي، د.د.ن، د.م.ن، د.س.
5. فلاديمير لينين،" **الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية** "، بتروغراد، 1948.

2. المراجع باللغة العربية:

1. احمد شعبان محمد علي، **الازمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2010.
2. احمد عبد العزز عيسى، فايزة ملوك، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2011.
3. احمد فريد مصطفى، السيد محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
4. احمد كمال مظهر، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر**، منشورات المكتبة البادية، بغداد، 1987.
5. احمد ماهر، **إدارة الازمات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
6. احمد ياغي إسماعيل، علية عبد الفتاح، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دار المرخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1993.
7. ادورد هرت كار، **العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح(1919-1939)**، تر: سمير شيحاني، دار الجيل، بيروت، 1992.

8. إسماعيل الكردي، ديب علي الحسن، **الولايات المتحدة الامريكية من الخيمة الى الإمبراطورية**، ط2، الأوائل للنشر والتوزع، دمشق، 2004.

9. بول جونسون، **جورج واشنطن "الاب المؤسس"** ،تر: محمد إبراهيم السيد ، مراجعة: هبة نجيب السيد مغربي، كلمات عربية للنشر، القاهرة ، 2009.

10. بول مايسون، **انهيار الاقتصاد العالمي**، تر: أنطوان باسيل، تدقيق: محمد شومان، ط2، شركة المطبوعات للنشر والتوزع، لبنان، 2012.

11. تواب احمد سعيد، **تاريخ أوروبا المعاصر**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،2011.

12. حسن علي السبتي الفتلاوي، **موقف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب العالمية الأولى ونتائجها 1914-1921**، د.د.ن، د.م.ن،2002.

13. حميد البطرق، **التيارات السياسية المعاصرة 1815- 1960**، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.

14. رأفت غنيمي الشيخ، **أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.

15. رمضان عبد العظيم، **تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية الى الحرب الباردة**، ج3، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،1996.

16. سكينة بن حمود، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والاعلام، الجزائر، 2006.

17. سوزي بول، ماجدوف هارب، **الازمة الاقتصادية في المنظور التاريخي، ازمة الراسمالية العالمية المعاصرة**، تر: سعيد محيوا، دار ابن خلدون، بيروت.

18. صلاح احمد الهرمي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر(1789-1914)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

19. صلاح احمد الهرمي، **دراسات في التاريخ الأمريكي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.

20. صلاح محمد محمد، **الدول الكبرى بين الحربين العالميتين 1914-1945**، د.د.ن، الموصل، 1984.

21. عبد الحميد زوزو، **تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية1914-1945**، محاضرات ونصوص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996.

22. عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **التاريخ المعاصر (أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1973.

23. عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

24. عبد العزيز سليمان نوار، محمد محمود جمال الدين، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، مصر،1999.

25. عبد العزيز سليمان نوار، محمد محمود جمال الدين، **تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن 16الى القرن20** ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

26. علي البديري، **على هامش الازمة الاقتصادية العالمية المعاصرة 1929-1933وانعكاساتها على الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق.

27. علي تسن فرغلي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.

28. علي صبح، **السياسات الدولية بين الحربين العالميتين 1914-1939**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2003.

29. عماد صالح سلام، **إدارة الازمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة**، د.د.ن، ابوظبي، 2002.

30. عمر حسين، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ج2، دار الفكر العربي، بيروت، د.س.

31. عوني عبد الرحمن السبعاوي، **التاريخ الأمركي الحديث والمعاصر**، دار الفكر للنشر والتوزع، الأردن، 2010.

32. فاضل حسين، كاظم هاشم نعمة، **التاريخ الأوروبي الحديث 1815 -1939**، التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1982.

33. فائق طهبوب، محمد السيد حمدان، **تاريخ العالم الحديث والمعاصر**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوردات، جامعة القدس المفتوحة، 2008.

34.فرنسوا شارل دوجل، **تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، تر: شفيق محسن، دار ومكتبة الهلال، بيروت،2010.

35. فيرنر هيلبغمين، هيرمن كندر، **أطلس تاريخ العالم من البدايات حتى الزمن الحاضر**، تر: الياس عبدوا الحلو، المكتبة الشرقية، بيروت، 2003.

36. كرستوف هيتشر، **توماس جيفرسون وإعلان استقلال أمريكا**، تر: رشا تعد زكي، مراجعة: عايدة الباجوري، كلمات عربية للنشر والتوزع، القاهرة، 2008.

37. كرم شنجار العيساوي، عبد الكرم رحيم العوبدي، **السيولة الدولية في ضل الازمات الاقتصادية والمالية**، دار الصفاء للنشروالتوزع، عمان، 2014.

38.لونسون دوغلاس، "**ارث من الحرية" ابراهام لينولكن حتى عام 1854**، وزارة الخارجية الامركية، مكتب برامج الاعلام الخارجي، 2008.

39. محمد الأخضر بن حسين، **الازمات الاقتصادية، فعلها ووضائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية**، تر:احمد شفير، المعهد الوطني للثقافة وبحوث العمل، الجزائر، 1995.

40. محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين 19 و20، دار الفجر** للنشر والتوزع، القاهرة، 2002.

41.محمد مراد، **أوروبا من الثورة الفرنسية الى العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت ،2010.

42.محمود السيد، **تاريخ أوروبا والامريكيتين**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

43.مروان عطوان، **الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

44.مروان عطوان، **النظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، ج3، 2000.

45.منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.

46.ناهد ابراهيم الدوسقي، **دراسات في التاريخ الأمريكي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

47. نلسون بولسبي، وارون ولدافسكي، **انتخابات الرئاسة في أمريكا**، تر: احمد حمودة، مطبعة المعرفة، القاهرة، 1964.

48. يحي جلال، **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الاولى**، ج2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.س.

3. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Albert romasco, **the boverty of abundance**, oxford university, new york, 1965.
2. Christina romer, **Great dépression**, the encyclapci edia britannica,2003.
3. Henry Steele komager, **document of America history**, Roosevelt first inaugural adress, 1933.
4. James hadbetter, B.danial, **the Great dépression**, the luduingvon institute, the united states of america.
5. I.Harold, cole elee : **new deal policies and the persistance of the Great dépression**, département of economics, University of califoinia, los angeles, 2003.

4. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. ابتسام كاظم وادي الخفاجي، **الازمة الاقتصادية العالمية في الصحف العراقية 1929-1933**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2002.
2. اياد ناظم جاسم العلواني، **موقف بريطانيا وفرنسا من الازمات الدولية1935-1939**، أطروحة دكتورة، قسم التاريخ، جامعة الانبار، العراق، 2011.
3. ايمان متعب محي التميمي، **الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامركية (الأسباب، والنتائج)**، أطروحة دكتوره في التاريخ الحديث، جامعة المستنصرية، العراق، 2003.
4. سوسن عادل ناجي، **الأوضاع الدولية بين عامي 1931،1939**، محاضرات، تخصص تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، جامعة بابل، العراق، 2007.

5. شوقي عاشور، اثر الازمات المالية على التكتلات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجيستر غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
6. زهير غراية، **التحليل القياسي لاستجابة مؤشرات الأسواق المالية لديناميكية مؤشر "داو جونز" الصناعي**، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20اوت 1955بسكيكدة، الجزائر، 2003.

5. **الجرائد والمجلات:**

1. بدر عناد مجذاب، "**الازمات في الاقتصاد الرأسمالي**"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 13، بغداد، 2001.
2. عبد الحميد ادريس صلاح، "**تراجع مكانة بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى**"، مجلة ديالي، العد 46، الموصل، 2010.
3. عمر مصطفى كمال حليمي، "**تطورات الاقتصاد العالمي والمؤثرات الجديدة**"، مجلة السياسة الدولية، مجلد6، العدد 109، مصر، 1992.
4. كمال مظهر احمد،" **العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية**"، مجلة الافاق العربية، العدد 7، 1983.
5. محمد عبد الله عنان، **الفضائح المالية العليا في فرنسا**، مجلة الرسالة، العدد32، 1934، متوفر على الموقع https://ar.wikisouve.org، تمت الزيارة يوم 2016/04/19.
6. محمد علي المكي،" **الاستعمار الجديد في أمريكا اللاتينية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 6، د.م، 1966.

6. **الموسوعات:**

1. بيير رونفن، **الموسوعة التاريخية الحديثة (تاريخ القرن العشرين)**، تر: نور الدين حاطوم، ط2، دار الفكر، 1985.
2. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج3، ط4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2001.

3. فرنسوا جورج دريفوس، رولان مارئس، بوادوفان، **موسوعة تاريخ أوروبا العام من عام 1789 حتى أيامنا**، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2012.
4. ليونارد سيلي، **موسوعة عالم المعرفة مشاهير الرجال والنساء**، ج5، دار نوبليس للنشر، بيروت،1998.
5. موسى مخول، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين-أمريكا-**، بيسان للنشر والتوزع، بيروت، 2009.

7. المواقع الإلكترونية:

1. دوغلاس لولسون، **إرث من الحرية، أبراهام لنكولن حتى العام 1854**، وزارة الخارجية الأمركية، متوفر على الرابط، https://www.america.gov/ar .
2. اسماعيل عبد الجبار، **اشهر اقتصاديّ العالم**، متوفر على الرابط ency.komb.com تمت الزيارة يوم 2016/04/14
3. الرابط www.marefa.org تمت الزيارة يوم 2016/04/19
4. السيد امين ناهد. **ودر ولسون الرئيس 28 للولايات المتحدة الامريكية**. متوفر على الرابط www.elsyasi.com تمت الزيارة يوم 24 /2016/02.
5. محمد سعيد احمد، **ليون بلوم**، متوفر على الرابط:www.dostor.org
6. منير البعلبكي، **الميزان التجاري**. موسوعة المورد، متوفر على الرابط الالكتروني www.neelwafurat.com تمت الزيارة يوم 24 /2016/02.

الفـــــــــــــــهرس	الصفحة
مـــــقدمـــــــــة	أ – هـ
الفصل الأول: لمحة تاريخية عن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الكبرى قبل 1929	**6**
المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية قبل 1929.	7
المطلب الأول: في المجال الزراعي.	10
المطلب الثاني: في المجال الصناعي.	13
المطلب الثالث: في المجال المالي والتجاري.	16
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في الدول الأوربية الكبرى قبل 1929.	20
المطلب الأول: في ألمانيا.	22
المطلب الثاني: في بريطانيا.	25
المطلب الثالث: في فرنسا.	27
الفصل الثاني: ظهور الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأهم انعكاساتها.	29
المبحث الأول: بدايات ظهور الازمة الاقتصادية 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية.	30
المطلب الأول: أسباب وعوامل ظهور الأزمة الاقتصادية.	33
المطلب الثاني: خصائص الأزمة الاقتصادية.	38
المطلب الثالث: مراحل انتشار الأزمة الاقتصادية.	41
المبحث الثاني: انعكاسات الازمة والجهود الحكومية المبذولة لتجاوزها.	44
المطلب الأول: انعكاسات الأزمة على الوضع الداخلي الأمريكي.	44
المطلب الثاني: الإجراءات المبذولة للحد من تفاقم الأزمة.	52
المطلب الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز الأزمة.	61
الفصل الثالث: ظهور الأزمة الاقتصادية في الدول الأوروبية الكبرى	74

واهم انعكاساتها	
المبحث الأول: انعكاسات الأزمة على ألمانيا وسبل لتجاوزها.	76
المطلب الأول: ظهور الأزمة في ألمانيا وأهم انعكاساتها.	76
المطلب الثاني: الأساليب المتخذة لتجاوز الأزمة.	80
المطلب الثالث: هتلر يخرج ألمانيا من الأزمة.	81
المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية في بريطانيا وسبل تجاوزها.	85
المطلب الأول: ظهور الأزمة في بريطانيا وأهم انعكاساتها.	85
المطلب الثاني: أهم الإجراءات المتخذة لتجاوز الأزمة.	87
المطلب الثالث: بريطانيا تخرج من الأزمة.	90
المبحث الثالث: فرنسا والإجراءات المتخذة لتجاوز الأزمة.	91
المطلب الأول: ظهور الأزمة في فرنسا وأهم انعكاساتها.	91
المطلب الثاني: أثر الأزمة على الحياة السياسية في فرنسا.	93
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة للخروج من الأزمة.	95
الخاتمة.	100
الملاحق.	102
قائمة المصادر و المراجع.	109
الفهرس.	117